

الأعمال الخاصة

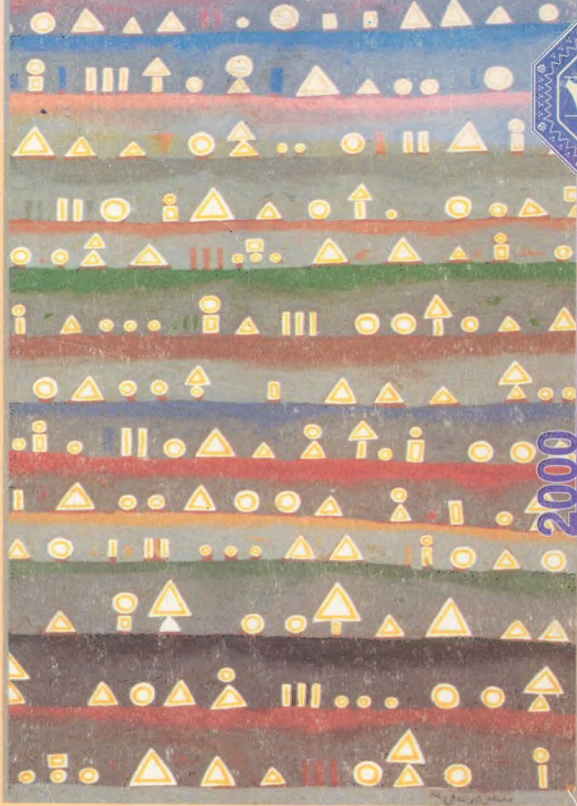
د. طارق حجي



مهرجان القراءة للجميع

عشر  
سنوات

2000



الثقافة أولاً وأخيراً

بنة المصرية  
العامة للكتاب



الفاخرة لروح من  
أهدى هذا الكتاب

الثقافة أولاً وأخيراً

اسم العمل الفني : المثلث فى تركيبه      التقنية : زيت على سيلوتكس  
مقاس العمل : ١٣١ × ١١٢ سم

### مصطفى عبدالمعطى ( ١٩٣٨ )

مصور حاذق من بين أول دفعة تخرجت من الفنون الجميلة  
بالاسكندرية تحت عمادة مؤسسها المثلل أحمد عثمان .

وقد استطاع مع جماعة التجريبيين «سعيد العدوى ، محمود  
عبدالله ، مصطفى عبدالمعطى» التى تشكلت فى الستينات أن يحتل  
مكاناً واضحاً فى تيار الحداثة التى تفجرت بشائرها الأولى فى  
الستينات على يدى عدد من الفنانين المرموقين . وقد كانت تصاويره  
الأولى خليطاً بين الفن التعبيرى الاجتماعى وبين حرفة تميزت  
بالحذق فى انجاز نسيج الأسطح . إلا أنه انخرط فى التجريدية  
الفنائية والهندسية بعدئذٍ منذ السبعينات ، حين عالج الأشرطة  
اللونية القزحية على قمم النهايات فى بعدية الصورة حتى عرف عنه  
كونه فناناً قضائى المنحى ، وملونا من الطراز الأول.

أحمد فؤاد سليم

# الثقافة أولاً وأخيراً

د. طارق ~~حجى~~



## مهرجان القراءة للجميع ٢٠٠٠ مكتبة الأسرة

برعاية السيدة سوزان مبارك

(الأعمال الخاصة)

الجهات المشاركة:

جمعية الرعاية المتكاملة المركزية

وزارة الثقافة

وزارة الإعلام

وزارة التعليم

وزارة الإدارة المحلية

وزارة الشباب

التنفيذ : هيئة الكتاب

الثقافة أولاً وأخيراً

د . طارق حجي

الغلاف

والإشراف الفني:

الفنان : محمود الهندي

المشرف العام :

د . سمير سرحان

## على سبيل التقديم

---

«كتاب لكل مواطن ومكتبة لكل أسرة، تلك الصيحة التي أطلقتها المواطنة المصرية النبيلة «سوزان مبارك» في مشروعها الرائع «مهرجان القراءة للجميع ومكتبة الأسرة، والذي فجر ي نابيع الرغبة الجارفة للثقافة والمعرفة لشعب مصر الذي كانت الثقافة والابداع محور حياته منذ فجر التاريخ.

وفي مناسبة مرور عشر سنوات على انطلاق المشروع الثقافي الكبير وسبع سنوات من بدء مكتبة الأسرة التي أصدرت في سنواتها الست السابقة ١٧٠٠، عنواناً في حوالي ٣٠٠ مليون نسخة لاقت نجاحاً وإقبالاً جماهيرياً منقطع النظير بمعدلات وصلت إلى ٣٠٠ ألف نسخة من بعض إصداراتها.

وتنطلق مكتبة الأسرة هذا العام إلى آفاق الموسوعات الكبرى فتبدأ بإصدار موسوعة «مصر القديمة» للعلامة الاثرى الكبير «سليم حسن» في ١٦ جزءاً إلى جانب السلاسل الراسخة «الابداعية والفكرية والعلمية والروائع وامهات الكتب والدينية والشباب» لتحاول أن تحقق ذلك الحلم النبيل الذي تقوده السيدة: سوزان مبارك نحو مصر الأعظم والأجمل.

د. سمير سرخان

---

طبعة خاصة لمكتبة الأسرة  
بالتعاون مع دار المعارف

## إهداء ...

إلى الفريقين المتنازعين (سياسياً وفكرياً وثقافياً) في مصر اليوم :

• فريق الديناصورات التي تقفُ علي أعتاب الإنقراضِ وهي تُبشِّرُ إما بـماضٍ عتيق لا يصلحُ إلا للإلقاءِ مُجتمعنا في رجَمِ القرونِ الوسطي أو تُبشِّرُ بمعالمِ ماضٍ قريبٍ ساقنا لواقعٍ مُهتريءٍ ...

• وفريق يدعو لغدٍ أفضلَ يبدأ بنقدِ ذاتي ثم يصلحُ مع الذاتِ ثم يصلحُ مع الآخرِ والعالمِ بأسره وتوافق مع مسيرةِ التقدمِ الإنساني (ديمقراطية ... علم ... خدائنة ... حريات عامة ... حقوق إنسان ... إلخ) .

إليهما أقولُ بكلِ ثقةٍ أنه كما إنقرضت ديناصوراتِ العهدِ الجيوراسي فإن أولهما منقرضٌ أيضاً لا محالة ، وأن ثانيهما سيملكُ الغدَ أبى من أبى وقيلَ من قبل ...

طارق حجي



## مقدمة .

يعتقد البعض أن "إنجاز عملية الإصلاح الاقتصادي" ستكون بمثابة الجسر الذي تعبر عليه مصر إلى بر الإستقرار والإزدهار . والحقيقة أن "إنجاز هذه العملية" بنجاح كبير وحقيقي هو من أهم الأمور ، إلا أنه مجرد واحد من ثلاثة تحديات تواجهها مصر اليوم وهذه التحديات الثلاث هي :

- التحدي الأول المتمثل في تحقيق الوفرة الاقتصادية التي يصعب تصورها بدون استكمال نجاح لعملية الإصلاح الاقتصادي بما ينتهي بأن تصبح مصر "خليفة اقتصادية نشطة وفعالة وناجحة ومثمرة" .

- والتحدي الثاني المتمثل في تطوير الحياة السياسية بما يسمح بقدر ومساحات أكبر من الديمقراطية تفوق لحدوث عملية داروينية اجتماعية في مصر بهدف أن تصل مصر إلى

مرحلة المشاركة القصوى لأفضل أبناءها  
وبنائتها في عملية صياغة واقعها ومستقبلها .

- ثم التحدي الثالث والمتمثل في "انتصار  
الحداثة" على أية توجهات أخرى فكرية بما  
يعنيه ذلك من انتصار "العلم" و"العصرنة"  
و"التقدم" و"الإنفتاح على الإنسانية" . ولا يعني  
ذلك على الإطلاق أي موقف سلبي من "الدين"  
وإنما من "فكر الكهنوت الثيوقراطي" والذي  
سيبقى دوماً عاجزاً عن إيجاد مجتمع مستقر  
ومزدهر ومصالح للعلم والعصر والإنسانية .  
وهذا التحدي الثالث في جوهره تحدي ثقافي  
وتعليمي .

وهذا الكتاب ، يتضمن فصولاً تتعلق كلها بالتحدي الثالث ، بمعنى  
أنها فصول تتصل بقضايا فكرية وثقافية إتصلاً يهدف للحداثة والصالح  
مع العلم ومسيرة التمدن الإنساني دون الإنغماس في عداوة لا مبرر  
لها مع المقدسات ، إذ أن المشكلة (كل المشكلة) تتعلق بالفكر  
الماضي (وليس بالماضي في حد ذاته) وبالفكر المتعصب (وليس  
بالهوية في حد ذاتها) وبالكهنوت وثقافته (وليس بالدين في حد ذاته) .

ورغم أن الفصول التي يضمها هذا الكتاب بين دفتيه كانت في أصلها مقالات نُشرت بالصحف فرادي ، إلا أن وحدة الهدف والموضوع تجعلها منسجمة مع بعضها بما يسمح بتجاورها في هذا الكتاب كفصول تتصل كلها بمحور واحد هو دور الثقافة والتعليم في صنع غد أفضل .

طارق حجي

١٠ فبراير ٢٠١٠ .



- ١ -

مشروع ثقافي لمصر المستقبل .



أو من بأن صنع مستقبل أفضل لمصر هو عملية لا تتم إلا بثلاث أدوات . أداة أولى اقتصادية تعمل على ايجاد حياة اقتصادية ناجحة تحقق مردودات عالية تسمح بالوفرة الانتاجية اللازمة لأي برنامج من برامج الإصلاح . ثم أداة ثانية سياسية تتمثل في توسيع الهامش الديمقراطي وبالتالي كفاءة مشاركة أوسع لإعداد أكبر من أبناء وبنات هذا الوطن في صياغة الخيارات السياسية له . ثم تأتي أداة الثالثة لا تقل أهمية عن الأديتين الأخريين وهي "الأداة الثقافية" والتي يشترك في صياغتها وتوظيفها كل ما يندرج تحت مسميات المؤسسات التعليمية والإعلامية والثقافية . وإذا كان لازماً علينا أن نتنقل من (العموميات) إلى (المحددات) ؛ فإني أصيغ في هذا المقال معالم عدة ركائز أعتقد أنها لازمة وحتمية لإيجاد الجو الثقافي العام الذي يتوفره تتضافر جهود الأدوات الثلاثة (الاقتصادية والسياسية والثقافية ) لصنع واقع ومستقبل أفضل لهذا الوطن . ورغم أن هذه الركائز (كلها أحياناً وبعضها أحياناً أخرى) تجعل "الفكر" الذي تقدمه هذه الركائز في خلاف مع معظم التيارات الفكرية السائدة في واقعنا ومع سدة هذه التيارات (من الماركسيين والناصريين والإسلاميين والقوميين وأيضاً أنصار مذهب بقاء الحال على ما هو عليه) إلا أن ذلك لا يمنعني من صياغتها وتقديمها ليس فقط لإيماني العميق بصوابها وحتميتها ، وإنما أيضاً ليقيني أنها تهدف للترويج لأهم معالم فكر المستقبل وهو (التخلي عن الأيدولوجيا) فالإنسانية

المتقدمة (في اعتقادي) تركت القرنَ العشرين ومعه التوجهات  
الأيدولوجية ودخلت القرن الحادي والعشرين بالإيمان بالعلم  
والحدثة والمنافسة والديمقراطية وحقوق الإنسان دون أن  
تكون هذه القيم منطلقة من "إطار أيدولوجي". بل إن  
أهم أدوات التفوق في العالم المعاصر وهي (الإدارة الحديثة  
الفعالة) هي أكبر دليل على (أدوات غير أيدولوجية) لصنع  
الواقع والمستقبل (أسوة بالعلم والتكنولوجيا واللذين لا يستندان  
أيضاً لأي خلفية أيدولوجية). وفيما يلي عرض موجز للركائز  
الأساسية لجو ثقافي لازم للإصلاح الاقتصادي والتقدم الديمقراطي  
حتى تنتج الأدوات الثلاث الثمرات المرجوة وهي الإزدهار  
والاستقرار والسلام الاجتماعي والتآخي الإنساني و صيرورتنا جزءاً  
إيجابياً فعالاً من أجزاء العالم المعاصر.

### الركيزة الأولى : الإيمان بالديمقراطية و الحرية :

حجر الأساس في أي فكر (وجو ثقافي عام) يريد أن يكون  
متوائماً مع العصر وفي سلام مع العالم الجديد هو الإيمان بأن  
الديمقراطية هي أعظم منتجات ومنجزات مسيرة التمدن الإنساني .  
ويقيني أن المنتجات الكبرى لمسيرة التمدن الإنساني قد تحدث في ظل  
حضارة معينة ، إلا أنها تكون ثمرة تطور طويل عبر مسيرات  
الحضارة الإنسانية المختلفة . كذلك ، فإن الإيمان بجودوي

الديموقراطية يحمي من السقوط في خطيئة الكفر بها بسبب كَوْن التجارب الديموقراطية المتقدمة تشوبها نواقصٌ ويعتريها خللٌ في بعض جوانبها ؟ بل - علي النقيض - يجب أن يزداد إيماننا بالديموقراطية لمعرفةنا المؤكدة بأن كل نظام جيد أنتجَه البشر قد يكون مُتجهاً صَوْبَ الكمالِ ولكنه لا يبلغ حدَّ الكمالِ . ولا ينقصُ ذلك قَطُّ من الإيمان بأن البشرية لم تُنتجْ نظاماً أو فكرةً أسمى وأرقى من الديموقراطية (بنواقيصها) . ويسيرُ في محاذة الإيمان بالديموقراطية الإيمان بالحريات العامة وتقديسها والإيمان الموازي بحقوق الإنسان (حتى لو كانت حركة حقوق الإنسان لا تزال في بواكير عُمرها ويشوبها الكثير من النقص والخلل وأحياناً الكيلُ بأكثر من مكيال) .

### الركيزة الثانية : الإيمان بالعلم والحداثة :

كذلك ، ينبغي أن يكون الجو الثقافي العام عامراً بإيمان قسوي بأن مخاضة العلم (ومن عندهم العلم) ومُحاربة الحداثة (ومن يقودون ركب الحداثة) هما خطيئة لا تُغتفرُ ، فالعلم والحداثة يمثلان (محرك) و(وقود) التقدم وتحسين نوعية الحياة الإنسانية ، فكيف لا نكون محكومين بالإيمان العميق بالعلم والحداثة ؟ وبديهي أن يكون هذا الإيمان سبباً لرفض من يروجون لأفكار ماضوية تجعل مجتمعا في خصومة مع "العلم" و تنافر مع "الحداثة" . كذلك ، فإن رحلتى مع دراسة الحضارة الإنسانية بوجه عام

والحضارة الغربية الحديثة بوجه خاص تجعل دعوة البعض للفصل بين المنتجات المادية للحضارة الغربية (العلم والتكنولوجيا وإمارهما) وبين الشق الثقافي لهذه الحضارة تتقلص ويتناقص أتباعها . إذ أن المناخ الثقافي العام الذي وجد في الحضارة الغربية هو الذي أنتج الشق المادي لهذه الحضارة . ولا يعني ذلك المحاكاة العمياء للحضارة الغربية بقدر ما يعني الإيمان بأن مجموعة القيم الإيجابية في هذه الحضارة هي من جهة أساس تقدمها في كل الجوانب ومن جهة ثانية فإنها لا تنفي الخصوصيات الثقافية للآخرين والدليل على صحة هذا ما حدث في جنوب شرق آسيا واليابان حين تبنت هذه الشعوب الكثير من القيم الأساسية للحضارة الغربية فحققت أشكالاً عديدة من التقدم دون أن تخرس خصوصياتها الثقافية .

**الركيزة الثالثة: الإيمان بأن هناك عالمية للثقافة لا تنقض الخصوصيات الثقافية :**

كذلك يصعب تصور وجود جو ثقافي عام ملائم للعصر بدون إيمان عميق بأن (الفكر) و(الإبداع) و(العبقريّة) هي مجالات توجد فيها مناطق واسعة "لا جنسية لها" ، بمعنى أنها "إنسانية بحتة" . وقد أسهبت في الكتابة عن هذه المسألة ، وكان آخر ما نشر لي في هذا كان بعنوان (هل للفكر والإبداع جنسية؟) . وجوهر هذه النقطة أن

جُلَّ الإبداعاتِ الفكريةِ والأدبيةِ والفنيةِ تعلو فوقَ أرضِ  
الخصوصياتِ وتحلقُ في سماءِ الإنسانيةِ والعالميةِ . ولا يجعلني ذلك  
أنفى على الإطلاقِ "الخصوصياتِ الثقافية" ، بل أنني أدعو دوماً لحالاتٍ  
من "الوحدة" في ظلِّ "الاختلاف" كما أدعو لحياةٍ ثقافيةٍ تعملُ علي  
إثراءِ المعرفةِ بروائعِ إبداعاتِ العقولِ الجبارةِ بصرفِ النظرِ كلياتٍ  
عن جنسيةِ أصحابِها . كذلك ، فإنَّ علي آلياتنا التعليميةِ والثقافيةِ أن  
تظهرَ أنَّ الخوفَ مما يسميه البعضُ بالغزوِ الثقافي هو خوفٌ هلاميٌّ  
ومبالغٍ فيه ، إذ أنَّ الذينَ ليسَ عندهم ما يفقدونه (ونحنُ لسنا مِن  
هؤلاء) لا ينبغي أن يتخوفوا من مستجداتٍ ثقافيةٍ سيكونُ معظمُها في  
الأغلبِ أفضلَ من خوائهم الثقافي ، أما من عندهم خصوصياتٌ ثقافيةٌ  
إيجابيةٌ فإنَّ مجردَ التعاملِ الحرِّ والواسعِ مع الحضارةِ الغربيةِ لن يكتسبَ  
خصوصياتهم الثقافيةِ الإيجابيةَ ، لأنَّ لهذه الخصوصياتِ جذورَ أعمقُ  
وأقوي من أن تكتسبَها الكوكاكولا والهامبرجر كما يزعمُ أصحابُ  
نظريةِ "الذئب ... الذئب" . والدليلُ القائمُ أمامَ أعيننا يتمثلُ في اليابانِ  
والنماذجِ الناجحةِ في جنوبِ شرقِ آسيا .

الركيزة الرابعة : الإيمان بأن الدين مصدرٌ للأخلاق والقيم الرفيعة أما النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية فتتغير مع الزمان ولا يمكنُ الزعمُ بوجودِ نظمٍ سياسيةٍ واقتصاديةٍ واجتماعيةٍ في أي دين :

فكلُّ ما يُتصوره " البعضُ من نظمٍ سياسيةٍ واقتصاديةٍ واجتماعيةٍ تتبعُ من دينٍ من الأديان ، ما هي إلا "أفكارٌ بشرية" إستقأها أصحابُها في ظلِّ ظروفٍ معينةٍ من فهمهم الخاص لخطوطٍ دينيةٍ عامةٍ . وفي هذا المفهوم فأنتي أو من أن الأديانَ يُمكنُ أن تُستلهم كمصدرٍ للقيم العليسا ، ولكنني أرفضُ زعمَ من يزعم أن الأديان (كالماركسية) قد قدمت حلولاً تفصيلية للمسائل السياسية والاقتصادية والاجتماعية في كل زمانٍ ومكان . وانطلاقاً من هذا الفهم ، فأنتي أرى أن كلمة (العلمانية) لا تعنى الكفر أو (إنكارِ الأديان) أو (الإلحاد) وإنما تعنى أن البشرَ في كل زمانٍ ومكانٍ موكولٌ لهم وضعُ النظم السياسية والقانونية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية التي تحكم حياتهم وتجعلُ ظروفها على أحسنٍ ما يكون . ومعنى ذلك ، أنني ممن لا يجدونُ غربةً في قولِ البعض (على ندرتهم) أنهم يعتقدون بعلمانيةِ الإسلام . بل أنني أعتقدُ أن القولَ بذلك يتضمنُ دفاعاً حقيقياً عن الدين ، إذ أن ارتفاعه فوقَ مستوى المتغيرات هو ما يليقُ به كدين . وما لم تغرسُ برامجنا التعليميةُ ووسائلُ الإعلامِ هذا الفهمَ للدين ، فإن

الزمن الحالي والأزمنة المستقبلية ستكون في صدام هائل مع أولئك الذين يريدون أن يفرضوا قهملهم للدين كمنهج شامل يقدم نظاماً متكاملة في كل المجالات الحياتية والمجتمعية .

الركيزة الخامسة : الإيمان بأن التجارب الاشتراكية كانت كارثة في كل مرات تطبيقها :

أفردت ثلاثة من كتبي (صدر أولها منذ ٢٢ سنة وصدر آخرها منذ ١٨ سنة) لنقد الفكر والتجارب الاشتراكية . وسبقني اقتناعي راسخاً بأن الاشتراكية (بمعناها المستقاة من الماركسية) ستبقى بالغة العجز عن تحقيق أية وفرة اقتصادية أو رخاء اجتماعي أو مجتمع يعرف الإزدهار . وستبقى من أهم مهمات من يتوخي تنقية الجو الثقافي العام في مصر من أسباب تأخرنا إظهار الكوارث التي تسببت فيها التجارب الاشتراكية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً . وحتى ما يعتقد البعض من أن التجارب الاشتراكية كانت ذات أثر كبير على المجتمعات الرأسمالية والتي أقررت نظاماً ذات مردود كبير على العدالة الاجتماعية ، فهو في رأيي (خطأ صريف) إذ أن الرأسمالية تطورت بعوامل ذاتية خلال القرن العشرين تطوراً كان في صالح الاعتبارات الاجتماعية . ورغم أنني أعطيت دراسة الفكر والتجارب الاشتراكية آلاف الساعات ورغم أن كُتبي الثلاثة الأولى كانت في هذا المجال إلا أن إيماني العميق بعجز الفكر الاشتراكي عن تحقيق أي نجاح

اقتصاديّ (وهو أساس كل أشكال النجاح الأخرى) إنما جاعني من تجربة ممارسة العمل القيادي الإداري في المؤسسات الاقتصادية العالمية الكبرى ، حيث رأيت بعيني أن أدوات النجاح لا توجد بالكامل إلا في المنظومة الرأسمالية ، وأن انتظار تحقيق نفس النجاح عن طريق الفكر الاشتراكي يماثل وهم المتأسلمين القائم على اعتقادهم أن المسلمين لو إلّتمزموا بدقائق دينهم (من الصلاة وحتى المسواك) فإنهم سيتقدمون على العالم الغربي (الكافر) ؛ فالحقيقة أن النجاح المنشود ليست له أدوات إلا (العلم) و(الإدارة) وكلاهما في الأزمنة الحالية مترعرع في ظلال الحضارة الغربية . والخلاصة ، أن تنقية الأدمغة والجو الثقافي العام من الأفكار والتوجهات والأطر التي تكونت في ظل سيادة الفكر الاشتراكي هو شرط لازم لوجود إنسان عصري قادر على صنع التقدم المنشود .

\* ملاحظة : أعني بالاشتراكية في كل ما ذكرته في هذا الفصل كل المذاهب الاشتراكية المستقاة من "الماركسية" ولا أعني بأي شكل الاشتراكيات التي نمت في الغرب المتقدم (الاشتراكيات المتقدمة) والتي مثالها الأوضح "الحزب الاشتراكي الألماني" ومثيله في السويد وغيرها .

## الركيزة السادسة: الإيمان بأن تجربة مصر في الخمسينات والستينات بحاجة لنقد

ذاتني :

رغم الشعبية الواسعة لحقبة وقيادة الخمسينات والستينات ،  
إلا أنني على يقين أن تقدم هذا الوطن ونمو عوامل ازدهاره  
واستقراره ستجعل الكثيرين من أبنائه يدركون أنه من غير  
العلم والمنطق والحكمة عدم مراجعة وتقييم هذه الحقبة وممارسة نقد  
ذاتي عقلائي غير منطلق من التشيع الوجداني والتحزب السياسي بما  
يسمح برصد الإيجابيات كما يسمح برصد الأخطاء والسلبيات . فمن  
غير المعقول أن يستمر الكثيرون في واقعا في الدفاع عن الذين  
تسببوا خلال الخمسينات والستينات في العديد من النكبات وعلى  
رأسها نكبة الخامس من يونيو ١٩٦٧ . كذلك ، فإنه من غير  
المنطقي أن تمنعنا مشاعر الإعجاب والوجدانيات من الوقوف على  
الظواهر و القرارات التي اتخذت إبان تلك الحقبة وأدت إلى ما طرأ  
علي واقعا من انهيار في التعليم والأخلاق والثقافة والاقتصاد  
والعديد من معالم مجتمعا وهو ما كان نتيجة طبيعية لنظام شمولي  
كان ضيق الصدر بالنقد كما أنه وأد تلك الآلية اللازمة لأي  
تطوير وتقدم وهي آلية النقد الذاتي . وإذا كان البعض يدين حقبة  
الخمسينات والستينات لصالح ما قبل يوليو ١٩٥٢ ، فإنني لست واحداً

من هؤلاء ، فما قبل يوليو ١٩٥٢ لم ينجح - في اعتقادي - في تجاوز الواقع المؤلم والذي تمثل في طبقة عليا صغيرة جداً ثم طبقة وسطى صغيرة ثم طبقات دنيا تشمل الأغلبية من الشعب في ظل ظروف حياتية لا يمكن قبولها أو غفران ذنب من سمح بإستئثارها . كذلك ، فإبني لا أدين الخمسينات والستينات لصالح العهد الساداتي كما يفعل البعض ، فأنا أعتقد أن السادات كان قائداً ذا رؤية صائبة في الشؤون الخارجية وأن قرار حرب أكتوبر ١٩٧٣ ثم قرار الإنتقال بالصراع لمائدة المفاوضات وهو ما أدى لعودة كل الأراضي المصرية المحتلة كانا قرارين علي أعلى مستوى من النجاح . ولكنني أري أيضاً أن إدارته للشئون الداخلية كانت أبعد ما تكون عن الصواب ، وأن فهمه للتحول من الإقتصاد الموجه للإقتصاد الحر وآلية ذلك كان فهماً بسيطاً وخاطئاً . والخلاصة ، - هنا - أننا بدون تحرير من الإرتباط العاطفي بحقبة الخمسينات والستينات ، سنبقى عاجزين عن ممارسة عملية نقد ذاتي تظهر لنا (كم) و(حجم) الأخطاء التي إقترفت إبان هذه الحقبة وكانت وراء العديد من مشكلاتنا الكبرى لسنوات عديدة . وينطبق نفس القول علي أي عهد سياسي ، إذ أن عملية تقييمه تصبح مدموغة بالخطأ من بدايتها طالما شاب التفكير حماساً وتعاطفاً وجدائي . فالهوى في اللغة العربية كلمة رائعة لأنها تفيد (العاطفة) كما تفيد (السقوط) .

الركيزة السابعة : الإيمان بحتمية الوصول لسلام شامل في الشرق الأوسط حتى نتجنب سقوط المنطقة في يد العنف والماضوية والتخلف والفقر:

الحق العربي في فلسطين حق لا يُمارى . ولكن بنفس القدر فإن الأخطاء العربية في حق هذا الحق هي أيضاً حقائق لا تُنكر ، وأكبر هذه الأخطاء هي النكبات الأربع التالية :

- موقف الفلسطينيين والعرب من الهجرة اليهودية لفلسطين خلال نصف القرن السابق لإعلان قيام دولة إسرائيل (بما في ذلك النزوح العربي خارج فلسطين) .

- رفض العرب لقرار التقسيم في سنة ١٩٤٧ ثم دخولهم الحرب ولقياداتهم على معرفة باستحالة النصر على ضوء حقائق الفوارق بين الجانبين عسكرياً .

- خطأ التسبب (بدون أي مبرر) في المواقف التي أدت إلى هزيمة ٥ يونيو ١٩٦٧ .

- خطأ التخلي عن "أنور السادات" منذ قام بزيارته للقدس في نوفمبر ١٩٧٧ رغم أن السنوات قد أثبتت أن (الواقع) و(الممكن) لا يسمحا بحل أفضل مما كان السادات يحاوله .

فإذا كان الحقُّ العربي في فلسطين لا يُمارى ، وإذا كانت تلك الأخطاءُ الأربعة الكبرى لا تُنكر ، فإن من أوجب واجباتنا أن نمارسَ عمليةَ نقدٍ ذاتي لكلِّ أساليبِ تعاملنا مع الصراع العربي الإسرائيلي . وفي يقيني أن عمليةَ النقدِ الذاتي هذه ستقودنا لموقفٍ معتدلٍ قوامهُ الاعترافُ بأن (الحلمَ الأمثل) وهو قيامُ دولةٍ ديمقراطيةٍ لا دينيةٍ على كاملِ ترابِ فلسطين يتساوى فيها اليهودُ والمسلمونَ والمسيحيونَ وغيرهم في الحقوقِ والواجباتِ هذا الحلمَ الأمثل غيرُ قابلٍ للتحقيقِ على المدى القصيرِ بسببِ الأخطاءِ الأربعةِ الكبرى التي ذكرتها أعلاه (ولأسبابٍ غيرها) . وعليه ؛ فإن المنطقَ والحكمةَ يحتمانِ إيقافَ نزيفِ الخسائرِ والهزائمِ والوصولِ في أقرب وقتٍ ممكنٍ لتسوياتٍ بين إسرائيل وجيرانها يتحولُ بعدها اهتمامُ دولِ المنطقةِ لبناءِ مجتمعاتٍ عصريةٍ وقويةٍ (من الداخل) عن طريقِ حياةٍ اقتصاديةٍ ناجحةٍ ونظمٍ سياسيةٍ تقومُ على الديمقراطيةِ والحرياتِ العامةِ مع محاولةٍ جادةٍ للحاقِ بِركبِ العلمِ والتقدمِ والجدثةِ . وبدونِ جوِّ ثقافيٍّ عامٍ يكونُ مشبعاً بهذهِ الرؤيةِ فسنظلُّ ننظرُ للخلافِ عوضاً عن توجُّهٍ وجوهنا وعقولنا و أرواحنا للأمام .

الركيزة الثامنة : الإيمان بوجود ثقافة عربية  
تربط العرب ولكنها لا تنفي الخصوصيات  
الثقافية الأخرى وبالتالي ، فإنه ينبغي  
إثراء هذه الرابطة الثقافية دون الوقوع في  
خطأ الاعتقاد بأنها تكفي لوجود وحدة  
سياسية شاملة :

لا شك أن (البعد العربي) هو أحد أبعاد ثقافتنا كمصريين . ولكن لا  
شك أيضاً أنه ليس البعد الوحيد ، فإن لنا تاريخاً فرعونياً وقبطياً  
عظيماً يسبق الحقبة العربية ، كما أننا تأثرنا كثيراً بحقيقة أننا بلد  
يقع على البحر المتوسط ويرتبط تاريخياً وجغرافياً وثقافياً بثقافات  
البحر المتوسط . وينطبق نفس الشيء على دول عربية أخرى ،  
فالبعد العربي من أبعاد ثقافات لبنان وتونس والجزائر والمغرب ، إلا  
أن هناك أبعاداً أخرى في ثقافات هذه البلدان لا يمكن إنكارها .  
وعليه ، فإننا يجب أن نثري الروابط الثقافية العربية ولكن ليس  
على حساب الأبعاد الأخرى . ومعنى ذلك أننا نشترك مع العرب  
الآخرين في الارتباط بالثقافة العربية ، دون أن يكون ذلك مدعاة  
حديث عن وحدة سياسية بناءً على ذلك الارتباط الثقافي . فلا شك أن  
بيننا روابط لا تنكر ، ولكنها لا تصل لمرحلة (فناء الجزء في الكل) .

بل إن الحديث عن (وحدة سياسية عربية) في ظل وجود أبعادٍ أخرى لكل شعبٍ تخلقُ وضعاً من شأنه أن يحفز (الخصوصيات) لتدخل في صدامٍ مع (المناطق المشتركة) وهذا ما حدث في الخمسينات والستينات وأدى لفشل المشروع الوحدوي العربي . وعليه ، فإنّ هناك مسؤولية جسيمة ملقاة علي عاتق مؤسساتنا التعليمية وأجهزتنا الإعلامية لإصلاح الخلل الذي إستشري خلال قرابة نصف قرن عندما اعتقدنا أنّ ثقافتنا عربية صرفة و أهملنا ما لا يمكن إهماله من الأبعاد غير العربية في ثقافتنا .

**الركيزة التاسعة : الإيمان بأنّ العولمة حقيقة واقعية**  
**لا ينبغي التعامل معها كاقتراح أكاديمي وإنما التعايش الفعّال مع حقائقها :**

عندما إنهارَ الإتحاد السوفييتي والدول التي كانت تسيرُ في ركابه أو تتبعه بشكلٍ أو بآخر ، كان ذلك إيذاناً بإنهاء مرحلة الحرب الباردة ، وبدأ العالمُ يري أمامه (دنيا جديدة) لا تنقسم إلي (معسكرٍ شرقي) و(معسكرٍ غربي) . وكان معنى ذلك بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية والصناعية والخدمية أنّ كلّ أسواقِ العالم أصبحت متاحة

أمامها لتصل إليها وتتعامل فيها مع أسواقٍ جديدة . ومن رَحمِ هذا الوضع الجديد نشأت الحالة التي سُميت بالعولمة . وعليه ، فإن (العولمة) بَزَغَتْ من (مطيخٍ سياسيٍّ) يتمثلُ في انتهاءِ الحربِ الباردةِ ومن مطيخٍ آخر (اقتصادي) هو الواقعُ الجديدُ الذي وجدَ فيه المنتجون أنفسهم أمامه . وللأسف ، فإن هناكَ فارقٌ كبيرٌ -هنا- بين ما (ينبغي أن يكون) وبين (ما هو كائن وما سوف يكون) . والعولمة تنتمي للظاهرةِ الثانيةِ ، فهي -بمعزلٍ عن العدلِ أو عدمِ العدلِ والمنطقِ أو عدمِ المنطق- شيءٌ يحدثُ وسوف يحدثُ بشكلٍ أكبرِ وأوسعٍ في المستقبلِ لأنه يعكسُ واقعاً خرجَ من رَحمِ أكبرِ الحقائقِ المعاصرةِ وهي إزهاجُ المعسكرِ الشرقيِّ وإنهاءِ الحربِ الباردةِ . وعلينا أن ننبأَ في جونا التعليمي والثقافي العام إدراكَ حقيقة أن (العولمة) واقعٌ محتومٌ خرجَ من رَحمِ الأوضاعِ العالميةِ الكبرى ، وأنها ليست (ذنباً) يجبُ الإختفاءَ منه وإنما واقعٌ صعبٌ يمكنُ (بل وينبغي) أن نوجدَ لأنفسنا في ظلهِ مكانةً طيبةً . مع التيقنِ من أن العولمةَ (شأنها شأنُ كلِ الآلياتِ الكبيرةِ في المجتمعاتِ الرأسماليةِ) ستُطوِّرُ من نفسها ، فلا تمرُّ السنواتُ إلا وقد أصبحت شديدةَ الإختلافِ عن صورتها القاسيةِ الحاليةِ (ليس بفعلِ عواملٍ إنسانيةٍ وإنما لأن المصالحِ ستُملي ذلك) .

الركيزة العاشرة : الإيمان بأن الكثير قد تم إنجازهُ في مصر خلال العقدين الأخيرين ، إلا أن الكثير مازال في حاجة لأن يتحقق ، وأن الرضا الزائد عن الذات أمرٌ في غاية الخطورة :

أعتقد أن مصر قد شهدت منذ سنة ١٩٧٥ (وليس منذ سنة ١٩٨١ كما يكرر المتزلفون دائماً) جهوداً عديدة لإصلاح الحياة الاقتصادية وجهوداً أقل لإصلاح الحياة السياسية . وأن هذه الجهود (بدءاً من المدن الجديدة في عهد الرئيس السادات ومروراً برحلة طويلة من عمليات التطوير لاسيما منذ عام ١٩٩١) قد جنبت مصر أن تشهد انهياراً اقتصادياً واجتماعياً كالذي شهدته روسيا وغيرها . ولكن ذلك لا يعني أن يلتحق المفكر الحر بجوقة الرياء ويأخذ (معهم) في عزف سيمفونية التزلف والتملق والتي تُصوّر ما حدث و كأنه (غاية المرام) . والحق أن ما حدث هو (بعض) وليس (كل) ما ينبغي تحقيقه ، وأن إنجازات الحكومات المتعاقبة ليست تفضلاً وإنما هي الحد الأدنى المنتظر منها ، كما أنه لا يحق لحكومة أياً كانت أن تقارن نفسها بحكومات أخرى أقل كفاءة في أزمنة وأمكنة مختلفة وإنما المنطقي أن نقارن أداء حكوماتنا بأداء حكومات أخرى في دول كانت

من العالم الثالث وحققت من الإنجازات ما جعل دولها في مصاف الدول الأكثر تقدماً . كذلك ، فأني أعتقد أن ظاهرة الرضى عن النفس والمبالغة في ترديد ما يكتب مدحاً عن "إنجازاتها" واحتشاد الصحف بما يقوله عنا "الآخرون" من المدح والثناء ، هو ظاهرة سلبية ، وقد ساهم الإعلام المصري في تضخيم هذا العيب حتى صار مثار حديث الكثيرين في العالم ، بل ولا يساورني شك أن بعض الجهات في العالم تستعمل هذا الضعف فينا (لسماع المدح) لتحقيق أغراضها هي . وقد ثبت أن الغرب كان يتبع نفس المنهج مع عدد من دول آسيا (بل ومع إندونيسيا بالذات) قبل تعرضها للهزيمة الكبيرة التي تعرضت لها سنة ١٩٩٧ .

### الركيزة الحادية عشر: إصلاح التعليم المصري :

لا يجادل أحد في أن مستوي معارف وثقافة ولغة (سواء كانت لغة عربية أو أجنبية) وإتقان خريج المدارس المصرية (الحكومية) في العشرينات والثلاثينات والأربعينات كان أفضل بكثير من مستوي خريج المدارس المصرية اليوم وخلال السنوات العشرين الأخيرة. ولا يجادل أحد أن هذا (التدهور) هو (تدهور كفي) أي تدهور في مستوي التعليم والقيم التي تكتسب أثناء التعليم وليس (تدهوراً كمياً) . بل أنني أعتقد أن (التدهور الكيفي) هو نتيجة لعدة عوامل منها (الحرص على الكم) لا (الكيف) ناهيك عن الإتهيار الراجع

لأخطاء فادحة في البرامج التعليمية والإنهيار الراجع لتدهور لا ينكر في مستويات المدرسين . وقد حدثت خلال السنوات العشر الأخيرة محاولات عديدة لإصلاح التعليم إلا أن معظم الجهود كانت في (الجانب الكمي) سواء بالنسبة لبرامج التعليم أو عدد المدارس الجديدة وتزويدها بأجهزة أفضل وذلك لا يمكن إنكاره ولكنه لا علاقة له بالمشكلة الأساسية وهي "توعية" التعليم و"توعية" المدرس و"توعية" القيم التي تُغرس في التلاميذ والطلاب إبان العملية التعليمية . ونحن الآن بحاجة لثورة في التعليم تركز على جانب القيم التي تُزرع أثناء التعليم ، بحيث نضمن غرس قيم العصر الإيجابية بشكل ثابت وقوي . كذلك نحن بحاجة لأن نتوقف عن الإجهاد في المقررات العلمية (أي المتصلة بالعلوم التطبيقية) إذ أن كل ما علينا أن نتوقف عن الابتكار هنا (فلسنا بأية حال من الأحوال من رواد العلوم الحديثة) وأن نكتفي بأن تكون مقررات الرياضيات والفيزياء والكيمياء والتاريخ الطبيعي مجرد ترجمات للمقررات في الدول التي سبقتنا في التعليم بسنوات ضوئية (مثل اليابان) . أما في العلوم الاجتماعية والإنسانية ، فنحن بحاجة لأن نعهد لمجموعة من أصحاب القامات الكبيرة (من غير مدرسي المدارس) ليضعوا مقررات هذه العلوم بشكل عصري وبما يضمن خلوها من (أفكار الماضويين المسمومة) وأن تكون عامرة بقيم العصر والعلم والعمل الحديث .

## الركيزة الثانية عشر : الإيمان بالإدارة الحديثة

### كأساس للتقدم الاقتصادي :

لا يوجد سببٌ واحدٌ لتقدم كل المجتمعات الناجحة سوى (الإدارة الفعّالة) . فالإقتصاد الأمريكي وإقتصاديات أوروبا الغربية واليابان والنماذج الناجحة في جنوب شرق آسيا هي أدلة واضحة على أن (الإدارة) تجلب (الثروة) ، وأن العكس غير صحيح (فالثروة لا توفر الإدارة الناجحة) . بل أن النجاح العلمي و التكنولوجي هو ثمرة من ثمار الإدارة الناجحة ؛ وأيضاً فإن العكس هنا غير صحيح .

## الركيزة الثالثة عشر : الإيمان بأن القطاع الخاص

### هو قاطرة التقدم الاقتصادي :

أياً كانت مواضع القوة والضعف في الفكر الماركسي بوجه عام والفكر الاقتصادي الماركسي بوجه خاص ، فإن تجربة القرن العشرين أكدت أن النظم الاقتصادية القائمة على التخطيط المركزي أو الاقتصاد الموجه قد تنجح على صفحات الكتب ، أما على أرض الواقع فإنها لم تتمكن ولو في مرة استثنائية واحدة من أن تحقق أي نجاح . وفي المقابل فإن كل أشكال النجاح الاقتصادي سواء في التجارب الأوروبية الغربية والأمريكية أو في تجارب شرق آسيا كانت تتركز على عبقرية المؤسسات الخاصة وقدرتها على توليد آفاق من النجاح ما كانت تخطر

٥ لأحد بهال . وعليه، فإن أمل مصر في ازدهار اقتصادي (يساهم في تأسيس استقرار اجتماعي) هو أمر مرهون بنجاح القطاع الخاص المصري في النمو وتحقيق الأهداف المنشودة من وفرة إنتاجية وخلق فرص عمل عديدة وتواصل مع حركة التوظيف التجاري العالمية للتكنولوجيا . إلا أن القطاع الخاص المصري والذي عاني مراراً من الضربات (في الخمسينات والستينات) ثم من البيروقراطية والفساد والتخبط التشريعي في سنوات لاحقة يحتاج لعملية تنقية واعية لبيئة الاستثمار في مصر حتى يكون بمقدوره أن يتحول إلى الشكل المؤسسي المستهدف وهو ما سيسمح له بتحقيق النهضة المرجوة بما تعنيه من عوائد اقتصادية واجتماعية .

الركيزة الرابعة عشر : شيوع ثقافة إيجابية تجاه المرأة والأقليات :

لا يمكن تحقيق النهضة الكاملة المرجوة ونصف المجتمع (النساء) يعانين من ثقافة ذكورية قرون أوسطية . وبنفس القدر فإن السلام الاجتماعي المنشود يقتضي أن تأخذ الأغلبية مبادرة معالجة كل مشاكل الأقليات في إطار من الروح الحضارية القائمة علي احترام عميق للآخر وبعبداً عن الروح القرون أوسطية من الأقليات .

## الركيزة الخامسة عشر : وجود جهاز أو أجهزة إعلامية عصرية وحررة :

دور الإعلام هو تسليط الضوء علي الحقائق العالمية والمحلية والمشاركة في كشف الأخطاء إلى جانب الإثراء الثقافي والمتعة الراقية .  
أما أجهزة الإعلام التي نشأت في العالم الثالث عن طريق خبراء ألمان شرقيين من تلامذة مدرسة جوبلز فإنها إما تندثر مع التطور العالمي وإما أن تواصل عمليات الإضرار البالغة بالرأي العام (واللييب بالإشارة يفهم) .

.....

.....

وفي اعتقادي أن قيام وترويج مشروع ثقافي لمصر المستقبل ينهض علي أساس من تلك الركائز هو أمر علي أعلي درجة من درجات الأهمية ؛ وهو كذلك أمر ممكن وغير عسير متي وجدت (الرؤية) ولم نبق أسري الركائز الأخرى التي سيكون تمسكنا بها تمسكا تراجيديا بكل أخطاء وهزائم و نقائص و مشكلات واقعا خلال نصف القرن الأخير .

وإذا كانت تلك الركائزُ تضعنا في خلافٍ مع معظم الأيدولوجيين،  
فليكن عزاؤنا أننا نعرفُ جيداً ما الذي يمكنُ أن يقودنا إليه الأيدولوجيون  
من تأخيرٍ وتشرذمٍ وهياجٍ اجتماعيٍ وبعيدٍ عن العصرِ وإنجازاته وربما العودةُ  
عدة قرونٍ للخلف.

- ٢ -

نحن ... وقيم التقدم .



لا شك أن الوصول بمصرَ للحالة التي ينشدها معظم المصريين من إستقرارٍ وإزدهارٍ وسلامٍ اجتماعيٍّ وصلحٍ مع العصرِ وتياراته ، لا شك أن ذلك يقتضي إستكمالاً ناجحاً لبرامج الإصلاح الاقتصادي (ولعل أهمها اليوم تنقية بيئة العمل والاستثمار من الشوائب التي تجعل العمل والاستثمار في بلدانٍ أخرى أكثر جدياً لرؤوس الأموال بصرف النظر عن جنسيتها) . كذلك لا شك أن تطوير الحياة السياسية عن طريق تأصيل وتوسعة الهامش الديمقراطي هو عاملٌ آخرٌ هامٌ لصنع ذلك الوطن المنشود . إلا أن (الإنسان) يبقى أهم أدوات صنع النجاح . وعليه ، فإن برامج الإصلاح الاقتصادي وبرامج تطوير الحياة السياسية يحتاجان إلى جهدٍ ثالثٍ (داخل الإنسان) . ولا شك أن تطوير التعليم هو أهم أدوات ذلك . ولا ينكر أحدٌ أن جهوداً عظيمةً قد بُذلت في هذا المجال وأن تعظيماً لا يُنكر قد تحقق لحجم الإتفاق على المؤسسات التعليمية . ولكن إلى جوار كل ذلك ، تبقى مسألة أخرى في حاجةٍ للنفس الاهتمام وهي مسألة "القيم" التي بدون تدعيمها وتأصيلها وترسيخها يكون من الصعب توفير الإنسان المصري القادر على مواجهة تحديات العصر والتي تعتبر مجموعة من القيم هي أهم أدوات وسبل وآليات هذه المواجهة . وفي هذا المقال أتطرقُ لعشرةٍ من هذه القيم جعلتني تجربة الانغماس في المؤسسات الاقتصادية العالمية الكبرى أدرك أنها مثل "المحرك" الذي يقود الإنسان (والمجتمع) للنجاحات المنشودة في هذا المجال . وهذه القيم هي كالتالي:

## (١) قبول الآخر:

رغم أن الموروث الثقافي الإنساني كان عامراً بعكس قيمة "قبول الآخر" إلا أن التطور الكبير خلال القرون والعقود الأخيرة لقيّم الديمقراطية والحريات العامة وحقوق الإنسان أبرز قيمة قبول الآخر كأحد أهم القيم الإنسانية التي يصعب أن نقول بتوفرها وإنما بدخولها - بلا شك - مرحلة النضج كقيمة إنسانية أساسية تملئها اعتبارات عديدة . وقبول الآخر قيمة نابعة من التسليم المعاصر بقيمة أخرى هي "التعددية" بمعناها الواسع ، فتعددية الحياة هي ليست فقط من معالمها وإنما من أسباب ثرائها . وقبول الآخر قيمة ترتبط - كما أسلفت - بقيّم الديمقراطية والحريات العامة وحقوق الإنسان ولكنها ترتبط بنفس القدر بالتعددية التي هي سمة الحياة ومصدر ثرائها .

ومن المهم للغاية أن تتصافر جهود التعليم والإعلام والثقافة لغرس قيمة قبول الآخر في الوجدان من الصغر وتدعيمها عبر سنوات التكوين .. سواء كان الآخر هو الآخر من وجهة نظر الجنس (العرق) أو الثقافة أو الدين أو اللون أو العادات أو التوجهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية .. إلى آخره . ويزيد من ضرورة غرس قيمة قبول الآخر أن البشرية تدخل القرن الحادي والعشرين بمعطيات جديدة من أبرزها سقوط الجدران بين الدول والشعوب وانتقال التجارة ووسائل الإعلام بين الدول والشعوب بسهولة كبيرة وبدون موانع عديدة -هو

ما ينبئ بأن "التعامل مع الآخرين" سياسياً واقتصادياً وثقافياً سيكون في المستقبل أكبر وأوسع وأعرض مما كان في الماضي . ولا يتصور حدوث هذا التعامل الكوني الواسع والعاير للحدود مع بقاء تراث الإنسانية (النسبي) من عدم قبول الآخر . فالتعامل الواسع مع عدم قبول الآخر مقدمة حتمية للمواجهة والصراع (وربما الصدام) وليس مقدمة للتعاون وتبادل المصالح والنمو . وهكذا ، يصبح قبول الآخر من زاوية "قيمة إنسانية" تلخص تطور مفاهيم الديمقراطية والحريات العامة وحقوق الإنسان ومن زاوية أخرى "قيمة نفعية" حيث يستحيل بدونها التعامل الواسع بين كافة الأطراف (وهو حقيقة مؤكدة) إلا في ظل قيم إيجابية في مجال قبول الآخر . وتكفي نظرة واحدة لأحوال أوروبا الغربية سنة ١٩٣٩ وأحوالها اليوم (بعد ستين سنة) لنرى الرحلة الكبيرة التي قطعتها أوروبا في قبول الآخر (داخل المنظومة الأوروبية) . وهو ما يثبت إمكانية إحراز تقدم إنساني كبير في هذا المجال بين فرقاء عديدين بشرط توفر عوامل عديدة أهمها "الإرادة السياسية" لحدوث قبول الآخر ، وهو أمر أكثر احتمالية في ظل النظم الديمقراطية وأكثر صعوبة في ظل النظم الأوتوقراطية . ولغرس وتدعيم قيمة قبول الآخر فوائد لا تحصى لمجتمع مثل مجتمعنا المصري ، إذ تسمح له بإقامة علاقات جوار (مع الآخرين) أكثر سلمية وسماحاً بالنمو ، كما أنها تسمح له بسلام داخلي لا أمل في التقدم بدونه . ولا شك أن تجارب بعض الدول المعاصرة تحت نظم حكم

شمولية أذكت النعرات القومية قد خلق مناخاً عاماً يناقض المرغوب في هذا المجال ، ولكن الصورة ليست مستحيلة ، إذ أن توفر الإرادة السياسية لإحداث التغيير في هذا المجال كفيل باستئصال معظم آثار مرحلة النعرات القومية (والتي واكبها فشل سياسي وعسكري واقتصادي بلا حدود أدى لبزوغ نعرات أخرى أصولية زادت الطينة بلة) .

ورغم أن برامج التعليم لن يكون بوسعها وحدها غرس وتكريس هذه القيمة الأساسية (قيمة قبول الآخر) لإنتاج مواطن عصري قادر على خلق سلام داخلي (مع الآخر في الداخل) وسلام خارجي (مع الآخر في الخارج) إلا أن دور برامج التعليم يبقى هو الأهم في هذا المجال وإن كانت أدوار الإعلام وأجهزة الثقافة والقذوة العامة التي تجسدها القيادات هي أيضاً من أركان تحقيق المراد في هذا المجال . ويقتضي المنطق أن أذكر أن "كتابة هذه الأفكار" أسهل بكثير من تطبيقها لا سيما في ظل مناخ عام خلق كادراً بشرياً من المثقفين الرسميين الذين لا يزال عدد كبير منهم يؤمن بشعارات حقبة إزكاء النعرات القومية وما تحمله في طياتها من نقض كامل لقيم قبول الآخر ، ولكن المنطق يجعلني أيضاً أقول أن معظم المثقفين الرسميين يسهل عليهم تغيير البوصلة عندما تتجه الإرادة السياسية صوب هدف آخر - والمرجو هنا أن يكون هذا الهدف هو ترسيخ وتدعيم قيم قبول الآخر .

## ٢) قبول النقد وتعلم النقد الذاتي:

عندما يسقط طفلٌ صغيرٌ عندنا على الأرض وتصطدم رأسه بالأرض أو بجسمٍ آخر ، فإن المحيطين به يقومون (لتهدئته) بضرب الأرض أو الجسم الذي اصطدم به .... ويكون ذلك أول تلقين واضح للطفل لقيمة سلبية كبرى من قيم حياتنا وهي أن "شيئاً آخر" هو دائماً المسئولُ عن كل ما يحدث لنا ولا يرضينا . وهناك عشرات بل ومئات الأمثلة لذلك ، ولكنها تغرس في الوجدان أن المسئول عما يحدث لنا "شيءٌ آخر" خارجنا" . وتكون تلك هي المادة الخام التي تُصنع منها جوانباً بالغة السلبية من جوانب تفكيرنا (المكتسب وليس المحتموم) . .. وأبرز هذه الجوانب عدم تقبل النقد ، فكيف يقبل النقد من نشأ على الاعتقاد بأن شيئاً آخر هو المسئول دائماً عن الأخطاء والخسائر والمصائب . كذلك يتكون مناخٌ ثقافيٌّ عامٌ لا يكون التعود على النقد الذاتي أحد مكوناته . وأخيراً ، نكون نهياً للإيمان الأعمى والمطلق بنظرية المؤامرة ، والتي جوهرها أن ما يحدث لنا ولا يرضينا هو من صنع (أو تأمر) جهة ما أخرى ، دون أن نضيع أي وقتٍ في النظر إلى احتمالاتٍ مسئوليتنا نحن عما حدث .

وتنتج هذه العوامل معاً مواطناً سلبياً يعتقد أن الدنيا تسير وفق مؤامرةٍ عليا وأن مشاكل المجتمع وعيوبه هي من ثمار هذه المؤامرة وأن مصيره الفردي شبه محكوم عليه بمسارٍ محددٍ من جانبِ عواملٍ

خارجية ، وكل ذلك يصنع إنساناً من الصعب تصديقه لعيوب الواقع وعمله على تغييرها ، فتغيير الواقع لا يمكن تصويره بدون "إرادة التغيير" وهي حالة لا يمكن تصويرها عند من لا يقبلون النقد ولا يكون النقد الذاتي أحد مفردات عقلهم وتفكيرهم وثقافتهم وكذلك عند من يؤمنون بأن الدنيا وأحداثها تسير وفق تفاصيل مؤامرة كبرى . وإذا نظرنا إلى توعية الجدل والحوار الذي يتم سواء بين المثقفين بصفة شخصية أو على صفحات الجرائد والكتب حول قضايا عديدة لرأينا بوضوح ضالة الاستعداد لقبول النقد وانعدام القدرة على النقد الذاتي وهو ما يحول الخصم في الحوار "في معظم الأحوال" إلى شيطان ومجرم وخائن وعميل ... ويندر في ظل ذلك أن يبقى الحوار متركزاً حول موضوعه الأول ، إذ سرعان ما تتسع الدائرة ويصبح الرفض لا لفكرة طرحها فلان وإنما يتحول الرفض إلى رفض كلي لفلان هذا وعقله وتفكيره وأخلاقه وكل ما يمكن الوصول إليه من جوانب حياته .

وفي ظل توارى قيمة قبول النقد وعدم التدريب على النقد الذاتي والإيمان بالمؤامرة وجد مناخ ثقافي قتل فيه فرج فودة وطعن في عنقه أحد أكبر أسباب فخر مصر وهو الأديب الفذ الأستاذ/ نجيب محفوظ وتناول أطفال (من الناحية الثقافية) على طه حسين (ذلك الشمس التنويرية التي أشرقت في سماء حياتنا لأكثر من نصف قرن) وصودرت كتب يشعر الإنسان بالعار عندما يكون من بينها كتاب "النبي" لجبران

خليل جبران وتم جلد (معنوي) لرجل اجتهد (وربما أصاب وربما أخطأ) هو الدكتور/ نصر أبو زيد وألقيت أكوام من الحجارة على كاتب آخر هو الأستاذ/ علي سالم لأنه كانت لديه شجاعة أن يكون مختلفاً .... إلى آخر الأمثلة العديدة لقروح في حياتنا الثقافية ما هي إلا ثمار مباشرة لشبوح قيم سلبية مثل عدم قبول النقد والتكوين الفكري بمعزل عن قيمة النقد الذاتي ثم الوصول إلى "الإيمان المطلق بالمؤامرة" والذي يجعل البعض يمسك في يديه الحجارة بدلاً من القلم .

### ٣) ترسيخ الموضوعية:

الإنسان بطبيعته أكثر ميلاً للشخصانية عن الموضوعية أي أن ينظر للأمر من خلال شعوره وعلاقته بها أكثر من أن يكون متجرداً من ذلك وينظر للأمر من خلال معايير وضوابط تبعد كثيراً عن ذاته وتقترب أكثر مما يُظن أنه المنطق والصواب (زغم نسبية هذه المفاهيم أيضاً) . ولكن مسيرة التمدن الإنساني (وهي مسيرة يمكن وصفها لحد بعيد أنها لا تنتمي لجنس واحد أو حضارة واحدة أو مكان واحد) هذه المسيرة دفعت العقل الإنساني (لا سيما في المجتمعات الأوفر نصيباً من التعليم والثقافة) إلى الاقتراب من رصيف الموضوعية (نسبياً) والابتعاد عن رصيف الشخصية أو الذاتية (نسبياً أيضاً) . ولكن الواضح أن الشعوب التي حظت بحياة ديمقراطية استقرت ونمت (ولا أقول اكتملت) كان لها نصيب أوفر (نسبياً) من إسهام التفكير بالموضوعية

أما الشعوبُ التي لم تسمح لها ظروفُها بحياة ديمقراطية مستقرة ونامية فقد استفحل فيها البعدُ في التفكير عن الموضوعية . واتسام التفكير بالموضوعية ليس صفةً بيولوجيةً لجنسٍ دون آخر وإنما هو نتيجة مكتسبة لمرانٍ وتدريبٍ وتعليمٍ وثقيفٍ يُعطي لقيمة الموضوعية حقها من الإكبار والاهتمام - لا على سبيل الترف الفكري وإنما لفائدتها العملية القصوى على كل المستويات . ومن المؤكد أن برامج التعليم والثقافة والإعلام والمنابر المهمة الأخرى (ومنها من الناحية النظرية المنابر الدينية) بوسعها العمل على تأصيل درجة أعلى من الموضوعية ، وإن بقت الحقيقة الكبرى متمثلةً في أن نمو واستقرار واتساع وتأصيل الديمقراطية هو المنتج الأكبر لمناخٍ ثقافيٍّ عام يمكن أن تزدهر فيه الموضوعية . وهنا فإنني أتحدث عن ديمقراطية حقيقية وليس "أطر ديمقراطية" في ظل "منظومة أوتوقراطية" .

#### ٤) تدعيم روح الفريق:

خلال نحو عشرين سنة أمضيتها في مؤسسة دولية (متعددة الجنسيات) كان العاملون فيها ينتمون لأكثر من سبعين جنسية راقبت عن قرب عدم قدرة أعدادٍ كبيرةٍ من المصريين على العمل ضمن فريق . فحتى المتميزين منهم يجنحون للعمل منفردين ، أما إذا وضعوا ضمن فريق (مع آخرين) فسرعان ما يظهر عدم الانسجام والانشقاقُ

وأحياناً كثيرة الانسحاب من الفريق . وقد أتاحت لي هذه السنوات أن أرجع هذا العيب لسبب رئيسي وأسباب أخرى فرعية . أما السبب الرئيسي ، فيتمثل في أن الإنسان المصري يمضي كل سنوات التعليم وهو جالس على مقعد المتلقي . فهناك مسدرس ثم أستاذ يقوم بالشرح ، أما التلميذ أو الطالب فيقوم بدور المتلقي . وقد لاحظ المصريون الذين التحقوا بجامعات غربية وبمعاهد عليا للتدريب أن الإنسان الغربي في هذه الجامعات والمعاهد (وقبل ذلك في المدرسة) يعتاد على تقسيم الفصل إلى مجموعات صغيرة يُعهد لكل مجموعة منها بدراسة موضوع أو مسألة ثم يعودون بعد العمل كمجموعة ليُقدم أحدهم (نيابة عن المجموعة) حصيلة الجهد المشترك . ويحدث ذلك في المدرسة ثم في الجامعة أو المعهد ثم في كل برامج التدريب والتي تتواصل حتى بالنسبة لكبار المسؤولين في أية مؤسسة صناعية أو اقتصادية . وهنا يبرز الفارق الكبير بين دور المتلقي الذي ينتهي بامتحان يتحمل فيه كل إنسان نتيجة عمله وبين العمل الجماعي الذي يتأصل منذ صغر السن ويعتاد الإنسان عليه وعلى نتائجه (أي النجاح الجماعي أو العكس) . وإلى جانب ذلك ، فإن عدم رغبة الكثيرين عندنا في تحمل نتائج المسؤولية أصلاً تزيّد من رفضهم لفكرة العمل الجماعي ، فإذا كان الإنسان لا يحب أن يُسأل عن نتيجة عمله الفردي فكيف يقبل أن يُسأل عن نتيجة عمل جماعي اشترك فيه ؟؟ وإصلاح هذا الجانب السلبي (بدرجة كبيرة) ممكن من خلال إدخال فكرة العمل

الجماعي وتقسيم التلاميذ والطلاب إلى مجموعات صغيرة تعمل معاً كفريق واحد كأساس من أسس العملية التعليمية . ومما لا شك فيه أن فقرنا الشديد للأساليب الإدارية العليا العصرية يساعد على تفاقم هذا الجانب السلبي ، فالرئيس الشرقي (في العمل) والذي لا يمت بصلة في معظم الحالات لنمط المدير التنفيذي العصري لا يمتلك القدرة على بث روح الفريق ، بل أنه في أغلب الحالات يعمل على تفريق العاملين وجعل اتصالاته بكل منهم مباشرة إما لعدم تكوينه تكويناً سليماً من الناحية الإدارية وإما لاعتقاده أن ذلك يكفل له قدراً أكبر من السيطرة على التنظيم . كذلك ، فإن بعدنا لسنوات عن التواصل (في العمل والصناعة بالتحديد) عن العالم الخارجي جعلت أعداداً كبيرة منا لا تدرك القيمة المضافة للعمل الجماعي حيث تتم الاستفادة من أشكال مختلفة من الذكاء والخبرة والشخصية والخلفية والتعليم ، وهو ما يُثري العمل بشكل كبير .

## (٥) غرس قيمة حب الإتقان:

تُعاني معظم المجتمعات التي عرفت مرحلة طويلة من الاقتصاد المركزي (الاشتراكي) من إنهيارٍ حادٍ في قيمة الإتقان والتي تميز المجتمعات السائرة على طريق التقدم . والاستثناء الوحيد في هذا المجال يوجد في جنوب شرق الصين الشعبية بسبب القرب من نماذج عملاقة لمجتمعات الإتقان (مثل هونج كونج وتايوان واليابان) وكذلك

لسهولة التحول إلى روح الإبتقان عند شعبٍ مجبولٍ على حبٍ وتقديسِ العملِ الجماعي . إلا أن الظاهرة تبقى واضحة ، ففي ظل النظم الاقتصادية الاشتراكية تخفت المنافسة وتوجد درجة عالية من الحماية للمنتجات والخدمات المحلية مما يقلل من الدافع للإبتقان . ورغم أن هناك شعوب تميل للإبتقان أكثر من غيرها (مثل الشعوب الجرمانية) إلا أنه لا يوجد أي دليل علمي على أن لذلك تفسير عرقي أو بيولوجي . بل أن التفسيرات التاريخية تبدو أقوى بكثير مما يجعلنا نجزم بأنها (مزايا مكتسبة) وليست (مزايا فطرية) . ولا سبيل لتعميق الدافع للإبتقان إلا بالمزاوجة بين اقتصاد السوق (القائم على الشكل المؤسسي وليس شركات الرجل الواحد) وبين التعليم الذي يسعى (ضمن ما يسعى إليه) لتلبية احتياجات السوق من التعليم والتخصصات والمهارات .

## ٦) تأصيل الشعور بعالمية المعرفة:

سواء رفض الإنسان الظاهرة التي تسمى بالعولمة أو إعراف بها كأمر واقع فإن المؤكد أن انتقال المعلومات والمعارف والأفكار والاختراعات بل ونظم الإدارة والتسويق عبر حدود الدول بدون عائق سيكون من أهم معالم المستقبل . ويعني ذلك أنه لن يكون بوسع أحد أن ينشد التقدم والنجاح الاقتصادي دون أن يكون مفتحاً على كل ما لدى الآخرين من تطورات تكنولوجية وأفكار ونظم . ويستلزم ذلك أن

يكون الإنسان مهيناً من صغر سنه ومن سني تعليمه الأولى لقبول حقيقة عالمية المعرفة وأن الانغلاق على الذات سيكون ضرباً من الانتحار للمؤسسات والمجتمعات .

ولا شك أن النظام التعليمي الياباني هو الرائد في هذا المجال ، فهو نظام تعليمي يعد الإنسان الياباني للبحث عن كل أشكال المعرفة في أي مكان ، والأ يكون مجال ذلك العلوم التقنية فحسب بل كل شيء من نظم الإدارة للتسويق لصيحات الموضة في الملابس إلى الفن والثقافة وغيرهما ، فعن طريق هذا الاستعداد المغروس في الإنسان الياباني يكون دائماً قادراً على التطوير والتعليم واكتساب المعارف والتقنيات والخبرات الحديثة .

والمؤكد ، أن هذا الانفتاح على العالم والإيمان العميق (والمطبق علمياً) بعالمية المعرفة لم يكن على حساب الخصوصيات الثقافية اليابانية ، وهو هاجس يصيب البعض عندما بالرعب من فقدان الذات ، وهو رعب وهمي ، بل أنني أجزم أن الذين سيفقدون الذات أي سيفقدون خصوصياتهم هم الذين لن يفتحوا على العالم ويقبلوا - بإيمان - كل ما تعنيه عبارة "عالمية المعرفة" .

## (٧) إقامة التوازن بين الانتماء للماضي والحاضر والمستقبل:

يقول عملاق الأدب العربي عباس العقاد:

أجدادكم إن عظموا وأنتم لم تعظموا

فإن فخركم بهم عارٌ عليكم مبزوم .

وهي رسالة على الكثيرين منا أن يعوها . فثقافتنا المعاصرة تشهد خللاً كبيراً بين تقديس الماضي (والصواب أن نعرف الماضي لا أن نقدسه) وبين الاهتمام بدورنا الآتي والمستقبلي بين شعوب العالم . وهو خلل يتعاضد فيه تقديس الماضي مع عدم اهتمام مماثل بالدور الذي نلعبه في الحاضر والدور الذي سنلعبه في المستقبل في كل المجالات (العلوم والفكر والأدب والفن والرياضة ... الخ) . ولا شك أن الإعلام الحر هو القادر (مع غيره من المؤسسات) على إقامة هذا التوازن الضروري بين "الفخر بالماضي" (وهو من حقنا) وبين الشعور بسان من مقتضيات المنطق أن يكون فخرنا بدور حالي نلعبه على مسرح العالم محل اهتمامنا بنفس قدر اهتمامنا بالفخر بالماضي .

## (٨) تأصيل الشعور بالمسؤولية :

أشرت في النقطة الثانية من نقاط هذا المقال إلى كيف استشرى في عقولنا الشعور بمسؤولية الغير دائماً عن كل ما يحدث ؛ وأوضحت

عواقب ذلك وسلسلة النتائج التي تنجم عنه . ومن زاوية مغايرة تماماً أقول أن علينا أن نعمل من خلال تعاونٍ منظمٍ بين برامج التعليم والشباب والإعلام والثقافة على خلق شعورٍ قويٍّ عند الفرد بأنه على النقيض "مسئولٌ" بالمعنى الإيجابي والسلبي لهذه الكلمة . مسئول - إيجابياً - عن صنع نفسه وصياغة حياته ومسئول - سلباً - عن كل ما يحدث له في الحياة من جراء عدم كونه تنافسياً بالقدر اللازم . وإذا كانت المبالغة تفيد أحياناً في إيصال الرسالة المقصودة ، فإنني أدعو القراء لمقارنة درجة الشعور بالمسئولية عند المواطن الياباني والذي يمكن أن تأخذه الانتحار إذا بلغ تقصيره في عمله حداً بعيداً وبين "ثقافة معلهش" التي تعم لدينا .

إن كل برامج التعليم والشباب والإعلام والثقافة مطالبة بأن ترسخ في وجدان الإنسان المصري منذ سني حياته الأولى تلك الفكرة التي أثارت إعجابي منذ ربع قرن عندما كنت مولعاً بقراءة أعمال الفيلسوف الفرنسي سارتر والتي جوهرها أن الإنسان هو الذي يصنع غده . . . وما أبلغ العبارة التي قالها كاتب وجودي آخر عندما قال (لا يوجد شيء اسمه المستقبل ، فالمستقبل هو ما نصنعه اليوم في مطبخ الزمن الراهن) .

وإذا كان من الطبيعي في ظل نظم الحكم الشمولية أن يتلاشى شعور الإنسان بأنه مسئولٌ عن صياغة الحياة (لأنّ غيره يقوم بذلك نيابةً

عنه) فإن الحياة في ظل الديمقراطية (أو في ظل السعي لاستكمال الديمقراطية) تحتاج لإنسان ذي شعور مختلف تماماً بالمسئولية .

ومن المهم أن يكون واضحاً أن طولَ عهودِ الناسِ بالاستبدادِ هو السببُ الأول وراء تقلص الشعور بالمسئولية ، فهذا الشعور مرهون بالشعور بقدرة الإنسان على التأثير في مسار الأشياء ولو قليلاً ، أما عندما يعم الشعورُ بعدم جدوى وأثر رأي الإنسان ، فإن الشعور بعدم المسئولية يستشري بلا حدود .

#### (٩) ترسيخ الإيمان بأن "التعددية" تثرى الحياة:

الاختلاف في الجنس والعرق والدين والحضارة والثقافة والفكر والعادات وأساليب الحياة والتفكير هو جزء أساسي من نسيج الحياة البشرية . وهو أيضاً مصدر ثرائها وخصوصيتها . ويسدون ترسيخ الإيمان بذلك في عقول الناشئة من الصغر وبشكل إيجابي يؤصل أن الاختلاف لا يعني التفاضل فإننا نكون بصدد عقول سيصعب عليها بعد سنوات قليلة أن تتعامل مع عالم لا مجال فيه لمن لا يحترمون - بعمق - تعددية الحياة وما يعنيه ذلك من قيم أخرى تكلمت عن بعضها في هذا المقال مثل قبول الآخر وقبول النقد والنشأة على القيام بالنقد الذاتي والقدرة على التعامل مع ظاهرة عالمية المعرفة والاقتصاد الطاغية في هذا العصر والتي ستستفحل في المستقبل .

## ١٠) الإعجاب بالعظمة بكل أشكالها:

ذكرت في مقالٍ حديثٍ لي عن الدكتور/ أحمد زويل أهمية أن نغرس في نفوس الصغار في هذا المجتمع الإعجاب بالعظمة الإنسانية (المصرية وغير المصرية) في كل صورها وأشكالها . وقالت أن من الواجب علينا أن نملأ مياديننا العامة بتمائيل النابغين وأن نغرس من الصغر (من خلال برامج التعليم) حبَّ العظمة في النفوس ، لأن الشعوب التي لا تفعل ذلك تفقد العديد من أبنائها الموهوبين والذي لا يُكتشفون لأن المناخ العام لا يعمل على شحذ همم العديد من أبنائه ليقنّدوا بأمثلةٍ ظاهرةٍ أمامهم للنبوغ والعظمة .

كانت تلك أهم القيم التي علينا أن نهتم بغرسها في العقول والنفوس (ولا سيما عقول و نفوس الصغار) إذا كنا نريد أن يكون وراء برامج الإصلاح المختلفة "إنسان" قادرٌ على صنع مكانةٍ بارزةٍ لمصرَ تحت شمسِ المستقبل .

- ٣ -

الثقافة .. أولاً وأخيراً .



لا ريب أن عدة دولٍ من دولِ العالمِ الثالثِ تملك كوادراً بشريّةً مثقّفةً بشكلٍ ممتازٍ وثريٍّ ؛ ولكن المشكلة تكمنُ في أن السواد الأعظم من هؤلاء من الذين احترفوا الثقافة أي جعلوها مهنتهم . فهم إلى جانب كونهم مثقفين فإنهم يعملون أيضاً بالثقافة . أما خارج دائرة هذا الكادر البشري المثقف وأعني دائرة المثقفين ، فإن وجود كوادِرٍ بشريّةٍ مثقّفةٍ في هذه الدول يكاد يكون أمراً نادراً . وتعني هذه الملاحظة ، أن دول العالم الثالث لديها "أهل فكر" من بين أفراد دائرة المثقفين ، ولديها أيضاً "أهل فعل" خارج دائرة المثقفين ، والسواد الأعظم من هؤلاء لم تدخل الثقافة الثريّة في تكوينهم . وهو ما يعني أنه باستثناء "أهل دائرة الثقافة" فإن أهل الفعل في هذه المجتمعات في عشرات الميادين والمجالات العمليّة والعلميّة والصناعيّة والاقتصاديّة والخدميّة لم تكن الثقافة من بين مكوناتهم الأساسيّة .

وقد دلتني تجربةُ التعامل الوثيق مع الحضارة الغربيّة للتعرف على الصورة المعاكسة والموجودة في البلدان الأكثر تقدماً في أوروبا الغربيّة وأمريكا الشماليّة وبعض بلدان شرق آسيا . ففي هذه البلدان يرى الإنسان ويلمس وجودَ المكوّن الثقافي خارج دائرة المثقفين الضيقة ، بل يجد ثراءً ثقافياً مذهلاً عند قيادات معظم الميادين والمجالات التي ذكرتها (وأعني المجالات العمليّة والعلميّة والصناعيّة والاقتصاديّة والخدميّة) . فالعلمُ الواسعُ بالتاريخ والآداب وعشرات

المجالات الثقافية والفنية وأيضاً عشرات المجالات التي تنضوي تحت مسمى العلوم الاجتماعية - هذا العلم الواسع متوفرٌ ليس فقط لأهل دائرة المثقفين الضيقة بطبيعتها (لاشتمالها على الصفوة من الناحية العقلية) وإنما هو أمرٌ متوفرٌ وبثراءٍ وغزارةٍ عند العناصر البشرية القيادية في سائر المجالات الأخرى التي ذكرتها .

فما أكثر الذين قابلتهم وتعاملت معهم من كبار الرؤساء التنفيذيين في مؤسسات اقتصادية وصناعية كبرى وكانوا في نفس الوقت من القمم الشاهقة في مجالات عديدة من مجالات الفكر والفن . ولا تزال ذكرى أحد هؤلاء ماثلة في مخيلتي ، إذ كان رئيساً لواحدة من أكبر شركات البترول العالمية وكان في نفس الوقت أحد أكثر الناس في العالم معرفةً بتاريخ تركيا بوجه عام وبتاريخها البيزنطي بوجه خاص . وما أروع الكتاب الذي صدر له عن الآثار البيزنطية في تركيا . وتزال ذكرى آخر غيره ماثلة في ذهني ، وهو الذي كان من علماء الجيولوجيا في شركة متعددة الجنسيات وفي نفس الوقت أكثر معرفةً بفنون الأوبرا والموسيقى السيمفونية من بعض أساتذة هذه المجالات الجامعين الذين وهبوا حياتهم لهذا المجال . وإذا كان لابد من ضرب مثال ثالث (لمئات الحالات التي خبرتها بنفسي) فاذكر صديقاً هولندياً كان يعمل في وزارة الخارجية الهولندية ومسئول عن العلاقات الاقتصادية الهولندية بالعالم الخارجي ، ومع ذلك فهو يعرف عن الشعر العربي بوجه عام وشعر أبي العلاء المعري بوجه خاص ما لا يخطر

علي بال أحد في واقعنا .. ولا زلت اذكر إهتمامه بكتساب عن قلاع  
وأماكن حلب في شعر المعري !!

ولا أبالغ إذ أقول أنني لم ألتق برجل كبير في أي موقع اقتصادي أو  
صناعي في عشرات المؤسسات العالمية الكبرى إلا ووجدت عنده من  
العمق والإتساع الثقافي ما لا مثيل له علي الإطلاق في واقع معظم  
دول العالم الثالث التي ترنو للالتحاق بركب التقدم والتمدن ، ويظن  
بعض أبناءها (خطأ) أن ذلك سيحدث عن طريق الإصلاح الاقتصادي  
والإصلاح السياسي فحسب .

ولطالما أذهلني الفارق بين الجانبين: الجانب الذي يظن أن  
الثقافة مهنة للبعض (ويسمى هذا البعض بالمتقنين) بينما لا تعد الثقافة  
مكوناً أساسياً للآخرين خارج هذه الدائرة الضيقة ، والجانب الذي يتسم  
القياديون في كل مجالات الحياة فيه بالتكوين الثقافي الخصب والستري  
والعريض . ولطالما ربطت بين هذه الظاهرة وبين العديد من الظواهر  
الأخرى:

— فمن جهةٍ ربطت بين هذه الظاهرة ودرجة نمو الحياة  
الديموقراطية ...

— ومن جهةٍ ثانيةٍ ربطت بين هذه الظاهرة ودرجة التقدم  
المحرز في العلوم التطبيقية والاجتماعية والإنسانيات بما  
في ذلك سائر مجالات الإبداع المختلفة .

- ومن جهةٍ ثالثة ربطت بين هذه الظاهرة والسلام الاجتماعي .

- ومن جهةٍ رابعة ربطت بين هذه الظاهرة ومدى قدرة كل مجتمع على التواصل مع العالم خارج حدوده - وأعني بالتواصل هنا كل أشكال التواصل (سياسياً واقتصادياً وعلمياً وفكرياً وإبداعياً .. الخ) .

وإذا كانت كل مسألة من هذه المسائل الهامة تستحق بعض الإيضاح ، فإنني أفعل ذلك بإيجاز وليناسب ذلك مع حجم وطبيعة هذا المقال ، على أن أعود إليه مستقبلاً بشكل أكثر إسهاباً :

- فمن جهةٍ ، فإن أي طموح لتوسيع الهامش الديمقراطي في دول العالم الثالث التي تعرف بعض هذا الهامش سوف يبقى مستحيلًا ما لم تخرج الثقافة من دائرة المثقفين الضيقة وتنتشر في سائر دوائر المجتمع بوجه عام ولدى العناصر القيادية في كل مجالٍ من مجالات الحياة بوجه خاص . وسيكون ذلك الانتشار مستحيلًا ما لم تحدث ثورة في المؤسسة التعليمية تبذر في نفوس وعقول وضمائر أبناء وبنات هذه الأمة حب وتقدير وتقدير الثقافة والمعرفة وإكبار الأعلام أصحاب القامات السامقة في كل مجالات الفكر والفن والإبداع . فما لم يحدث ذلك بجهد جهيد من المؤسسة التعليمية وبمساعدة واعية قوية ومخلصة من المؤسسة

الإعلامية ، فإن الثقافة لن ترقى للمقام الذي تستحقه بين أولويات المجتمع وطرائق حكمه على أبنائه بوجه عام وعلى العاملين في الحياة العامة بوجه خاص . وحدث ذلك هو العنصر الأول والأكبر القادر على تعميق وتوسيع الهامش الديمقراطي . فالديموقراطية باختصار شديد عملية اختيار بين بدائل ، وهو اختيار لا معنى له في غيبة الوعي والمعرفة والثقافة العامة القوية والمنتشرة .

ومن جهة ثانية ، فإن معظم دول العالم الثالث الطامحة لمكانة أفضل تحت الشمس ستبقى في مجالات العلوم التطبيقية والاجتماعية والإنسانية وسائر مجالات الإبداع عالمة على العالم المتقدم (مع وجود استثناءات قليلة تثبت القاعدة ولا تنفيها) ما لم يحدث توسيع شديد في دوائر انتشار الثقافة ، فالمناخ الثقافي العام الخصب والثري هو المناخ الوحيد الذي يسمح بتفتق المواهب والقدرات في مجالات العلوم التطبيقية والاجتماعية والإنسانيات . وكل متتبع لتاريخ الحضارات يعي بوضوح أن "المناخ الثقافي والفكري العام" كان دائماً هو المطبخ الذي أفرز الطفرات في سائر المجالات المذكورة (من علم تطبيقي إلى علوم اجتماعية إلى إنسانيات).

ومن جهة ثالثة ، فإن السلام الاجتماعي وهو أهم ما تنشده دول العالم الثالث الطامحة للتقدم والاستقرار والازدهار لا يمكن تصور

حدوثه إلا في ظل مناخ ثقافي عام خصب وثرى . بل إن انعدام هذا المناخ يكون هو المفرخة المثلى لأفكار وتوجهات المخاصمين للعصر والمهاجرين للماضي (لا عن افتناع بل عن عجز عن التعامل مع العصر بأدواته) . ولا أزال أكرر ما ذكرته عشرات المرات في محاضرات عديدة من أنه من المستحيل وجود شخص تكون ثقافياً بشكل جيد ورحب ونال من ثقافات المدنيات المختلفة أنصبه معقولة ثم يكون أصولياً أو متعصباً أو مخصصاً لمسيرة التمدن الإنساني بأي شكل من الأشكال .

ومن جهة رابعة وأخيرة ، فإن العالم الثالث يقف في عصبية بالغة وتوتر شديد أمام ظواهر جديدة مثل العولمة وافتتاح الحدود بين الدول مادياً ومعنوياً بشكل غير مسبوق وخضوع الجميع لقواعد لعبة جديدة تقول أن التعامل مع الآخرين هو أمر حتمي لا يجوز الهروب منه ، ويقف العالم الثالث أمام كل ذلك وهو في حالة عصبية واضحة وتوتر شديد دون أن يدرك أن الصعوبة الوحيدة التي يواجهها هي عدم القدرة على التواصل مع العالم خارج حدوده (وأعني كل أشكال التواصل) بسبب فقر المناخ الثقافي العام ، إذ أن مناخاً ثقافياً عاماً داخلياً قوياً وثرياً قادر على إحداث هذا التواصل (الذي لا مهرب منه) وقادر أيضاً على الحفاظ على مكونات ثقافية خاصة (خصوصيات ثقافية) لا يمكن حمايتها بالتقوقع والانغلاق على الذات وإنما يمكن حمايتها (كما

حدث في اليابان) بإثراء المناخ الثقافي العام الداخلي بما يسمح  
بالأميرين في آن واحد : التواصل الحتمي مع الآخرين وحماية  
الخصوصيات الثقافية .

وخلاصة القول ، أن العمل الدؤوب والمخلص والمنطلق من رؤية  
استراتيجية واضحة بهدف إثراء المناخ الثقافي العام والعمل على جعل  
الثقافة أحد أهم عناصر الشخصية الوطنية بوجه عام واحد أهم عناصر  
الشخصيات العامة في المجتمع بوجه خاص هو جسر الخلاص الوحيد  
من هزيمة حضارية مؤكدة إذا بقيت دول العالم الثالث مصرة على أن  
الثقافة هي مهنة البعض كما أن العمل في الضرائب والجمارك  
والشرطة هي مهنة البعض الآخر وليس هم الجميع بدون  
استثناء .



- ٤ -

حواراتنا .. بين الحضارة والفاشية .



يتفق الدارسون الأجانب للشئون المصرية المعاصرة على حدوث تدهور كبير في لغة الحوار في مصر لا سيما عندما توجد وجهتا نظر مختلفة حول شأن من الشئون الهامة . وقد استغرقتي التفكير في هذه المسألة مرات ومرات خلال السنوات الأخيرة . وعندما حاولت تقصي موضوع "مستوى لغة الحوار" في العشرينات من هذا القرن ، فوجئت بأن اللغة المتدهورة التي كنت أظنها من منتجات العقود الأخيرة كانت موجودة في دوائر معينة من الحياة الثقافية في مصر . وأبسط دليل على وجود هذه اللغة مجلدات مجلة الكشكول التي غرقت في مراجعة أعدادها التي صدرت خلال السنوات الأربع من ١٩٢٣ ، فوجدتها عامرة بنفس أساليب الكتابة التي كنت أظنها لم توجد في حياتنا الثقافية إلا خلال العقود الأخيرة فقط . ولكن طول التحليل للمواد العديدة المنشورة خلال عشرينات هذا القرن أوضحت لي أنه كان بحياتنا الثقافية "تيار أساسي" يشبه في حواراته حوارات الغرب المتقدمة ولكن كان بمحاذاة (وعلى مستوى من الأسماء أقل شهرة) تيار آخر يماثل في لغته وأساليب حواراته ما نشكو منه اليوم . فعندما نشر طه حسين كتابه الشهير (الشعر الجاهلي) كانت هناك كتابات رصينة ترفضه وتنقده ولكن إلى جوارها كانت هناك كتابات هابطة لا تدخل إلا تحت مسمى "السباب" (بالفصحى) و"الردح" (بالعامية) . وقد تعرض عباس العقاد لنفس التيار عندما نشر مصطفى صادق الرافعي

كتابه (على السفود) والذي ضمنه أسلوباً بالغ السهوب في السباب والتجريح الشخصي .

وخلاصة الأمر ، أن حياتنا كانت تعرف لغة متحضرة تتسم بالموضوعية والبعد عن السباب والتجريح الشخصي ولكنها كانت أيضاً تعرف أسلوباً آخر في الكتابة يقوم على التنايد والسباب والتجريح .

وخلال السنوات الخمسين الأخيرة أخذ التيار الموضوعي في الحوار ولغته يفقد تدريجياً أرضاً واسعة لصالح تيار الكتابة الغوغائية التي يترك فيها الكاتب "الموضوع" ويأخذ في تمزيق وطعن وتجريح "شخص الطرف الآخر" . ولا أعتقد أنني بحاجة لأضرب أمثلة على شيوع هذه الظاهرة في أجواء حياتنا الثقافية ، فمعظم المساجلات تبدأ بخصوص موضوع محدد ثم تستمر الكتابات بعيداً عن الموضوع الذي بدأت بسببه ولا تكون إلا اتهامات شخصية وتراشق بالحجارة وسباب متبادل .

وإذا استعرضنا "الحملات العاصفة" لبعض صحف المعارضة لدينا ، لوجدنا أنها بدأت من "موضوع محدد" ثم تركته ووسعت جبهة الحرب مع الشخصية التي كانت على خلاف معها بخصوص موضوع معين وأصبحت تكيل لهذه الشخصية الاتهامات على كل الجبهات العامة والخاصة . وقد ظننت في البداية أن بصدور معظمنا تراكمات هائلة من الإحباط والغضب من حقائق الحياة التي تحيط بنا ، وأن البعض يغتقم

فرصة انفجار الحوار مع طرف آخر ليُفرَّغ فيه تلك الشحنة المتراكمة في صدره وعقله من إحباط وغضب . ورغم أنني لا زلت أعتقد أن هذا العامل هو أحد العوامل المسببة للظاهرة التي نحن بصدها ، إلا أنني أعتقد أن السبب الأول والأكبر يكمن في وجود "تيار فاشي" في الحوار العام منذ قرابة نصف القرن من الزمان .

فخلال العقود الخمسة الأخيرة ، كانت الحياة العامة في واقعنا متأثرة (أقوى تأثير) بحقيقتين كبيرتين هي أن نظام الحكم الذي أسس في مصر سنة ١٩٥٢ كان ضيق الصدر للغاية بأراء معارضيه بل وناقديه . ولست هنا بصدد تقييم عهد برمته ، ولكنني أقول فقط أن هذا العهد كان (من البداية) يتعامل مع معارضيه وناقديه بيد من حديد مع إعلام مواز يبت على هؤلاء المعارضين والناقدين حمماً بركانية بما كان لا يبقى ولا يذر . وفي نفس الوقت (وهذه هي الحقيقة الثانية) فإن أقوى تيار سياسي نزل لعمليات تحت الأرض كان تيار الإخوان المسلمين والذين كانوا ولا يزالون متفوقين على الجميع في التعامل مع معارضيههم وناقديهم إما بيد من حديد أو بسيول من الخطب والكتابات التي لا تقل "فاشية" عن اليد الحديدية الفعلية . وهكذا كنا فوق الأرض مع أناس لا يقبلون أقل من (مسح الأرض) بمعارضيههم وناقديهم ، وكنا في نفس الوقت تحت الأرض مع أناس يتفوقون على الجميع في تحطيم معارضيههم وناقديهم مادياً ومعنوياً .

في ظل هذه الأجواء الفاشية في التعامل مع المعارضين والناقدين شبت أجيالاً وتكون مناخ عام يكاد لا يعرف الحوار الخالي من التهم وتوسعه جبهة المعركة والنزول لدرك التراشق بحجارة مهولة من السباب والتجريح في محاولة لاستئصال الوجود المعنوي للطرف الآخر (المعارض أو الناقد) .

في ظل مناخ عام كهذا ، يصبح الكلام عن (قبول الآخر) و(اتساع الصدور للنقد) و(تعميق النقد الذاتي) و(توسعة السهامش الموضوعي) في التفكير والجدل وقبول (التعددية) قبولاً حقيقياً راسخاً وواسعاً .. تصبح هذه القيم نغمةً نشاذةً وإستثناءً بحت . ورغم أن هناك نماذج رائعة ومثالية في هذا المجال ، إلا أنها للأسف أقل عدداً بشكل كبير في مواجهة تيار عارم من الحوار والكلام والكتابة الفاشية التي نبتت ونمت وأستفحل وجودها وانتشارها في ظلال الفاشية ؛ وأغلب الظن أننا سنعيش مع هذه الظاهرة لعدة سنوات حتى تكتمل (وتنجح) عملية التحول الاقتصادي الجارية حالياً وتختلف مكونات الحياة العامة اختلافاً لا يترك مجالاً لأبناء التيار الفاشي في الفكر والخطابة والكتابة إلا أن يكونوا مجرد "آثار" تمثل مرحلة مررنا بها ولونت العديسد من أبناء مجتمعنا بلونها حتى انتهت (بسبب المتغيرات العالمية) كل أسباب بقاءهم .. وهو أمر (كما ذكرت) سيستغرق عدة سنوات .

- ٥ -

أين تلامذة "أحمد لطفي السيد" ؟



في مستهل القرن العشرين تأسس في مصرَ حزبان سياسيان يُجسد كلّ منهما توجهاً مختلفاً في الفكر والعمل السياسيين . ففي سنة ١٩٠٥ تأسس حزبُ الأمة كنتيجةً لجهود أحمد لطفى السيد ، كما تأسس في سنة ١٩٠٧ الحزبُ الوطني كنتتويجٍ لجهود مصطفى كامل . وكان لحزب الأمة صحيفة معروفة تعبر عن فكره وجوهر عمله السياسي وهي "الجريدة" كما كان للحزب الوطني صحيفة معروفة تعبر عن فكره وجوهر عمله السياسي وهي "اللواء" . ويمكن في عجلةٍ وصف الفكر السياسي لحزب الأمة بأنه كان فكراً اصلاحياً يقوم على التحديث والتطوير التدريجي لأحوال الشعب المصري مع بعدٍ كبير عن "المنهج الثوري" وبعدٍ مماثلٍ عن الخطابة الرنانة والشعارات الكبيرة والدعاوى النضالية الصدامية وبعدٍ آخرٍ مماثلٍ عن "مغازلة الجماهير" . أما الحزبُ الوطني فكانَ على خلافِ حزبِ الأمة يتسمُ بطابعٍ ثوريٍّ وتقوده قيادةٌ تعملُ أساساً بالحماسة والخطبِ الرنانة والشعاراتِ الكبيرة و"مغازلة الجماهير" .

وبطبيعة الأمور في مجتمعٍ حديثٍ العهدٍ بالتعليم وذي حصّةٍ واسعةٍ من الأمية ، كانت "شعبية الحزب الوطني" أكبرُ بكثيرٍ من "شعبية حزبِ الأمة" .

ويمكن الآن (بعد مرور قرابة قرن كامل من الزمان) أن نقول بأن تيار "الحماسة" و"مغازلة الجماهير" هو الذي قَبِضَ لَهُ أن يستمرّ تحت

مسميات مختلفة طيلة سني القرن العشرين . أما تيار "الإصلاح والتعقل والبعد عن الحماسة غير المحسوبة" فقد استمر عدة سنوات تحت اسم "حزب الأحرار الدستوريين" ثم بقيام حركة الجيش في يوليو ١٩٥٢ وضعت النهاية لهذا التيار . كذلك يمكن القول أن الحزب الوطني لم يستمر فقط تحت هذا المسمى ، وإنما استمرت توجهاته وشعاراته وروحه تحت أسماء أخرى مثل "مصر الفتاة" و "الحزب الاشتراكي" كما أنه في مراحل أخرى اشترك مع الضباط الأحرار في قيادة الحياة العامة في مصر كما أنه في مرحلة تالية اشترك مع تيار الإسلام السياسي في العمل السياسي و الإعلامي .

أما تيار حزب الأمة فإنه كما أسلفنا - قد بلغ نهايته مع نجاح الضباط الأحرار في الاستيلاء على السلطة في مصر منذ ٤٨ سنة . وعندما سمحت الحياة السياسية في مصر بالعودة (النسبية) للتعددية السياسية ، فإن تيارات عديدة من القيادات القديمة ظهرت على السطح بينما لم يكن من بينها التيار الذي وجد ذات يوم تحت اسم "حزب الأمة" كما وجد في سنوات لاحقة تحت اسم "حزب الأحرار الدستوريين" . ويرجع السبب في اعتقادي لحقيقة أن بُعداً أساسياً من أبعاد الحركة السياسية للحزب الوطني وهو (الإرهاب الفكري لخصومه) كان قد أصبح بُعداً أساسياً في الحياة العامة السياسية في مصر بعد تدعيم متواصل من الحزب الوطني ومصر الفتاة والحزب الاشتراكي وتيار

الإسلام السياسي وحركة الضباط الأحرار . فكل هؤلاء دعموا فكرة الانفصال بين (تيار الإصلاح المتدرج والمتعقل) و(الوطنية) بمعنى أنه أصبح من شبه المسلمات أن الوطنية تعنى "الحماسة والتوجه الصدامي والخطب الرنانة والشعارات الكبيرة" وأن الحديث بلغه تشبيه حديث حزب الأمة وكتابات أحمد لطفي السيد في مستهل هذا القرن هي من "أعراض عدم الوطنية" ومن ملامح "عدم الكرامة" .

والحقيقة ، أننا عندما نتأمل اليوم فكر وكتابات حزب الأمة بوجه عام وفكر وكتابات أحمد لطفي السيد بوجه خاص لا نملك إلا التحسّر على أن هذا التيار لم يقبض له النمو في الواقع المصري ، ولا نملك إلا الشعور بالمرارة لأنه لو كانت الظروف قد سمحت لهذا التيار بالنمو وقيادة الحياة العامة في مصر لكنا اليوم في وضع أفضل على كل المستويات . كذلك فإننا عندما نتأمل اليوم حصاد التيار الآخر (تيار الحماسة) فإننا لا نجد (بعد استبعاد الكلام الكبير والصيغ الرنانة) إلا أفدح الخسائر .

ونتساءل : لماذا عادت كل القوى السياسية لمسرح الأحداث في مصر مع السماح بالتعددية باستثناء تيار واحد لم يعد ولا يوجد حتى هذه اللحظة من يمثله إلا أفراد قليلون يعملون ويكتبون ويحاضرون بجهود فردية غير منظمة وسط ضجيج مهول تحدّثه دقائق طبول التيار الآخر والذي لم يعط الواقع المصري (باستثناء دقائق الطبول) غير قائمة

طويلة من الإخفاق والفشل . كذلك فإننا نتساءل : ما هي الوسيلة التي بوسعها تجميع أنصار هذا التيار (المماثل لتيار حزب الأمة في مستهل القرن العشرين) في كيان حيوي يعمل على تفعيل أفكار "الإصلاح" و"التطور التدريجي المتواصل" و"التحديث" والتعامل مع كل المعضلات تعاملًا عقلانيًا لا يقوم على أرضية "الحماس" و "الانفعال" والمبالغة (الهستيرية) في اعتبارات الكرامة وإنما يقوم على تحقيق المصالح بروية والتواصل مع العالم واستتصال بذور "ثقافة الكلام الكبير" من عقول الكثيرين من أبناء وبنات هذا الوطن و تأسيس "علاقة سلمية" مع "مسيرة العلم الحديث" و "ركب التمدن المعاصر" والتخلي عن بعض عناصر تفكير البعض منّا والمستمدة من "الإطار القبلي" قبل أي شيء آخر ... ما هي الوسيلة لتجميع رواد هذا التيار في كيان شرعي منظم يدعوا للعقلانية و التوسط والصلح مع الذات والتاريخ والآخر واللاحق بركب الحداثة والتعلم والتقدم ??? هذا هو السؤال الذي يبحث عن إجابة هامة وضرورية وملحة.

- ٦ -

هل للإبداع والفكر "جنسية" ؟



في السنوات العشر من ١٩٦٠ إلى ١٩٧٠ كنت محفوظاً إلى أبعد الحدود عندما وفرت لي مجموعة من الظروف والأسباب والدوافع أن أقرأ (بنهم وحب عميقين) معظم كلاسيكيات الأدب العالمي . ففي هذه الفترة طالعت روائع الأدب الروسي ولا سيما الأعمال الفذة لكتاب وشعراء روسيا العظام أمثال بوشكين وجوجل وترجينيف وديستوفسكي وتولستوي وتشيكوف ومايا كوفسكي وغيرهم . كذلك غطت الرحلة أعلام الأدب الألماني (والأدب الذي يكتب بالألمانية) منذ جوته وشيللر إلى ديرنمات مروراً بأدباء وشعراء عظام مثل هايني وتوماس مان وكافكا وبريخت . وكذلك أعلام الأدب الإيطالي منذ دانتي إلى بيراندنلو وعشرات الأعلام الأفاضل من بريطانيا وفرنسا وأسبانيا والولايات المتحدة الأمريكية مثل شكسبير وراسين وفلوبير وديكينز وبرناردشو واناتول فرانس ولوركا والبيركامو وسارتر وفوكسر وهيمنجواي واليوت وتينيسي وليامز وآرثر ميللر وناتالي ساروت وصمويل بيكيت ويونيسكو .. وعشرات غيرهم إلى جانب أعلام من بلدان أخرى مثل هنريك إبسن عبقرى النرويج . وساهم في إتاحة هذه الفرصة لأمثالي ممن خلقوا وفي دمائهم حب الإبداع وجود حركة نقدية عارمة في تلك الأيام مع حركة ترجمة موازية كانت تتخذ من لبنان رأس حربة لها . ويسبب الحركة النقدية عرفنا ما الذي علينا أن نقرأه من كلاسيكيات الآداب العالمية ومن حركة الترجمة التي كانت تشيع من بيروت تابعا - عن كثب - إبداعات البشرية دون عائق من عوائق

اللغة (قبل أن يكون بوسعنا أن نطل على تراث البشرية من نوافذ لغات أوروبية كنا وقتئذٍ نملك القليل من مكنها) .

وكان النقّاد الكبار وقتئذٍ أمثال محمد مندور ولويس عوض ومن ورائهما الدكتور عبد القادر القط والناقد الشاب اللامع رجاء النقّاش هم السلة التي كنا نقطف منها الدليل والبوصلة تجاه ما ينبغي أن يُقرأ من ثمار العبقريّة الأدبيّة العالميّة ، كما كان بعضهم يقودنا أيضاً لعالمٍ وعبر آخر هو عالم الفلسفة الغربيّة وعددٍ كبيرٍ من العلوم الاجتماعيّة مثل التاريخ والاقتصاد السياسي وعلم النفس والاجتماع وغيرها . ولعل الدكتور عبد الرحمن بدوي ثم الدكتور يوسف مراد ثم الدكتور زكي نجيب محمود ثم الدكتور مراد وهبه كانوا بمثابة الأضواء الكاشفة والهادية لساحات تلك الأودية من أودية الفكر الإنساني .

وخلال تلك السنوات لم تكن عند كاتب هذه السطور أية فكرة عن الانشقاق الذي سيميز حياته بعد ذلك عندما تنقسم إلى نهريْن : نهر العمل (في مجال اقتصادي هام هو مجال البترول وبالتحديد في مجال الإدارة العليا في صناعة البترول) ونهر الهواية (والذي سيظل محتفظاً بنفس الولع بالأدب والفلسفة وفنون الموسيقى والفنون التشكيلية) .

وخلال تلك السنوات (١٩٦٠ - ١٩٧٠) لم يدر بخلدِي قط (كما لم يدر بخلد كل أقراني ممن أحبوا المعرفة والثقافة وشغفوا بهما ذلك الشغف الطوفاني) أن نتساءل عن جنسيّة ما نقرأ . فقد كنا نحب نجيب

محفوظ ويوسف إدريس وبدر شاكر السياب ونزار قباني وأحمد عبد المعطي حجازي وصلاح عبد الصبور و سهيل إدريس ومحمد ديب ويحيى حقي كما كنا نحب عشرات الأسماء غير العربية (والتي ضربت أمثلة لها في مستهل هذا المقال) دون أن نشعر بأن يوسف إدريس مصري وسهيل إدريس لبناني ومحمد ديب جزائري ويوجين يونيسكو روماني وجراهام جرين بريطاني والبير كامو فرنسي والبرتو مورافيا ايطالي وابسن نرويجي ويوجين يونيل أمريكي .. لم تكن نشعر بذلك ولم يكن يعيننا ذلك ، لأننا كنا قد نشأنا في ظل مناخ ثقافي عام كان يُقدم لنا الإبداع بصفته ظاهرة عبقرية إنسانية دون أدنى لمسة شوبفينية ودون أي خوف من التعبير المريض الذي بدأنا نسمعه لأول مرة في أواخر الستينات وأوائل السبعينات وهو تعبير "الغزو الثقافي" .

وللأسف الشديد فقد واكب استعمال البعض لهذا المصطلح السريء (الغزو الثقافي) نمو تيار سلفي لم يكن له أي تأثير على المثقفين في عقد الستينات . ومع وجود هذا المفهوم الجديد وشيوع أفكار سلفية مخاصمة للعصر والحضارة ورافضة لفكرة أن مسيرة التمدن الإنساني قد استقت عناصرها من عناصر وحضارات وثقافات شتى ، أصبح عدد الذين يؤمنون بكابوس الغزو الثقافي أكثر وأكبر .

ثم جاء التراجع القوي في الحركة التعليمية وفي الحركة الثقافية خلال السنوات التي تلت منتصف السبعينات ، ليساهما في استفحال الرعب (الوهمي) من الغزو الثقافي ، مع ما صاحب ذلك من تقسيم

معيب للحضارة الغربية إلى شقين : شق مادي يتمثل في الآلات والعلوم التطبيقية والتكنولوجيا وشق معنوي هو كل الفكر والثقافة والفن التي أنتجتها تلك الحضارة . وهنا بدأ البعض (ممن يؤمنون بخرافة الغزو الثقافي) يروجون لفكرة أن علينا أن نأخذ من الغرب بضاعته المادية فقط (أي العلم التطبيقي والآلات والتكنولوجيا) وأن نتجاهل كل ما عدا ذلك (من فلسفة وأدب وفكر وفنون) . وقد غاب عن هؤلاء أمران كبيران :

الأول : أن الشق المادي في الحضارة الغربية هو ثمرة طبيعية للشق غير المادي (أي الثقافي) لهذه الحضارة . فقد بدأت الحضارة التي يسميها البعض اليوم بالحضارة الغربية بالفكر والفنون والآداب وعندما خلقت مناخاً عاماً إيجابياً وخلقاً يسمح بتفتق الإبداع أطلق "العلم التطبيقي" في إبداعاته المتوالية .

والثاني : أن ما يسمى بالحضارة الغربية ليس غريباً بشكل كلي . فالحضارة الغربية تتكون من مادتين ، الأولى مادة إنسانية وليست غريبة ، وأعني بذلك خلاصة تراكمات الحضارات والثقافات الإنسانية الأخرى . أما الثاني فغربي محض . وهذا أمر منطقي ، فالحضارة الغربية لها بعدها الإنساني ( أي كونها ثمرة حركة التمدن الإنساني بوجه عام) كما أن لها بعدها الغربي

(والمتصل أساساً بتاريخ أوروبا الغربية منذ نهاية  
القرون الوسطى وبدايات عصر النهضة) .

وما يجب علينا أن نبذل قصارى الجهد لغرسه الآن وفي المستقبل  
في أذهان وعقول وضمان الناشئة في مصر أن الإبداع لا جنسية له  
وأن الفكر كذلك بلا هوية وأن اشتراكنا مع الإنسانية في التعرف على  
ثمار الإبداع والعبقرية والعقول الإنسانية لا يمثل هجوماً على  
خصوصياتنا ، وأنا يوسعنا أن نكون مثل جيل لطفي السيد وطه حسين  
وأحمد أمين والعقاد وتوفيق الحكيم ونجيب محفوظ مصريين إلى أبعد  
حدٍ وعلى معرفة بإبداعات الإنسانية الفذة دون أن يجنى ذلك على  
خصوصياتنا أو أن ينتقص من هويتنا الثقافية ، فقد كان طه حسين من  
أكثر المصريين معرفةً وحباً لآداب اليونانيين القدماء وللأدب الفرنسي  
دون أن ينقص ذلك من معرفته الواسعة والعميقة بآدابنا وتاريخنا  
العقلي .

أن مصر وهي تقف على أعتاب القرن الحادي والعشرين بحاجة  
لصلح ثقافي بين ما هو "إنساني" وما هو "خصوصي" - وستجد أن ذلك  
الصلح ممكن وسهل وفعال ومُجدي وقادر على التعامل مع معطيات  
وتحديات العصر أكثر من قدرة أولئك الذين وصفتهم في كتاب حديث لي  
بأنهم (محلون للنخاع) .



- ٧ -

ضرورة الفهم الثقافي للسياسات العالمية .



منذ قرابة ثمان سنوات كان أحد أبرز الشخصيات العامة المصرية يسعى للوصول لمنصب دولي رفيع للغاية . وكان هذا الشخص (صاحب المحصول الأكاديمي النادر في ثرائه واتساعه) على يقين من موقف الحكومة الفرنسية والذي مؤداه التأييد القوي والكامل لترشيحه لهذا المنصب الرفيع . كذلك كان على درجة عالية من التأكد من مناصرة بلدان أخرى ذات وزن كبير له مثل روسيا وألمانيا والصين والعديد من الدول المنتمية للمجموعة الأفريقية ودول العالم الثالث . ولكنه كان بالغ القلق تجاه موقفين هامين هما الموقف البريطاني والأمريكي (أي الموقف الأنجلوسكسوني) . ونظرا لوجود معرفة شخصية بيننا ، ونظرا لأنني كنت - وقتئذ - أشغل موقعا إداريا متقدما في مؤسسة اقتصادية أنجلوسكسونية يصح وصفها بأنها كانت عندئذ أكبر مؤسسة اقتصادية أوروبية وبريطانية وأحد أكبر ثلاث مؤسسات إقتصادية في العالم . نظرا لذلك ، فقد تفضل الأستاذ الجليل بدعوتي للحوار معه حول الموقفين البريطاني والأمريكي وللحديث تفصيلا عن إمكانيات تأثير المؤسسات الاقتصادية العملاقة على آليات (أو مطابخ) صنع القرار في بريطانيا والولايات المتحدة . وأدت هذه الدعوة للحوار إلى العديد من الاتصالات واللقاءات التي كانت تحاول المساهمة المتواضعة في إتجاح جهود شخصية مصرية مرموقة وبالعفة التميز للوصول لموقع دولي رفيع للغاية (وإن كان نجاحه في النهاية

في الوصول لهذا الموقع الرفيع قد جاء كنتيجة طبيعية لصفاته ومزاياه النادرة وليس كنتيجة لأي دور بذل في مساندة ترشيحه) .

وقد لمست خلال تلك اللقاءات والاتصالات وما صاحبها من تعمق في دراسة السيرة الذاتية بالغة الثراء لصاحبها وكذلك مطالعتي للعديد من أعماله الأكاديمية والفكرية ، لمست أن هذه الشخصية الفريدة (مثل كل شخصية إنسانية) لها جوانب قوة عديدة وبعض جوانب الضعف . فقد لمست عمق وقوة واتساع وثراء تكوينه العلمي وبمحاذاة ذلك تكوين ثقافي مماثل في عمقه وقوته واتساعه وثرائه .. ولكنني لمست أيضاً أن تكوينه جاء ثمره لتيارين ثقافيين هما التيار اللاتيني بوجه عام (والفرنسي بوجه خاص) والتيار العربي/المصري (بحكم انتماءاته وجذوره) . ولكنني لمست في المقابل أنه يعامل الحضارة الغربية ككل ثقافي واحد .. وهو ما كانت تجربتي الثقافية والعملية قد قادتني لعكسه تماماً . فالأستاذ الجليل الذي كانت الثقافة اللاتينية هي المكون الأساسي في بناءه الفكري والثقافي لم تبدر منه خلال العديد من اللقاءات والاتصالات ما يدل على وضوح حقيقة كسيرة أمامه وهي أن العقل البريطاني والأمريكي أي العقل الأنجلوسكسوني يختلف اختلافاً كلياً عن العقل اللاتيني . وأن فهم كل منهما للأمور ينبع من نقاط مختلفة ويتجه إلى غايات مختلفة . وقد دفعني وقوفي على تلك الملاحظة إلى توجيه رأي متواضع ينصحه بعدم بذل أي جهود من أجل تغيير الموقف البريطاني .. لأن ذلك ببساطة لن يحدث . فالموقف

البريطاني لا يؤسس على أرضية كذلك التي يؤسس عليها الرأي الفرنسي . ومن الناحية الواقعية ، كان الرأي البريطاني قد أسس بالفعل ، وحسب معرفتي وتعاملاتي الطويلة مع العقل البريطاني ، فإنه من شبه المستحيلات أن يغير العقل البريطاني اختياراته التي يكونها بالفعل في "مطبخ المصالح" لا في مطابخ الثقافة والعلم والحجة والمنطق . وفي نفس الوقت ذكرت أن العقل الأمريكي وإن كان رافداً من روافد العقل الانجلوسكسوني إلا أنه أقل "انجلوسكسونية" من العقل البريطاني ، كما أن الواقع يساعدنا لأن الإدارة الأمريكية لم تعلن بعد موقفها وهو ما يسمح بقدر معقول من حرية الحركة . وأذكر أنني كررت للأستاذ الجليل الذي يدور هذا الحديث حوله أنه من الضروري تذكر تاريخ وجذور الانجلوسكسون وحقيقة إنحذارهم من أصول معينة من أقصى الشمال الأوروبي للتيقن من أنهم مختلفون كلية عن أحفاد اليونانيين والرومان أي الشعوب اللاتينية ، والتي تولي اهتماماً للمنطق إلى جوار المصلحة..

وفي يوم من أيام شهر ديسمبر ١٩٩١ تقلد الأستاذ الجليل المنصب الدولي الرفيع وشعر ملايين المصريين بفخر واعتزاز شديدين يماثلان شعورهما قبل ثلاث سنوات (أي في ١٩٨٨) عندما أعلن عن منح جائزة نوبل للأدب للروائي المصري العبقري الأستاذ نجيب محفوظ .

ولم يكد العام الأول من ولاية الأستاذ الجليل يمر حتى بدأنا نقرأ مقالات كبار كتاب أبرز الصحف والمجلات السياسية الأمريكية والتي تحمل النقد للأستاذ ولأسلوبه في العمل والإدارة . ومع مرور الوقت ، تأكدت أن "المدرسة الانجلوسكسونية" سائرة في طريق الصدام مع الأستاذ الجليل . وكانت المقالات التي تُنشر والأحاديثُ التي تُذاع وما يردده دبلوماسيو بريطانيا والولايات المتحدة يؤكد لي أن الصدام قادمٌ لا محالة - فقد كانت سنوات تعاملتي الوثيقي مع العقل الانجلوسكسوني قد كشفت لي الطرق التي يبدأ بها الخلاف والتعبيرات التي تعبر عنه وتمهد للصدام في شكل تصاعدي يندر ألا يكمل رحلته للنهاية . وعندما اقتربت ولاية الأستاذ الجليل من عامها الخامس والأخير - كانت الأمور واضحة أمام عيني بشكل لا يعتريه أي غموض : فالمطبخ السياسي الأمريكي (والبريطاني) والذي هو أعلى مراتب العقل الانجلوسكسوني لن يسمح إلا بإنهاء باتر لولاية الأستاذ الجليل- وكنت على يقين أن احتمالات "إصلاح ذات البين" معدومة تماماً - لأن العقل الانجلوسكسوني لا يفهم معنى "إصلاح ذات البين" ولكنه يفهم معنى "المصالح" و"القوة" وكما يقول المثل البريطاني "تكلم بلطف وأمسك في يدك عصاً غليظة" . وجاءت أحداث سنة ١٩٩٦ لتثبت لي أن الجانبين "الأستاذ الجليل والانجلوسكسون الذين يحكمون العالم المعاصر بما فيه الصرح الذي كان الأستاذ الجليل يقوده - أو يحاول أن يقوده - لمدة خمس سنوات" أقول جاءت أحداث تلك السنة لتثبت لي

أن الجانبين ينتميان لمناهج تكوين عقلي وثقافي مختلفة. اختلاف الليل عن النهار . وأن الرفض الانجلوسكسوني لم يكن منبعه أن الأستاذ الجليل عربيّ أو مصريّ أو إفريقيّ وإنما كان منبعه الأول والأخير أن الأستاذ الجليل يفكر ويتصرف ويدير مؤسساته بشكل لا يفهمه (ولن يفهمه) العقل الانجلوسكسوني . كذلك غاب عن البعض أن المحصول التعليمي الرائع والتكوين الثقافي السثري والتراث الأكاديمي النادر للأستاذ الجليل هي أمور لن تشفع له عند العقل الذي يرى في ذلك مجرد أدوات (ولا شيء إلا أدوات) لتدعيم المصالح والقوة . وعندما انتهيت منذ أيام من مطالعة الكتاب الذي وضعه الأستاذ الجليل في نيف وأربعمائة صفحة عن سنواته الخمس في ذلك الموقع الرفيع - إنتابني شعور قويّ بالأسى وأنا أتابع في كل صفحة دليلاً جديداً على أن الصدام كان حتمياً وأنه لم يكن له من سبب إلاّ تصوري الأول والذي فحواه أن صدام الأستاذ الجليل (بسبب تكوينه الفذ خارج المطبخ الانجلوسكسوني) ورأس القوة العظمى الوحيدة في عالم اليوم كان أمراً لا يمكن تجنبه .

ورغم إعجابي العميق بتفرد الأستاذ الجليل وبحر علمه المتلاطم ودنيا ثقافته الرحبة ، فإن ذلك لا يمنعني من أن أقول أن تجربتي الخاصة للغاية مع العقل الانجلوسكسوني (والمنحدر من الغايكنج الغزاة شاربي الدماء) قد دلتني بوضوح تام أن التعامل مع

القوى الانجلوسكسونية لا يمكن أن يخرج عن واحدة من الحالات أو الأنماط الثلاث التالية :

— الصدام والمواجهة معها ؛ وينته هذا النمط عادة بنهايات تشبه ما حدث للاتحاد السوفيتي و صدام حسين ورئيس الدولة الأمريكية الوسطى الذي أَلقت القوات الأمريكية القبض عليه وهو في عاصمة دولته ولا يزال مودعا أحد سجون أمريكا وكذلك الرئيس اليوغوسلافي ميلوسوفيتش - وهناك عشرات الأمثلة الأخرى التي لا يكاد يجهلها أحد .

— أن يعرض الإنسان أو تعرض مؤسسه أو دولة خدماتها وهي مستسلمة بالكامل لإرادة القوى الانجلوسكسونية - وهنا فإن السيد الانجلوسكسوني المنحدر من أصول ذات أثر بالغ القوة على تكوينه وأنماط تفكيره لا يقبل إلا إعطاء الفتات لمن عرض "دور الخادم" . وهناك أمثلة لا حصر لها لدول ومؤسسات وأشخاص قاموا بدور "الخادم" للسلادة الانجلوسكسون ولم يكن مقابل ذلك إلا "أجر محسوب بدقة" وغالبا ما يكون أجرا متواضعا .

— أن يخلق الطرف غير الانجلوسكسوني لسدى الطرف الانجلوسكسوني احتياجا كبيرا للطرف الأول ثم يجيد (بمهارة وبعيد كامل عن اعتبارات الصداقة والود والعاطفة التي يعرف العقل

الانجلوسكسوني أقلّ القليل عنها) تسويق دوره والذي يكون محققاً لمصالحه هو بقدر لا يقل أهمية عن توافقه مع مصالح (أو بعض مصالح) الطرف الانجلوسكسوني .

كانت تلك بعض الشجون التي أثارها في عقلي ونفسي كتاب الأستاذ الجليل عن سنواته الخمس في منظمة دولية خيل له (بحكم تكوينه العقلي الفلسفي والتاريخي اللاتيني والعربي الرائع) أنها بالفعل منظمة دولية يملك الكل أنصباً متساوية فيها ، وغاب عنه أن هذه المنظمة يقوم مقرها الرئيسي على تراب أكبر مدينة انجلوسكسونية في العالم ، وأن القوة التي تدير الدولة التي تتبعها هذه المدينة مكونة عقلياً وثقافياً تكويناً لا يسمح لها بأن ترى إلا أن هذه المنظمة مجرد "أراع" لوزارة الخارجية الخاصة بهذه الدولة . كما أن رجال (ونساء) إدارة هذه الدولة لا يفهمون كيف يتكلم أحد الناس دون أن تكون وراءه "قوة" تناسب "حجم ما يقول" .

ويبقى سؤال هام هو .. لماذا كُتب هذا المقال ؟ .. أكتب للتعليق عن تجربة الأستاذ الجليل وكتابه الأخير ؟ .. الجواب : قطعاً "لا" .. فما لهذا قصدت وإنما لأسلط الضوء - في هذه المرحلة الخاصة من مراحل تطورها - على الأنماط الثلاثة المتاحة للتعامل مع القوة الانجلوسكسونية (والتي تحكم عالم اليوم) وعواقب كل نمطٍ منها وأن أحذر من مغبة النمط الثاني بنفس القدر الذي أحذر به من مغبة وسوء عاقبة النمط الأول .



- ٨ -

هوامش ثقافية على موضوع العولمة .



كثرت في واقعنا خلال السنوات القليلة الماضية الكتابات والمحاضرات والأحاديث التي تنصب على العولمة . وللأسف الشديد فإنه باستثناء عدد قليل للغاية من الآراء التي جاءت صائبة وواقعية ، فإن معظم ما نُشر وقيل جاء متسماً بعيوب فكرية بالغة الخطورة . فالعولمة - في الحقيقة - تعني أن الحضارة الغربية ، والتي تجلس الآن على مقعد السائق بالنسبة للطور الحالي من أطوار المسيرة البشرية عازمة على أن تقنن العديد من القواعد التي تنظم أكثر من مجال من مجالات الحياة الاقتصادية والسياسية والقانونية والثقافية . فالحضارة الغربية المنتصرة ، والجالسة على مقعد القيادة (حالياً) عازمة على أن تسيطر المعاملات الاقتصادية والتجارية والصناعية والعديد من المسائل والشئون السياسية والقانونية والثقافية (ومن بينها حقوق المؤلف بالمعنى الواسع) وفق القواعد التي ترسخت في ظل الحضارة الغربية التي تبوأ مقعد القيادة على مستوى العالم خلال القرون الأربعة الأخيرة - وإن كانت قيادة هذه الحضارة قد إنتقلت من شرق المحيط الأطلسي إلى غربه خلال العقود الخمسة الأخيرة .

فإذا كان ذلك كذلك ، فإنه يكون من العبث حديث البعض (وممن لم يمارسوا في الحياة إلا القراءة والكتابة) عن العولمة ، وكأنها فكرة مطروحة للنقاش والجدل . فالواقع ، أن العولمة ليست "فكرة" مطروحة للنقاش والجدل ، وإنما هي "أمر واقع" تحاول الجهات

التي تتبوأ قيادة العالم الغربي ، والتي تتبوأ في نفس الوقت مقعد السائق - كما ذكرت - على مستوى المسيرة البشرية العالمية ، أمر واقع تعمل هذه الجهات (وأولها الولايات المتحدة الأمريكية) على فرضه وتعميمه بجوانبه الاقتصادية وجوانبه الأخرى العديدة ومن أهمها الشق الثقافي والفكري .

وهكذا ، تكون العولمة أبعد ما تكون عن فكرة مطروحة للنقاش ، وإنما أشبه ما تكون بظاهرة طبيعية كالزلازل أو البراكين التي من العبث أن نناقش هل هي أشياء جيدة أم سيئة ، والصواب أن نعمل على التعامل معها أفضل وأنجح تعامل ؛ لأن البشر يختلفون في مواجهة وكيفية التعامل مع الواقع ، ولكن المصيبة تكون كاملة وشاملة عندما يحاولون مناقشة أيقبلون أم يرفضون الزلازل والأعاصير والبراكين ، لأنهم من جهة لا يملكون معطيات تغيير الواقع كما أن تركيزهم على محاولة التغيير المستحيلة تجعلهم لا يعملون في المجال الوحيد المناسب وهو التعامل الذكي والأمثل والأكثر مردودية وفائدة مع الواقع ، والمحاولة خلق هاشم جيد لقيمتهم المضافة في ظل هذا الواقع ، الذي لم ولن يساهم أحد (ممن يملكون المقادير) عن رأيهم فيه .

ولعل أبلغ ما كتب في هذا المجال هو ما كتبه أستاذ مرموق للعلوم السياسية هو الدكتور/علي الدين هلال عندما قال: أن العولمة

تشبيه قطاراً تحرك بالفعل بينما لا يزال البعض يتساءل هل وجود وحركة هذا القطار شرعية أم لا ؟ بينما لا يوجد من سألهم عن شرعية وجود وحركة القطار كما أن سؤالهم (وكل قدراتهم) لا تملك أن تمنع وجود وحركة القطار بأي شكلٍ من الأشكال .

ومما يزيد الطينة بلة في هذا الصدد أن عدداً كبيراً من مثقفي العالم العربي من أصحاب الخلفية اليسارية ، وهو ما يملئ على الكثيرين منهم أن يخلطوا بين (ما هو كائن) (وما ينبغي في عالم مثالي أن يكون) . وهي سمة من سمات الفكر اليساري لها نبلها وبعدها الإنساني والاجتماعي غير المنكور ، ولكنها سمة تضرب في عالم المستحيل والخيال بقدر ما تبعد عن عالم الواقع المحكوم بالحقائق والصراع . كذلك يزيد من تعقد الظاهرة التي يتناولها هذا المقال أن العقل العربي المعاصر يرى أن (القول) نوع من (الفعل) - والحقيقة على خلاف ذلك ، فالقول مجرد قول والفعل أمر آخر . إلا أن الواقع المؤسف يؤكد أن ثقافتنا المعاصرة أصبحت تُضفي قدراً كبيراً من التقدير والاعتراف بالنبل على (القول) ناسيةً أن ما ينتظر في بعض المجالات هو (الفعل) ولا شيء سواه .

وباختصار شديد ، فإن العولمة قد تكون شراً وقد تكون حقاً ممزوجاً ، بالباطل والإغراض ، وقد تكون امتداداً للهيمنة والسيطرة والنفوذ ،

ولكنها في النهاية واقع لا يجدي الجدل معه ، ومن غير المنطق والعقل مناقشته ، وإنما العمل الجاد والكفاءة والدؤوب والمنطلق من معرفة وروية صائبة على التعامل المفيد مع هذا الواقع لأن مواصلة الشجب والرفض ستجعلنا نكرر مواقفنا الشهيرة وآخرها شجب الهجوم الأمريكي الأخير على العراق - وكأننا سئلنا أو كأننا بشجبنا نملك ذرة من القدرة على تغيير الواقع ، مثل الموقف الياباني من الولايات المتحدة ، ومثل الموقف الأوروبي أيضاً من الولايات المتحدة ، وهي مواقف لا تقوم على "الأقوال" وإنما "الأفعال" والأفعال المتسقة مع قواعد اللعبة وليس الأفعال الحمائية الخائبة .

ومن المؤكد أن كل النظم الحمائية التي عرفناها خلال العقود الخمسة الأخيرة في الحياة الاقتصادية سوف تزال واحدة بعد الأخرى وستكون قواعد اللعبة مختلفة ، ولن يكون هناك شيء مفيد إلا نظام فعال للتعامل مع الواقع الجديد - نظام من (الأفعال) ، وليس من (الأقوال) ومفردات الشجب والعيول ولطم الخدود والبكاء على اللبن المسكوب . ومن المؤكد أيضاً أن سدود وحوائط الحماية الثقافية سوف تخترق (شجب البعض العولمة أو لم يشجبوها) ولن يكون هناك وضع صحي وقوي إلا لأولئك الذين ركزوا جهودهم لا على رفض الظاهرة بل على التعامل الفعال والمجدي والأكثر فائدة ومردودية معها .

وإذا نظرنا للأمور من جهة هامة أخرى هي جهة "الإدارة" والتي هي مفتاح النجاح الوحيد للمؤسسات والمشاريع الاقتصادية التي تنتج سلعاً أو خدمات ، فإن المؤكد أن نموذج المدير الذي يرفض (بفكره أو بمفردات تكوينه الإداري) حقائق العولمة ، هذا النموذج لن يكون بوسع الصمود أمام أمواج الواقع الجديد والتي ستكنسه كنساً وتلقي به في مكان (ومكانة) بالفي التأخر . أما النموذج الذي سينجح في تكوين قيمة مضافة لمشروعاته فهو النموذج الذي اعترف بالواقع وتمكن من مفرداته الإدارية بما يكفل لمؤسساته المنافسة وتحقيق عوائد معقولة دون أن تكنسه أمواج الواقع . وقد تبدو هذه الجزئية - للبعض - ذات أهمية متواضعة ، ولكن كاتب هذه السطور ومن خلال تجربة طويلة في عالم الإدارة في واحدة من أكبر المؤسسات الاقتصادية في العالم يعتقد أنها جزئية ذات أهمية وفائدة عملية قصوى بالنسبة للاقتصاد المصري في طوره الحالي . فكل الخبرات والقياسات الإدارية التي تفتقر للبعد الدولي بوجه عام ولا تستوعب بوضوح جوهر العولمة (كظاهرة يمكن التعامل معها وتحسن يستحيل رفضها وإلغاؤها) هذه الخبرات والقيادات ستكون قادرة على قيادة مؤسساتها صوب النجاح المنشود والنمو المستهدف .

وإذا ابتعدنا قليلاً عن المجال الاقتصادي والمجال الإداري ، فإن نفس المنطق سوف ينطبق على مجالات أخرى عديدة كالـتعليم والثقافة

والإعلام . فقيادات هذه القطاعات أمامها طريقان : طريق يتبنى فلسفة "شجب العولمة" والوقوف أمامها وكأنها "فكرة رديئة مطروحة للجدل" وطريق آخر لا ينشغل باستحسان أو باستهجان "العولمة" لإيمان أصحاب هذه الطريق بأن العولمة (في كل الأحوال) واقع حادث وما يهم أصحاب هذه الطريق هو أن يكون لهم منهجهم في التعامل مع هذا الواقع وبأفضل السبل وأكثرها فائدة ونفعاً . ولا شك أن سلوك الطريق الأولى سيأخذ المجتمع (فكرياً وثقافياً) إلى عزلة عن العالم وسيقيم بين عقول أبناء المجتمع والعالم الخارجي سدوداً عالية تحول دون التعامل مع هذا العالم الخارجي وتجعل لغة الحوار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والعلمي والثقافي معدومة الوجود . أما الطريق الثانية فستقود المجتمع إلى نفس محطات التقدّم والاستقرار والازدهار التي عرفتتها المجتمعات التي لم تغريها لغة التحدي (المستحيل) وبريق الكبرياء (الذي لا يمكن أن يتحقق بالكلمات والشعارات والمواقف الانفعالية) .

- ٩ -

التعليم .. وصناعة المستقبل .



لا شك أن مصر قيادةً وحكومةً وشعباً (ولا سيما الطوائف ذات النصب الأوفر من التعليم والثقافة) مشغولون (ومشغولون) بالعمل على أن يكون مستقبل هذا الوطن أكثر رخاءً ورفاهيةً واستقراراً واتساعاً بالسلام الاجتماعي . ومعنى ذلك أن مصر (قيادةً وحكومةً وشعباً) منشغلة بما يمكن أن نسميه "صناعة المستقبل" . ولا يساورني شك أن معظم أفراد القيادة والحكومة والشعب يعينهم مستقبل هذا الوطن وأن يكون مستقبلاً متسماً بما ذكرناه من ملامح وصفات ؛ حتى لو كان الاختلاف بينهم بالغ الاتساع وعميق الهوة فيما يتعلق بسبل ومناهج وطرق بلوغ ذلك الهدف الذي لا نظن أن هناك خلاف بشأنه (ولا أستثني من ذلك إلا الطوائف التي قررت أن تتبنى طروحات تخصم العصر والعلم وثمار التمدن الإنساني - وهي طوائف تزدهر في ظروف المعاناة والتأخر والفقر والظلم كما أنها تندثر في ظروف الازدهار والاستقرار والسلام الاجتماعي) . ولكنني رغم تسليمي بحسن نوايا معظم الأطراف المعنية ، أرى أن هناك ما يمكن أن يوصف بأنه خلل في الاهتمام والموازنة بين أدوات صنع المستقبل المنشود لهذا الوطن والذي تتضافر فيه عناصر الازدهار الاقتصادي والعدل الاجتماعي والاستقرار السياسي والسلام المجتمعي تضافراً ينتج عنه مجتمع صحيّ تسنح ظروفه بنوعية حياة أفضل للغالبية العظمى من أبنائه . ففي اعتقادي أن صنع مستقبل أفضل لوطننا يعتمد على ثلاثة محاورٍ

رئيسية: محور اقتصادي ومحور سياسي ومحور فكري (تعليمي وثقافي) .

أما المحور الاقتصادي فيعني أن نتمكن من حل المشكلات العويصة التي اتسمت بها الحياة الاقتصادية في مصر خلال السنوات القليلة الماضية كنتيجة حتمية لسياسات اقتصادية خاطئة وضعت وطبقت في الخمسينات والستينات ، وهي التي أوصلتنا لما بلغناه من ضعف شديد في الإنتاجية وانهيار مروع في نوعية الإدارة والعمالة مع انهيار آخر كبير في العلاقة التوازنية الحتمية بين (الحقوق) و (الواجبات) .

ومنذ سنة ١٩٩١ بدأت مرحلة مواجهة كبيرة مع أسباب ضعف الاقتصاد المصري . ولا شك أن الكثير قد أنجز على مستوى الإصلاح المالي ، وأن قدراً غير قليل قد أنجز أيضاً على مستوى الإصلاح الاقتصادي . ولا يزال الجهد متواصلاً (ويجب أن يتواصل) لاستكمال عملية الإصلاح الاقتصادي . ولا شك أيضاً أن الإصلاح الإداري سيكون أحد أكبر التحديات المستقبلية ، فليس من الممكن أن يحدث التطوير الاقتصادي المنشود تحت قيادة العناصر التي كُونت إدارياً في ظل عهود سابقة ، فمديرو الأمس لم يكونوا في الحقيقة "مديرين" وإنما كانوا (رؤساء عمل) فقط - وبديهي أن هناك فارق هائل بين (الرئيس في العمل) و(المدير) . ومن المحتم حالياً تقديم ثورة موازية في العناصر البشرية التي يُعهد إليها بالمواقع القيادية ، على أن يكون واضحاً للغاية أنه لا يوجد (مفهوم شرقي) للإدارة في مواجهة (مفهوم غربي)

لها ، ولا يوجد (مفهوم عربي) للإدارة في مواجهة (مفهوم أوروبي أو أمريكي) آخر .. . إذ أن الإدارة الفعالة والخلاقة لاجنسية لها ، وكل ما هناك هو "إدارة فعالة" و"إدارة غير فعالة" . ومن الضروري أن نلمح هنا إلى احتياج المؤسسات الخاصة لتطوير نفسها إدارياً بنفس القدر ، فالافتقارُ لنظم وهياكل وتقنيات رجال الإدارة العصرية الفعالة أمرٌ شائعٌ في مصر في القطاعين العام والخاص على السواء - وإن كان الإحصافُ يقتضي الإشارة لوجود عددٍ قليل من المؤسسات الخاصة بدأت منذ سنوات في التحول من مؤسسات يديرها أصحابها إلى هياكلٍ إداريةٍ عصريةٍ وراقيةٍ وتقوم على وجود نظم وآليات وسياسات وقواعد هي من أسس النجاح الإداري والاقتصادي لأية مؤسسة خاصة تستهدف النمو والتفوق والجودة والمنافسة (لا سيما في مجالات التصدير) .

وأما المحور السياسي ، فيعني التوسع في التجربة الديمقراطية مع ما يفنيه ويفتضيه ذلك من تعديلات وتغييرات تساعد على توسعة وتعميق الحياة الديمقراطية والتي لا شك أنها كانت مفقودةً تماماً في الستينات وأنها كانت هزيلةً للغاية في أوائل الثمانينات وأنها الآن أكثر اتساعاً مما كانت عليه منذ عشرين سنة - وإن كانت المسافةُ بين (المتوفر) و(المأمول) لا تزال غير قليلة . ورغم إيمان كاتب هذه السطور العميق بأنه لا مستقبل زاهر ومستقر لمصر بدون تواصل النمو في عملية الإصلاح الاقتصادي وعملية تعميق وتوسيع الهامش الديمقراطي - إلا أنني أعتقد أنهما (رغم أهميتهما القصوى) غير قادرين وحدهما على

صنع المستقبل الذي نبتغيه متسما بالرخاء والرفاهية والاستقرار والسلام الاجتماعي (وأضيف أيضا: والتواصل الإيجابي والبناء مع مسيرة التمدن الإنساني) . بل وأجزم أننا لو افترضنا حدوث نجاح اقتصادي هائل وتوسعة عظيمة في التجربة الديمقراطية ، فإن ذلك المستقبل المنشود سيبقى غير متحقق لو لم تسر بمحاذاة (القاطرة الاقتصادية) و(القاطرة السياسية) قاطرة ثالثة هي قاطرة إصلاح وتحديث التعليم وفي نفس الوقت قاطرة النهوض بالمستويات الثقافية لشتى طبقات وفئات المجتمع .

أما التعليم ، فإن أية عملية تقييم لمؤسستنا التعليمية لا يمكن أن تكون علمية وموضوعية إلا إذا سبقتها إجابات عن الأسئلة التالية :-

- ما هي الأهداف أو الوظائف الإستراتيجية للعملية التعليمية ؟

- ما هو وضع المؤسسة التعليمية المصرية الراهن من وجهة نظر الأهداف الإستراتيجية للعملية التعليمية ؟

- إذا كانت المؤسسة التعليمية المصرية بوضعها الراهن لا تحقق الأهداف الإستراتيجية لعملية التعليم - فما هي آلية حل هذه المعضلة الكبيرة ؟

أما الأهداف الإستراتيجية للعملية التعليمية ، فقد استقرت تجربة الدول العريقة في التعليم على أن لأية مؤسسة تعليمية في أية دولة عصرية هدفان أو وظيفتان إستراتيجيتان ، أولهما: (وظيفة تعليمية بحث) وثانيهما: (وظيفة تربوية) . أما الوظيفة التعليمية البحث فتعنى باختصار تقديم مفاتيح وأسس العلوم التطبيقية والاجتماعية والإنسانية المعاصرة بشكل يسمح بالبناء القوي على تلك الأسس في المراحل العليا للعملية التعليمية . وأما الوظيفة التربوية فتعنى غرس وتأسيس و تنمية و تثبيت مجموعة من القيم يمكن القول بأنها تنقسم بدورها إلى مجموعتين أولهما مجموعة القيم العامة أو الحياتية والتي تستهدف تكوين مواطن صالح . أما المجموعة الثانية فيمكن تسميتها بمجموعة قيم العمل في المجتمعات العصرية ، وهي مجموعة كبيرة من القيم تأتي في مقدمتها قيمة العمل في فريق و قيمة تقديس الوقت وقيمة استهداف الإجابة و توحى الكمال و قيمة المنافسة بمعنى تخريج مواطن تنافسي يساهم في جعل المجتمع بأسره مجتمعاً تنافسياً ، وهذه المجموعة الثانية من القيم على أعلى درجة من الأهمية لأنها بمثابة الجسر بين التعليم والحياة . فإذا كانت تلك هي القواعد التي على أساس منها نقوم بتقييم المؤسسة التعليمية المصرية (بوضعها الراهن) واقتراح سبل تطويرها ، فإن نظرة متفحصة لأداء مؤسساتنا التعليمية اليوم نقودنا لنتيجة مؤلمة فحواها أن التعليم السائد الآن لدينا غير قادر على إفراز النوعية البشرية المطلوبة لمواجهة تحديات العصر المختلفة

بشكل إيجابي وقال . وذلك لوجود خلل كبير في الوظيفتين الإستراتيجيتين للعملية التعليمية .

فإذا نظرنا للوظيفة التعليمية البحث والتي تستهدف إعطاء مفساتيح العلوم التطبيقية والاجتماعية والإنسانية ، وجدنا أن كل ما قدم من سبل للعلاج خلال السنوات القليلة الماضية كان ضعيف الأثر لأنه كان يهتم بالأعراض ويتجنب مواجهة أسس الأمراض . فالوظيفة التعليمية البحث تشوبها اليوم الكثير من العيوب ، لعل أهمها ما يلي :

- ◆ غلبة (الكم) بشكل جارف على (الكيف) .
- ◆ الإغراق في المحلية والضعف الشديد في الكونية أو العالمية التي تجعل الإنسان أكثر قدرة على معرفة العالم الخارجي ثم التعامل معه .
- ◆ فساد الذوق بشكل عام في المسائل المتعلقة بالأدب والشعر والفن والرواية والقصة .
- ◆ قيام المؤسسة التعليمية على أساس (الحشو) و(حشر المعلومات والمعارف) في رؤوس التلاميذ - وهو أمر لا قيمة له على الإطلاق .
- ◆ وجود جوانب رجعية (محافظة) عديدة تشجع على أن يصير التلاميذ مادة خام لاستقبال الأفكار المخاصمة للعصر والحضارة والمدنية .

أما الوظيفة التربوية والتي تستهدف غايتين على أعلى درجات الأهمية هما غرس مجموعة أساسية من القيم العامة أو الحياتية بهدف إفراز مواطن صالح وغرس مجموعة هامة من قيم العمل في المجتمعات العصرية بهدف إفراز مواطن فعال وإيجابي وخلق ومتقن للعمل وقادر على المنافسة . أما هذه الوظيفة ، فإن مؤسساتنا التعليمية تقوم بالقليل جدا من شقها الأول (القيم العامة أو الحياتية) مع غياب ظاهر لمجموعة قيم عامة أو حياتية أساسية مثل قبول الآخر والقبول الموضوعي للنقد وعدم التعصب والاحترام العميق للخلافات العرقية والدينية والسياسية والفكرية والثقافية وكذلك ترسيخ ثقافة السلام (عوضا عن ترسيخ ثقافة العدوان) . أما الشق الثاني من الوظيفة التربوية والذي يستهدف غرس قيم العمل في المجتمعات العصرية ، فإن برامجنا التعليمية خالية تماما من أي برامج تستهدف بذر وتثبيت القيم التي تفرز إنسانا يصلح بشكل مناسب للعمل العصري . بل وأكد أزعم أن معظم القائمين على أمور التعليم لا يعرفون أي شيء عن هذه المجموعة من القيم وبالتالي والمنطقي فإن اهتمامهم بها منعدم .

ورغم أن أعدادا كبيرة من المصريين اليوم يميلون ميلا جارفا للتهوين من حجم المشكلات بوجه عام والمعضلة التعليمية بوجه خاص ويميلون بالتالي للحلول الترميمية ، فإن ذلك لم ولن يمنعنا من أن نكرر في العديد من المناسبات أن مؤسساتنا التعليمية لا تحتاج للترميم

وإنما لاعادة الصياغة من الألف إلى الياء - وأن كل ما يجري حالياً من عمليات ترميم في المؤسسة التعليمية بوجه عام وفي البرامج الدراسية بوجه خاص لن يكون بوسعه أن يقدم لمصر "العناصر البشرية" المطلوبة للسير بالمجتمع بالشكل الذي نتوخاه في ظل الظروف العالمية المعاصرة والمستقبلية .

أما عن المنهج المطلوب لإصلاح التعليم إصلاحاً يسمح بتخريج الإنسان العصري الذي تحتاجه مصر للتعامل مع حقائق وتحديات المرحلة الحالية والمراحل القادمة ، فمن الضروري أن نبرز أن الإصلاح الكامل الشامل للمؤسسة التعليمية المصرية يقتضي إصلاح ثلاثة جوانب رئيسية من جوانب المؤسسة التعليمية وهي :

- البرامج والمقررات المدرسية.
- أحوال المدرس المصري (سواء المتعلقة منها بتكوينه وتدريبه أو المتعلقة منها بأسأجره وظروفه الحياتية).
- الأبنية المدرسية (والتي يفترض أن تكون مشتملة على كل الوسائل العلمية والمعملية والرياضية المنتظر توفرها في أية مدرسة عصرية .

أما إصلاح البرامج والمقررات فهو البعد الوحيد القابل للتنفيذ الفوري شريطة توفر الرؤية والنظرة الفلسفية العصرية المطلوبة في

واضعي إستراتيجيات التعليم (أي أن يكونوا من المنتمين للحاضر والمستقبل - وليس للماضي) .

أما إصلاح أحوال المدرس المصري والأبنية المدرسية المصرية فإنها عملية مركبة وذات كلفة بالغة الارتفاع ، لذلك فمن المنطقي أن تكون لنا سياسة إصلاحية في هذا الصدد على المدى القصير وسياسة موازية طويلة الأمد. أما الإصلاح على المدى القصير فيتطلب عدم الانشغال بإصلاح المؤسسات التعليمية كلها في وقت واحد ، وإنما انتقاء مجموعة من المدارس على مستوى الجمهورية قد تمثل ما لا يزيد عن ١٠% من عدد المدارس الكلي ، ووضع برنامج محدد للرفق بهذه المجموعة المنتقاة على كافة المستويات ، وبالتحديد مستوى المعلمين (المدرسين) ومستوى البرامج التعليمية ومستوى الأبنية التعليمية وما يتبعها من تجهيزات كالمعامل والمكتبات والملاعب الرياضية ومعامل اللغات الأجنبية وأجهزة الكمبيوتر . وتكون هذه المدارس (والتي قد لا تتجاوز ١٠% من عدد المدارس الكلي) هي نموذج التطوير المنشود . والهدف من الاكتفاء بعدد لا يتجاوز العشر (١٠%) هو أن ما لا يدرك كله لا يترك كله ، بمعنى أن إصلاح كل المدارس في ذات الوقت هي مهمة بالغة الصعوبة والكلفة.

وللتدليل على صواب هذا المنهج المتدرج وعلى استحالة الإصلاح الفوري الكلي لكل المدارس المصرية ، فسأني اكتفي بملاحظتين :

— العدد الإجمالي للمدرسين في مصر اليوم يبلغ تسعمائة ألف مدرس . فإذا تخيلنا زيادة مرتب المدرس (في المتوسط) بما يعادل ثلاثة آلاف جنيهاً في السنة لتحسين ظروفه المعيشية تحسيناً طفيفاً ، فإن تكلفة ذلك (إذا تم بالنسبة للجميع في وقت واحد) سوف تكون في حدود ثلاثة آلاف مليون جنيهاً (هي تكلفة الزيادة في المرتبات فقط وليس تكلفة المرتبات الإجمالية) .

— أن التطوير الشامل والكامل للأبنية المدرسية على مستوى الجمهورية ولكل المدارس في نفس الوقت يحتاج لميزانية لا تقل عن خمسين ألف مليون جنيهاً (أي ما يعادل نصف الميزانية الإجمالية للدولة في سنة بأكملها).

وهكذا يتضح أن الحديث عن الإصلاح الكامل والشامل لكل المدارس والمؤسسات التعليمية في وقت واحد هو من ضروب المستحيل ، وكل من يطالب بذلك بشكل فوري وحال فإنه ينطبق عليه المثل المصري بأن من يده في الماء ليس كمن يده في النار . كذلك يدعم المنهج المقترح أنه طبق في العديد من الدول . ففي بريطانيا مثلاً توجد العديد من المدارس العادية ، وهي ذات مستوى متوسط وأحياناً أقل من

المتوسط ، ولكن إلى جانبها توجد مراكز التعليم المتميز وهو ما يشبه ما عرفناه في مرحلة ما تحت مسمى مدارس المتفوقين . حيث توجد مدارس هي بمثابة مراكز للتميز (Centers of Excellence) على مستوى المدرس والتلميذ والمباني التعليمية والمكتبات والمعامل والتسهيلات الرياضية والبرامج التعليمية .

أما البرنامج الإصلاحي لكامل المؤسسة التعليمية ، والذي هو بطبيعته برنامج طويل المدى ويستحيل أن ينجز بالكامل على المدى الزمني القصير أو المتوسط ، فإنه يحتاج بداية لوضع ورقة استراتيجية تحدد ما الذي نطلبه من المؤسسة التعليمية (لاسيما قبل الجامعية) وما هي الأهداف التي نبغي الوصول إليها . وهنا ، فإن أكبر مشكلة ستواجهنا هي إن معظم برامج التعليم (قبل الجامعي) عندنا اليوم هي برامج إما ضعيفة الصلة أو أحياناً معدومة الصلة بالاحتياجات المجتمعية وفي مقدمتها احتياجات المجتمع الاقتصادي . فالتعليم يستهدف تقديم ما يسمى بالتعليم الحر أي القائم على التعرف على مناطق عديدة من مناطق المعرفة الإنسانية (دون أن يستغرقنا التخصص) ولكن هناك هدف آخر لا يقل أهمية وهو إعداد موارد بشرية ذات مواصفات خاصة تتطلبها الحياة الاقتصادية أي قطاعات العمل الإنتاجي والخدمي . ولا شك عندي أن مؤسستنا التعليمية (وتحت ظروف الستينات والتي كانت مضادة لهذه الأهداف والتي كانت أيضاً تعمل على تخريج "موظفين عموميين" وهم كادر بشري اضمحلت

الحاجة اليوم لهم ، ناهيك عن افتقار مؤسساتنا التعليمية منذ ذلك العهد لروح التعليم الحر الذي يخلط التعليم بالتثقيف بالاستنارة بغرس قيم الحضارة الحديثة وقيم العمل في ظروف الحياة الاقتصادية المعاصرة) . وسوف نكتشف أننا ونحن نضع هذا التصور الاستراتيجي لهدف أو أهداف العملية التعليمية في حاجة لتخليص المؤسسة التعليمية (وبرامج التعليم) من روح الحشر التي تتسم بها ومن روح التلقين واختبار القدرة على تخزين المعارف ، وهي صفات غير ذات قيمة عالية بالنسبة للإنسان العصري الذي تحتاجه ظروف الحياة الاقتصادية المعاصرة.

كذلك سنكتشف أن معظم برامجنا الدراسية التي كان من المفروض أن تستهدف تحبيب التلاميذ في العديد من جوانب الإبداع الأدبي والفني قد نجحت في تبغيض التلاميذ في كل ما يقدم لهم في هذه المجالات نظراً للذوق السقيم الذي اتصف به من عهد إليهم باختبار البرامج والنصوص - فهم خلطة ما بين "الموظف العام الخالي من الموهبة والتذوق والإبداع" و"الإنسان المحافظ" كنتيجة طبيعية لظروف تكوينه التعليمي والثقافي والفكري والاجتماعي (فمن الأسهل أن يكون الإنسان محافظاً عن أن يكون تقدماً وعصرياً ومتحرراً - فالاتجاه الثاني يتطلب قدراً كبيراً من المعرفة والثقافة وأحياناً الذكاء) .

- ١٠ -

حوار .. حول إصلاح التعليم .



أثار مقالتي المنشور بالأهرام يوم ٢٤ مايو تحت عنوان (التعليم .. وصناعة المستقبل) ردود فعل عديدة بعضها عقلاني صرف والآخر انفعالي يمتطي جواد الدفاع عن النفس والانتفاع الشديد ويقوم (عوضاً عن الحوار) بإلقاء الأحجار . ومن بين ردود الفعل الساخنة والغاضبة والمتوترة ردان نُشرا بالأهرام بتاريخي ٣١ مايو و ١٢ يوليو ١٩٩٩ . ونظراً لأنني غير معني ولا مهتم بتبادل قذف الأحجار وإنما بتأصيل الحوار بموضوعية وفي محاولةٍ للبعد عن العيوب الفكرية التي وصفتها في آخر مؤلفاتي ( نقد العقل العربي- من عيوب تفكيرنا المعاصر ) فإنني أعلق هنا علي ما جاء بردود الفعل هذه من أفكار وأترك جانباً ما سميتهُ بإلقاء الأحجار :

أولاً : كرر المعلقون علي مقالتي (التعليم وصناعة المستقبل) مرات ومرات أنني أنادي بتعليم متميز للصفوة وأضافوا من عندهم أنني أقصد الصفوة الاجتماعية . وهذا الزعم لسم يساورن لحظة لا في مقالتي (التعليم .. وصناعة المستقبل) ولا في أي كتاب من كتبي الأربعة عشر والتي تناولت مشكلة التعليم في مصر وهي كتب صدرت منذ سنة ١٩٧٨ وطُبعت عدة مرات بالعربية والإنجليزية والفرنسية ولا توجد في كتاب واحدٍ منها فقرة تدعو لأن يكون التعليم المتميز للصفوة الاجتماعية . وما دعوت إليه في مقالتي (التعليم .. وصناعة المستقبل) هو أنه إذا كان من المتعذر البدء بإصلاح كامل

وشامل لكل المدارس المصرية فلنبدأ بـ ٥% أو ١٠% من المدارس ولتكن هذه المدارس من ناحية مراكز للتفوق والتميز ومن ناحية أخرى تجربة رائدة تدعو للتقليد والتكرار . وأنا هنا أتكلم عن المدارس الحكومية والتميز على مستوى المدرس والمنهج والبناء المدرسي والتلميذ ولا توجد كلمة واحدة في كتاباتي تتحدث عن التعليم المتميز للصفوة الاجتماعية بل تشهد عشرات المحاضرات التي ألقيتها في مصر والخارج عن التعليم بقولي أن المدارس الخاصة ذات الكلفة العالية والتي يذهب إليها أبناء الصفوة الاجتماعية ليست قادرة على علاج مشكلة التعليم في مصر لأن هذه المدارس لو كانت جدولاً مائياً صغيراً فإن المدارس الحكومية هي المحيط العارم وإصلاح المحيط هو القادر على إحداث التغيير وليس التركيز على الجداول الصغيرة .

ثانياً : كرر الكثيرون ممن علقوا على مقالتي (التعليم وصناعة المستقبل) أنني أدعو لتسخير التعليم لخدمة الاقتصاد وهو تصور آخر خاطئ بشكل مطلق ، فأتنا أدعو لأن يكون العلم ولأن تكون الدراسة في خدمة الحياة وليس في خدمة المجتمع الاقتصادي . وقد يحتاج الذين كتبوا بتوتر شديد وغضب واضح عن هذه الجزئية بأن أذكرهم بأن الأب الروحي لعلم إدارة الجودة Quality Management

وهو البروفيسور Deming قد أعلن منذ أكثر من عشرين سنة أن أي علم أو دراسة أو بحث لا يكون وثيق الصلة بالحياة، وتجويد الحياة وتحسينها هو من مفردات الماضي المتدثر ، فالعلاقة بين العلم والحياة والاقتصاد والسلام الاجتماعي لا تنفصل وليس من العيب أن يكون من أهداف التعليم خدمة الحياة بوجه عام وخدمة الحياة الاقتصادية بوجه خاص .

ثالثاً : زعم البعض بأن مقالي نقل خطوطه العامة من كتاب الدكتور حسين كامل بهاء الدين عن التعليم وغاب عنهم أن خمس مقالات لي قد نُشرت عام ١٩٨٧ بجريدة الأخبار تحت عنوان (مأساة التعليم والثقافة في مصر) وقد تضمنت هذه المقالات الخمس نفس الفكر الذي لخصه مقالي (التعليم .. وصناعة المستقبل) علماً بأن سلسلة مقالات (مأساة التعليم والثقافة في مصر) قد نُشرت بجريدة الأخبار القاهرية اعتباراً من ١٩٨٧/٨/٣١ أي قبل نحو عشر سنوات من تاريخ صدور كتاب الدكتور حسين كامل بهاء الدين كما أن نفس المقالات الخمس قد تُرجمت ونُشرت بالإنجليزية خارج مصر في عام ١٩٨٨ . ومع ذلك فإن تقسيم المشكلة التعليمية إلى ثلاث عناصر وهي البرامج التعليمية والمدرس والأبنية التعليمية ليست من ابتكاري كما

أنها ليست من ابتكار الدكتور حسين كامل بهاء الدين وإنما هي من مسلمات أدبيات التعليم والتربية وجاء ذكرها في عشرات الكتب والمقالات لمفكرين تربويين في عشرات الدول .

رابعاً : ذكر أحد الذين نشرُوا تعليقاً علي مقالِي (التعليم .. وصناعة المستقبل) بأنني من هواة الأدب ولست محترفاً . وهو تعبير غريب لأن أحمد أمين صاحب أكبر موسوعة في تاريخ الفكر العربي كان قاضياً شرعياً وكان أحمد شوقي أمير الشعراء محامياً وموظفاً كبيراً بالقصر الخديوي وكان يوسف إدريس طبيباً فما معنى أديب محترف ؟ وهل الكتب الأربعة عشر التي أصدرها كاتب هذه السطور وعضويته في مجلس إدارة أكثر من عشرين جامعة بجانب عضويته بأحد لجان المجلس الأعلى للثقافة ومجلس إدارة جمعية النهضة بالتعليم لا تسمح له بأن يدلي بدلوه في موضوع التعليم بينما يجوز ذلك لرئيس إحدى محاكم الاستئناف - والحقيقة أن وصول الحوار لهذا الدرك ضارٌ للغاية بالرأي العام ويزيد من موجات الشخصية أي عدم الموضوعية في حياتنا العامة .

خامساً : هاجم معظم الذين علّقوا علي مقالِي (التعليم .. وصناعة المستقبل) ما أورده عن الإغراق في المحلية والبعد عن

الكونية وأيضاً عدم وجود سياسة تعليمية واضحة تبذر في النفوس والعقول قبول الآخر والتسليم بأن التعددية هي العمود الفقري للحياة الإنسانية - ولا يساورني شك أن السواد الأعظم من المصريين أصحاب الخبرة الدولية يشاركوني الرأي في أن هذه المناطق تحتاج إلى تناول جديد ومختلف لأن برامجنا التعليمية بالفعل لا تعمل علي تدعيم هذه القيم الإنسانية التي بدونها سنكون في عزلة عن العالم .

سادساً : هاجمني البعض لأتني قلت أن برامج التعليم لدينا لا تساعد علي الرقي بالذوق الأدبي بل تعمل أحياناً علي تنفير التلاميذ من الأدب والشعر والعديد من مناطق الإبداع- وأنا هنا أحتكم لكبار النقاد والأدباء والشعراء ليدلوا بدلوهم في هذا الأمر وقد سمعت بأذني من جلهم أكثر بكثير مما ذكرته في مقالي (التعليم .. وصناعة المستقبل) بل أن معظمهم يرى أن التدهور الذي أصاب هذه المنطقة من مناطق التعليم هو كارثة متكاملة الأركان ولا أدل علي ذلك من أن جل الشخصيات العامة في مصر لا تجيد الكلام لثلاث دقائق بلفظة عربية سليمة (وأحيل أهد الذين هاجموا مقالي عن التعليم وصناعة المستقبل لمقال الأستاذ ثروت أباظة نُشر في نفس

عدد الأهرام الذي كال لي فيه الهجوم ومقال الأستاذ ثروت  
أباطلة بعنوان "حوار في العربية" .

سابعاً : أنني أقدر حرص بعض الذين كتبوا علي إرضاء وزير  
التربية والتعليم وأشهد لهم بأنهم أجادوا أداء المهمة ؛  
ولكنني أود أن أوضح لهم أن الآراء التي ذكرتها في مقالي  
الذي أثار غضبهم وفي ١٤ كتاب من مؤلفاتي وفي أكثر من  
مائة محاضرة بعشرات الجامعات في مصر وأوروبا  
والولايات المتحدة الأمريكية واليابان لم تكن نقداً للوزير ولم  
تكن هجوماً عليه وإنما كانت نقداً موضوعياً لمؤسسة  
تعليمية تقول كل التقارير الرصينة أن بقائها علي ما هي  
عليه سيبقي حجر عثرة وحائل عظيم بيننا وبين الطفرة  
الاقتصادية التي ننشدها مع ما يواكبها من طفرة علمية  
وبحثة وأهم من ذلك السلام الاجتماعي الذي نتوخاه لهذا  
الوطن .

- ١١ -

الثقافة الإدارية المنشودة .



عندما ننظر للعالم من حولنا اليوم نجد أن السنوات الخمس وعشرين الأخيرة قد شهدت العديد من تجارب الإصلاح الاقتصادي . وقد حققت بعض هذه التجارب نجاحاً هائلاً ، كما أخفقت العديد من التجارب . وإلى جانب الذين نجحوا والذين أخفقوا مجموعة ثالثة من الدول التي حققت في البداية تقدماً كبيراً ، ثم تراجع النجاح بنسبة أو بأخرى . وفي اعتقادي أن التجارب التي نجحت وحافظت على توالي النجاح هي التجارب التي لم تنظر لعملية الإصلاح من منظور اقتصادي بحت . فالحقيقة أن أي أفكار ونظم وهياكل وآليات اقتصادية (يضعها في الغالب اقتصاديون معظمهم من الأكاديميين) لا تقدر على تحقيق نجاح ثابت ومطرد ومتوالي . وفي اعتقادي أن للاقتصاديين دورهم الهام للغاية والذي بدونه لا تبدأ عملية الإصلاح . فهم الذين يرسمون إطار الإصلاح المالي ثم الإصلاح الاقتصادي . ولكن ذلك لا يمثل إلا مرحلة أولى لا أكثر . وهذه المرحلة تشبه من يقيم ملاعباً عصرية ممتازة ومجهزة بكل وسائل الألعاب الرياضية الحديثة . ولكن يكفي ذلك لوجود سجل رياضي حافل من النجاح ؟ هل تكفي عملية إنشاء الملاعب لإنجاز هذا السجل الحافل من الإنجازات الرياضية ؟ .. قطعاً " لا " . فبعد إنشاء الملاعب العصرية وتجهيزها بكل الأدوات والآلات والنظم والأجهزة العصرية المطلوبة يبقى الدور الأهم للمدربين والإداريين واللاعبين . وبالمثل ، فإن عملية الإصلاح المالي والاقتصادي (وبقدر ما هي مهمة ومصيرية) فأنها ليست إلا مرحلة

أولى . أما المرحلة التالية ، فهي مرحلة يتأخر فيها الاقتصاديون ليحتل رجال الإدارة العليا العصرية مكان القيادة بدلاً منهم . فبعد تجهيز الإطار (وهي مهمة صعبة وعلمية ومعقدة وبالغة الأهمية) ينحسر دور الاقتصاديين ويبرز دور القيادات الإدارية التنفيذية والذي يماثل دور المدربين والإداريين واللاعبين في المثال الرياضي الذي ضربته .

والملاحظ ، أن التجارب التي أخفقت منذ البداية ولم تحقق سجلاً حافلاً من النجاح هي التجارب التي أبقت " عجلة القيادة " في يد الاقتصاديين (الأكاديميين) لفترة أطول مما كان يلزم . أما التجارب التي حققت نجاحاً كبيراً ومتواصلاً ومتوالياً فهي التجارب التي سلّم فيها الاقتصاديون عملية القيادة لكادر بشري ممتاز موهوب ومؤهل من القياديين الإداريين التنفيذيين . وأما البلاد التي حققت قدراً من النجاح ثم اعترت مسيرة نجاحها عثرات وكبوات فهي البلاد التي اختلطت فيها الأدوار (أدوار الاقتصاديين المطلوبة بشكل حتمي في البداية وأدوار القيادات الإدارية التنفيذية) وبقي الاختلاط قائماً بعد مرحلة الانطلاق ، وهو ما أحدث تلك الكبوات التي يبالغ البعض عندنا في تصويرها ، فالكبوة التي اعترت مسيرة النمرور الأسبوية كانت كبيرة ولكنها لم تكن قاتلة ، كما أن معظم النمرور الأسبوية سوف تكون قد تجاوزت الأثرمة قبل نهاية العام القادم (سنة ٢٠٠٠) ... وقبل ذلك تجاوزت المكسيك (بشكل رائع) كبوتها عن طريق الكساد البشري الممتاز من المديرين التنفيذيين .

وجوهر الفكرة التي أدعو لها هي أن إطالة مرحلة الإصلاح المالي والاقتصادي والتي يقود فيها العربية الاقتصاديون (الأكاديميون في معظمهم) هو ما يسبب كثيراً العثرات والكبوات . فالأمر هو انتقال الاهتمام (بعد المرحلة الأولى) من الهيكلية المالية والاقتصادية إلى الاهتمام (في المرحلة التالية) بالإدارة ونظم الإدارة الحديثة ونظم التسويق وبالعناصر البشرية وأهمها العناصر القيادية (في مجال العمل الإداري التنفيذي بما في ذلك مجال التسويق والذي هو أهم مجالات العمل الاقتصادي الحديث) . ولاشك أن "نقل الاهتمام" من الجانب الأول (جانب النظم المالية والاقتصادية) إلى الجانب الثاني (جانب الإدارة والموارد البشرية ونظم التسويق واكتشاف المواهب القيادية في هذه الدوائر) هو عملية صعبة للغاية لأنها تتضمن مواجهة (وربما صراعاً) بين طوائف بشرية تنتمي لمدارس مختلفة ، مدرسة الماضي التي كانت لا تميز بين "الرئيس في العمل" و"مدير" المدير التنفيذي " ، فليس كل "رئيس في العمل" مديراً تنفيذياً قادراً . بل أنها عملية انتقال تتضمن صراعاً بين رجال يحتلون بالفعل معظم المواقع القيادية ورجال لا يملكون أدوات قوة مماثلة (لكونهم لا يزالون خارج المنظومة) . ولاشك أن سرعة حسم هذا الصراع لصالح المدرسة الحديثة هو أحد أهم مفاتيح النجاح الاقتصادي المطرد والأقل عرضة للهزات والعثرات والكبوات .

فإذا انتقلنا للواقع المصري ، وتساءلنا أين نحن من ذلك التنظير ؟  
.. كان جوابنا كالتالي:

- شهدت السنوات الثمان الأخيرة جهداً عظيماً في مجال  
الإصلاح المالي حقق الكثير من التصويبات ووضع  
الأمر على الطريق السليمة .

- كذلك شهدت نفس السنوات جهداً عظيماً في مجال  
الإصلاح الاقتصادي ، ولكنه جهد لا يزال في حاجة  
للاستكمال ، وأهم ما تبقى هو إعادة النظر في " دور  
الدولة " في الحياة الاقتصادية بحيث يصبح دوراً هاماً  
للمغاية في مجال الرؤية والسياسات مع انسحاب كبير  
من معظم الأنشطة الاقتصادية كما يلزم القيام بعملية  
جراحية لاستئصال ورم السلطة البيروقراطية الهائلة  
التي لا تزال الحكومة تمارسها - فهذا الورم هو السبب  
الأكبر لعدم تدفق الاستثمارات ورؤوس الأموال الدولية  
(بالشكل المطلوب) .

- أصبح من الحتمي الآن الاهتمام بالجوانب المتعلقة بنظم  
الإدارة العصرية واختيار القيادات الإدارية التنفيذية  
والاهتمام الموازي بالموارد البشرية والتدريب ونقل  
التكنولوجيا ونقل المهارات واهتمام ثالث موازي بعلوم

التسويق والقيادات التنفيذية في هذا المجال الذي بدونه تكون كل الجهود في المجالات الصناعية والخدمية " مهددة " . ويقتضي هذا " التحول الهام " الانتقال من مرحلة الاقتصاديين الأكاديميين إلى مرحلة الإداريين التنفيذيين العصريين ، فهؤلاء هم الذين سيشاركون في إكمال المسيرة بتحويل كل ما تم من جهود عظيمة في مجالي الإصلاح المالي والاقتصادي إلى نتائج ملموسة في شكل تعاظم الإنتاج (في مجال المنتجات أو الخدمات على السواء) . وفي هذا المجال ، فإنه من الضروري الحديث عن الثورة الإدارية في ثلاث مجالات وليس في مجال واحد . فالحاجة الملحة لثورة إدارية في كل الإدارات الحكومية التي يتعامل معها المواطنون ، بحيث تعالج البيروقراطية العقيمة وتختصر الإجراءات المعذبة للمواطنين ويقوم الموظف الحكومي بخدمة المواطن وكأنه عامل في القطاع الخاص يخدم "زبوناً" لابد من تقديم الخدمة له بشكل مرضي ووفق أعلى مستويات الخدمة . وهناك ثانياً الحاجة الملحة لثورة إدارية في قطاع الأعمال العامة أي في كل الوحدات الاقتصادية التي لا تزال الدولة تديرها . وهنا ، فإننا بحاجة لاستعارة كل نظم وسياسات وروح الإدارة العصرية من المؤسسة

الخاصة المتقدمة مع نقل مركز ثقل الاهتمام من (دائرة الإنتاج) إلى (دائرة التسويق) ؛ فليست هناك أية قيمة لإنتاج لا يَسوق . وأخيراً ، فإن القطاع الخاص المصري (باستثناء مؤسسات معدودة) يدار بطريقة "مؤسسة الرجل الواحد" أو بتعبير آخر بعقلية "التجار" لا بعقلية "المديرين التنفيذيين المصريين" . وهنا ، فإن الواجب أن أقول ، أنه وإن كان من الحقوق المشروعة للقطاع الخاص أن يحقق أرباحاً ، فإن المجتمع ينتظر منه في نفس الوقت أن يحول شركاته إلى "مؤسسات حقيقية" وأن تتسع هذه المؤسسات وتخلق فرص عمل جديدة لأبناء وبنات المجتمع . وهنا فقط ، سيكون المجتمع مؤمناً بالخصخصة والقطاع الخاص . فالمجتمع لن يؤمن بالقطاع الخاص لأنه يحقق أرباحاً لأصحابه ، وإنما لأنه مفيد للمجتمع وبالذات في مسألة خلق فرص عمل لأبناء وبنات المجتمع ؛ وهي المهمة التي بدونها يستحيل استتباب السلام الاجتماعي والقبول بين من (يملكون القليل) و(من يملكون الكثير) . كذلك ، فإن تحويل القطاع الخاص من أسلوب التجار وشركة الرجل الواحد الحالي إلى الشكل المؤسسي سيؤدي إلى الرقي بمستوى طبقة رجال الأعمال كما حدث في الغرب وهو رقي إداري

[illegible]

وتقتضى عملية توضيح الصورة أن أبرز أن النظم الاقتصادية التي حققت نجاحاً كبيراً ومتوالياً ومضرباً قد أمنت بدور القطاع الخاص المحوري والأكبر كما أمنت بأهمية أخذ وجهات نظر طبقة رجال الأعمال في الاعتبار . ولكننا لا نتركهم في وضع سياسات . نظراً للخطورة الداهية التي ينطوي عليها ذلك . فمستأج رجال الأعمال بطبيعتهم قصيرة الأجل أو حتى الأكثر متوسطية المدى . أما مصلحة المجتمع الحقيقية . التي ما يستمد وجوده ككل بفرض آخر يقيد التوتر بين منافع المصالح المتنافسة على المدى القصير . فغالباً ما يميل المصالحية المتصارعة إلى أن يفسد من ينصير

مديرين تنفيذيين كبار ولكن من غير المقبول أن يكون من بينهم رجال أعمال .

وأترك جانباً كل الحجارة التي تبارى البعض في إلقائها ؛ فأنا أعلم منابع ودوافع ذلك وهو ليس مرتبط ببعض الذين كتبوا فقط وإنما هو داءٌ عياء في مناخنا الثقافي العام وصفته في كتابٍ أفردته بالكامل لهذا الموضوع وجلب لي أيضاً من الحجارة ما يكفي للوقوف فوقه لتأمل ودراسة حالة الذين يتحاورون بكيل التهم والتجريح وغير ذلك من أدوات العراك لا الحوار .

- ١٢ -

التطرف: بين "الفكر" و"الظروف" .



يعتقد البعض في الدول التي استشرى فيها التطرف الذي يستمد شعركته من الدين الإسلامي أن فكر تعدد هو الذي يوك هذا التيار . وأن الظروف المعيشية هي التي تسبب في هذا . ويعتقد هؤلاء أنهم على حق عندما يضربون الأمثلة بمجتمعات فقيرة إلا أن تيار التطرف (والذي يسمى نفسه بالاسلامي) لم يتعاطف فيه . وفسي المقابل . فإن البعض يعتقد أن الظروف المعيشية هي المفرخة الأساسية لفكر وتيار وحركة التطرف . ويعتقد أصحاب هذه النظرة أن الظروف الاقتصادية والاجتماعية هي المسئول الأول عن المناخ السذي يُنبث تيار التطرف .

وعادة ما تكون حكومات العالم الثالث (حيث يوجد التيار الأصولي المسمى بالحركة الإسلامية) من أنصار وجهة النظر التي ترى أن "التطرف" فكرة خبيثة يروج لها البعض بدوافع ولأغراض سياسية وأنها لم تنتج عن الظروف المعيشية . وعادة ما يكون المثقفون بوجه عام وأولئك الذين يعطون العناصر الاجتماعية الوزن الأكبر من أنصار وجهة النظر التي ترجع التطرف للظروف المعيشية .

وإذا كنت قد أوليت موضوع الأصولية الإسلامية آلاف الساعات من وقتي وقراءاتي ومتابعتي بما في ذلك المتابعة التي يصح أن توصف بأنها "متابعة ميدانية" - فإنني أعطي نفسي الحق في

الاجتهاد في هذه المسألة وأقول أن الحركة الأصولية الإسلامية نتجت وإستشرت بفعل العاملين الذين يعتقد فريق من المحللين أن أحدهما هو المسئول الأوحد بينما يعتقد فريق آخر أن ثانيهما هو المسئول الأوحد .  
فالحقيقة - في اعتقادي - أننا يجب أن نميز بين "وجود فكر الأصولية الإسلامية" وبين "انتشار تيار الأصولية الإسلامية" إنتشاراً واسعاً في مجتمع من المجتمعات .

أما "وجود فكر الأصولية الإسلامية" فيرجع لوجود المفكرين الذين يؤمنون بالمرجعية الدينية (الإسلامية في هذه الحالة) كأساس لتنظيم المجتمع بكل ما تعنيه عبارة "تنظيم المجتمع" من معانٍ ودلالات . ومما لا شك فيه أنه من الطبيعي أن يوجد في أي مجتمع توجد به أغلبية سكانية مسلمة "فكر" يرى أن إصلاح حال المجتمع وتنظيم شؤونه ينبغي أن يكون على أساس من المرجعية الدينية . ولكن من الطبيعي أيضاً أن يكون هذا الفكر مجرد "تيار واحد" ضمن تيارات فكرية أخرى في المجتمع ومن الطبيعي أيضاً أن يكون تياراً محدوداً إلى جوار التيارات الأخرى التي تنتمي للحاضر والمستقبل . أما "انتشار تيار الأصولية الإسلامية" بين أعداد كبيرة من أبناء وبنات مجتمع معين فأمر لا يرجع إلا للظروف المعيشية أي للعوامل الاقتصادية / الاجتماعية والتي يكون تخلفها داعياً لأصحاب الفكر المسمى بالإسلامي

لكي يروجوا لنظريتهم بصفتها "المنقذ" من براثن الواقع بما يتسم به من ظروف معيشية متردية .

وفي اعتقادي أنه من الطبيعي أن تُكرر حتماتٌ عديدة في دول العالم الثالث أن التطرف ليس إلا ورماً فكرياً خبيثاً وأنه لا يرجع للظروف المعيشية ، لأنها ليست بوسعها إلا أن تقول ذلك ، لأن إعترافها بأن الظروف المعيشية هي التي ولدت وأنتجت ودعمت انتشار هذا التيار سوف يجعلها تعترف في نفس الوقت بفشلها في إدارة المجتمع ذلك الفشل المتمثل في تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والذي في ظله أمكن لفكر الأصولية (المحدود والمتواضع على المستوى النظري والفكري) أن يقيض له الذیوع والشیوع بين أعداد كبيرة من أبناء وبنات المجتمع .

وفي اعتقادي ، أن وجود الفكر الأصولي في حد ذاته ليس بسذي خطر كبير . فالفكرُ الأصولي الإسلامي يفتقد لأية قدرة على الانتشار وجذب الأتباع والمؤمنين به بمعزل عن تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية إذ أنه (بكل المعايير) فكر بسيط تجاوزه الزمن والعلم . وأنا لا أقصد هنا "الدين" وإنما "فكر الأصوليين" وهو عمل بشري لا قدسية له ولا يملك أصحابه أن يقولوا أنه هو "الدين ذاته" وإنما هو "فهمهم الخاص للدين" .

وفي اعتقادي أن: الخطورة تكمن فيها في الظروف المعيشية .  
 ففي ظل ظروف معيشية متردية تخلفت فيها الدولة عن تقديم أساسيات  
 الحياة من الرعاية الصحية والتعليم وسلسلة الخدمات الأساسية لوجود  
 حياة طبيعية . ثم إن ... ..  
 من أهمها في هذه الظروف ... ..  
 يقدمون من خدمات ... ..  
 أنه لا توجد أية صلة بين ما يقدمون من خدمات طبيعية وتعليمية  
 ومجتمعية وبين فكرهم الأصولي - وإنما هي مكافئانية سياسية فسي  
 المقام الأول تلك التي جعلتهم ينتهزون فرصة تردي الظروف المعيشية  
 ويقدمون سلسلة من الخدمات مع تقديم موازي لفكرهم الأصولي .

وفي اعتقادي أن مواجهة حركات التطرف بالأدوات والوسائل  
 الأمنية (رغم ضرورتها وأهميتها) لا تقدم أي حل للمشكلة من  
 أساسها . فالوسائل الأمنية هنا تشبه من يقطع فروع الشجرة مع بقاء  
 الجذع والجذور . وقد يكون قطع الفروع في اوقات ومراحل معينة  
 ضروريا لأبعد الحدود حتى لا يفقد المجتمع ذاته ويسقط في يد  
 الأصوليين الذين لا فرصة معهم لإقامة مجتمع منسي أو عصري أو  
 متقدم من أية جهة نظر إنني عن تقدر الأمر مستهيناً غير ...  
 والديموقراطية والجذور الآخرين .

ولكن من المؤكد أن التعامل بالوسائل الأمنية فقط يسمح بنكسات لا يمكن تجنبها بشكل مطلق . وأعتقد اعتقاداً جازماً أن وضع الدولة لخطّة محكمة لكي تقوم بكل الخدمات التي ينتظرها أبناء وبنات المجتمع منها هو الوسيلة الوحيدة لحصر تيار الأصولية في حدود الاهتمامات الفكرية (المتواضعة للغاية) لعدد قليل من أبناء المجتمع . وأعني هنا أن سحب البساط من تحت أقدام الأصوليين عن طريق قيام الدولة بما يقدمه الأصوليون من خدمات يجعل ثمانية أو تسعة من كل عشرة أشخاص ممن كان من المحتمل انجذابهم لدعوة تيار الأصوليين ينصرفون عن هذا التيار وشعاراته الجذابة والتي لا تستند على أي فكر عميق أو تجارب ناجحة . وسيبقى واحد أو اثنان تنطلي عليهما تلك الأفكار البسيطة والتي لا أساس لها من المنطق أو التجربة ، وهو أمر طبيعي ، فالخطورة في جذب الأعداد الكبيرة (بفعل الظروف المعيشية) وليس في وجود جيوب صغيرة من المؤمنين بفكر لا يملك بدون الظروف المعيشية المتردية أن يجذب إلا أعداداً صغيرة من أصحاب الاستعداد الشخصي للميل لأفكار انفعالية تميل للشطط دون أن يكون لها حظ من العلم أو المنطق أو التجربة الناجحة .



- ١٣ -

درس في العظمة .



منذ قرابة العام قام العالمُ العبقرى أحمد زويل بزيارة لمصرَ شهدت تيارين من الشعورِ وردِ الفعلِ تجاهه . فعددٌ كبيرٌ إحتفى به وكرمه وشعر بالفخر لكون أحد المصريين قد أنجز ما أنجزه الدكتور زويل وكان (قبيل حصوله على جائزة نوبل في الكيمياء لسنة ١٩٩٩) قد حصل على حشدٍ من الجوائزِ العالمية ذات القيمة التي لا تُجدد . ولكن إلى جوارِ أولئك الذين إحتفوا به وكرموه وشعروا أنه شئٌ رائعٌ ، فقد وُجد آخرون إشتعل في صدورهم ذلك المرضُ الذي أنتشر في مصرَ خلال السنواتِ الأربعين الأخيرة وهو الحقد على النابغين وإنكار تميز المتميزين وإلقاءِ حجارةِ النكرانِ عليهم والتشكيك في عظمتهم ونبوغهم وتميزهم ونجاحهم . وكان أشهر هؤلاء كاتب صاحب عمود يومي في أحد الصحفِ القاهرية شبه أحمد زويل برجلٍ جاء إلى مجموعةٍ من البسطاءِ وخذعهم وجمع (حسب كلماته) "النقّوط" منهم ثم مضى . ورغم أن الذين ينتمون للمجموعةِ الثانيةِ (مجموعة إلقاء الحجارة على المتميزين وهم أنفسهم من أكبر مادي المسئولين) لاشك يشعرون اليوم (وبعد حصول العالم العبقرى أحمد زويل) على جائزة نوبل في الكيمياء (وليس في الكلام) لاشك أنهم يشعرون بأنهم مغمورون بطبقاتٍ كثيفة من طين الخزي والعار وأن ما كان يعتل في صدورهم من براكينِ الحقدِ على المتميزين قد أصبح مكشوفاً أمام الناس عارياً أمام عيونِ الكافة.

ولاشك أن المجموعة الأولى ، هي التي تمثل الطبيعة السوية كما أنها تمثل طبيعتنا التي عرفت عنا لسنوات طوال قبل أن تعثرها المتغيرات التي إعترتها خلال العقود الأخيرة فغيرت من نفوس الكثيرين وجعلتهم لا يطبقون تميز المتميزين ونبوغ النابغين .

وجوهراً الأمر في اعتقادي ، أن الناس عندما يكونون على علم بالجهد والتميز والتفوق الحقيقي للنابغين وأصحاب المكانات العالية وكذلك البارزين في سائر المجالات العامة والسياسية والاقتصادية والفكرية ، فإنهم يقبلون ثمار النجاح ويعطون الناجحين حقهم من التقدير والعرفان . ولكن إذا غامت الصورة ، ولم يعرف الناس لماذا أصبح البعض كباراً في سائر المجالات ، عندئذ تشيع بينهم روح الإنكار والشك في حقيقة النجاح وتشيع بينهم قصص قد تكون حقيقة وقد تكون ملفقة عن أسباب غير كريمة لنجاح وشهرة وثروة وتآلق البعض . حتى تأتي قصة نجاح لا يمكن الشك فيها ، كقصة نجاح أحمد زويل ، فتجعل الأمور واضحة ، والأكثرية تتبع المجموعة الأولى التي تسعد وتفخر بالنجاح كما تجعل المجموعة الثانية تتآكل ويسزوي أفرادها مختلفين من هول فضيحة مشاعرهم .

وقد ذكرتني قصة نجاح العالم العبقرى أحمد زويل بما نشأت عليه من تقديس لوجهة نظر كان عبقرى الألب العريبي عباس العقاد يريدها كثيراً ، وهي أن الأمم التي تسير على درب التقدم والازدهار

والتألق هي الأمم التي تشيع بين أفرادها روح الإعجاب بالناساجين وتقدير (وربما تقديس) العظمة الإنسانية في كل صورها وكافة أشكالها . وإن العكس صحيح ، فالشعوب التي لا تحتفي بأبنائها المتميزين ولا تُقدّر العظمة الإنسانية (أيًا كان شكلها أو مجالها) هي شعوب في طريق الأفول .

وقد أذهلتني منذ أيام ملاحظة سمعتها من مستشرق هولندي كان في زيارة لمصرَ عندما قال لي : أليس من الغريب أن الميادين العامة في القاهرة وفي سائر المدن الأيسلمية في مصرَ لا تضم تماثيلاً لأسماءٍ مصريةٍ مثل محمد علي وإسماعيل وجمال عبد الناصر والسادات ومصطفى مشرفة وأحمد شوقي وحافظ إبراهيم وطه حسين وأحمد أمين والعقاد ويحيى حقي وتوفيق الحكيم ونجيب محفوظ ويوسف إدريس ومحمد عبد الوهاب وأم كلثوم (وأضيف أنا "أحمد زويل") ؟؟ وشعرت بهول الملاحظة .. وتساءلت : أيصعب على وزارة الثقافة أن تتبنى مشروعاً لعل ثلاثين أو أربعين أو خمسين تمثالاً لمجموعة من كبار أبناء هذا الوطن وتتعدد نسخهم بحيث تمتلئ بها ميادين القاهرة وعواصم المحافظات كشهادة لنا جميعاً (أو لمعظمنا) بأننا من أفراد المجموعة الأولى التي تحتفي بالمتميزين من أبناء مصرَ وتكرمهم وتشعر بالفخر لكونهم من أبناء نفس الوطن . وكلّي يقين أن الحياة الفنية في مصرَ تنخر بمثاليين مبدعين يملكون القدرة الفنية الكاملة

على إتحاف الوطن بهذا العدد من التماثيل لبعض أبناءه العظماء بما يدفع تهمة يرددها البعض عنا وهي أننا (أو أن بعضنا) أصبح لا يطبق نجاح الناجحين وتميز المتميزين وتألّق النوابغ المبدعين ، كما أن مشروعا كهذا سيكون مساهمة فعالة في تربية الأجيال الجديدة على حب وتقدير وتقديس العظمة الإنسانية والتي هي محرك قطار التقدم ، فبدون المتميزين وبسيادة العاديين يسير المجتمع في طريق لا نحبها لوطننا ولا نرضى أن تكون هي المكونة للمناخ العام للأجيال الجديدة .

إن فوز العالم العبقرى أحمد زويل فرصة طيبة لأجهزة الثقافة في مصر لإحياء الشعور العام بحب وتقدير وإكبار وإجلال وتقديس العظمة بكل أشكالها وألوانها ، كما أنها فرصة لمؤسسة التعليم للإهتمام بهذه القيمة العظيمة وإعطاءها ما تستحقه من الأهتمام في بعض برامج التعليم حيث نغرس في نفوس الأجيال الجديدة القدرة على قبول واحترام وتقدير التميز بعد أن عاثنا طويلاً من التلاميذ الشياطين لمدرسة أعداء النجاح في واقعنا خلال عقود لا تقل عن أربعة نشر فيها هؤلاء التلاميذ النجباء (أرواح مدرستهم) في جو حياتنا العامة سموماً عديدة تمثلت في مبادرة العديدين بإلقاء الطين على كل من يخالف أنماط العاديين من الناس دون أن ينتبهوا لأن مجتمعاً لا يضم إلاّ العاديين هو مجتمع لا قدرة له على تحقيق أي غد أفضل .

- ١٤ -

التقدم التكنولوجي بين "الإمكانيات"  
و"الإدارة".



بقدر ما أثار فوزُ العالم المصري الفذ أحمد زويل بجائزة نوبل من فرج غامرٍ في كل ربوع مصر بقدر ما أثار من تساؤلاتٍ عن البحث العلمي والتقدم التكنولوجي في مصرَ . ورغم أن الكثيرَ قد قيل في هذا المجال ، إلا أن الظروفَ قد سمحت لي بأن أستمع إلى وجهتي نظرٍ في يومٍ واحدٍ في هذا الشأنَ أعتقدُ أنهما يلخصان كل الآراء التي يمكن أن يقال في هذا المجال ، كما أنني (مع كل التقدير والاحترام لأصحاب هاتين النظريتين) أعتقدُ أن أحدهما "خطأ مطلق" والثاني "صواب بحت" . أما الرأي الأول فيقولُ أصحابُه أن كل ما ينقصنا لكي نكون في المقدمة -عالمياً- في مجالات البحث العلمي والتطبيقات التكنولوجية التالية على مرحلة البحث وبهدف إقامة همزة الوصل بين (عالم الأبحاث) و(عالم التطبيقات) يكمن في أمرٍ واحدٍ هو "الإمكانيات" . أما وجهة النظر الأخرى فقد قال صاحبُها أن المشكلة لدينا تكمن في مناخ (أو بيئة) البحث العلمي وافتقارها لروح عمل الفريق وغياب الإطار المؤسسي الذي يخدم ويدعم أدوار الباحثين .

وفي اعتقادي ، ومن خلال تجربة طويلة في عالم الإدارة ، فإن التحجج بنقص الإمكانيات هو أمر يندفع البعض إليه بسبب الشعور العاطفي (المفهوم وإن كان غير صحيح) بأن ذلك السبب ينفي عنّا مسئولية وضعنا الحالي في مجال البحث العلمي والتطبيقات التكنولوجية .

ورغم أن هناك عشرات الأمثلة التي تستقى من الواقع تؤكد أن هناك بلدان أقل منا في متوسط دخل الفرد وذات مشاكل اقتصادية عارمة إلا أنها سبقتنا في مجال البحث العلمي وتطبيقاته التكنولوجية ، إلا أنني سأكتفي بمثال واحد هو "الهند" وما أحرزته من تقدم علمي رائع في مجالين محددين هما البحوث الذرية (وهو التقدم الذي قاد الهند لكي تصبح إحدى القوى النووية في العالم) ثم في مجال الحاسبات الآلية وبالتحديد تصنيع مبرمجيات الكمبيوتر وهو الذي أصبحت الهند ثالث أكبر دولة مصدرة فيه وينتظر أن تصبح الدولة الثانية في العالم (وراء الولايات المتحدة) في نهاية السنة الحالية .

نحن هنا أمام دولة تعاني من تدنى مستوى دخل الفرد ومن جبال من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية ومن نقص هائل في الإمكانيات المالية ، ومع ذلك فإنها تحقق نجاحاً لا ينكر في مجالين محددين يقوموا على تقدم البحث العلمي وهما مجال الذرة ومجال مبرمجيات الكمبيوتر .

ولا شك أن هذا المثال وحده (وإن كانت هناك أمثلة أخرى مشابهة عديدة) ينسف حجة القائلين بأن كل ما ينقصنا لكي تكون لدينا قاعدة بحث علمي متقدم وفَعَال هي الإمكانيات .

والحقيقة أن القول بأن نقص الإمكانيات هو السبب في تخلفنا عن إيجاد قاعدة بحث علمي متقدم ليس فقط "خطأ" في التحليل وإنما تسبباً مع "ثقافة التبرير" وعدم الرغبة في ممارسة القدر اللازم من النقد الذاتي . فالحقيقة أن ما ينقصنا هو وجود نظم عمل عصرية في مجالات البحث العلمي في ظل نظم إدارة حديثة توفر ما يلزم من عناصر النجاح وفي مقدمتها احتضان أصحاب القدرات العالية وتنمية روح العمل في فريق واستئصال شأفة محاربة الموهوبين وتفريغ دنيا البحوث العلمية من قيم الوظيفة العمومية التي سادت فيها خلال العقود الأخيرة .

نحن إذن بصدد "مشكلة إدارة" قبل أن نكون بصدد "مشكلة إمكانيات" . وسوف يكون من اللازم أن نحلل "عناصر المشكلة الإدارية" التي قادتنا لما نحن عليه الآن من تأخر في مجالات البحث العلمي ، وأن تكون لدينا شجاعة الاعتراف بأنه بدون تشخيص العطل وتغيير المناخ العام السائد في مجالات البحث العلمي ، فإنه سيكون من المستحيل تجاوز الأوضاع الحالية . ولا بد هنا أن نعهد لعيون خارجية (وإن كانت مصرية) بعملية تشخيص العطل ووصف سبل العلاج ، إذ أن المتغصنين في واقع بيئة البحث العلمي المحلي سيكون من الصعير عليهم وصف المشاكل وطرح الحلول لما يمكن أن يجلبه ذلك لهم من حرج لكونهم رؤوسين (إدارياً) لمن سيكون النقد موجهاً لهم بشكل أو

بآخر . ولا يعني ذلك أن علماء الداخل . غير قادرين على وصف  
المشكلة وأسبابها وسبل علاجها ، وإنما أعني فقط أن الحرج بالنسبة  
للعلماء المصريين بالخارج سيكون أقل - وهو أمر لا يمكن تجاهله .

- ١٥ -

تأملات "ثقافية" في جنازة الملك  
الحسين .



اتفقت الآراءُ على "الذهول" من حجم إهتمام العالم بوجهٍ عامٍ والعالم الغربي بوجهٍ خاصٍ بالأيام الأخيرة للملك حسين ثم موته وجنازته الفريدة. ولكن في المقابل، اختلفت الآراءُ في تفسير هذه الظاهرة وتباينت وجهاتُ النظر إلى أبعد حدود التباين. فالبعضُ أرجع تلك الظاهرة إلى إهتمام العالم بالدور الأردني في الشرق الأوسط، وهو أضعف الآراء قاطبة، لأن الوزن الإستراتيجي للدور الأردني اقل - بكثيرٍ - من الوزن الإستراتيجي لأدوار كل من مصر وإسرائيل وسوريا. ولا يعني ذلك "انعدام" أهمية الدور الأردني، وإنما يعني أن هذا الدور أصغرُ بكثيرٍ من حجم الاهتمام العالمي والدولي (والغربي بوجه خاص) بمرض وموت وجنازة الملك حسين. وهناك من قال بأن الملك حسين كان حليف الغرب، وأن ذلك التحالف هو الذي أغرى بتلك الحفاوة البالغة من الغرب بمرض وموت وجنازة الملك حسين. وهذا الرأي (وإن كانت له وجاهته ومساهمته في الظاهرة التي يتناولها في هذا المقال) هو رأي غير سليم بشكل تام، لأن العديد من الحكام حلفاء الغرب قد ماتوا دون أن يحظوا باهتمام مماثل للاهتمام الذي حظي به الملك حسين بن طلال في مرضه الأخير وموته وجنازته التي شغلت أكثر محطات التليفزيون العالمية لعشرات الساعات المتتالية بل ودرجة أن قناة تليفزيونية شهيرة وعالمية قناة "سي - إن - إن" استمرت في تقديم جنازة الملك حسين لأكثر من ١٢ ساعة دون انقطاع وهو ما لم يسبق حدوثه حتى بالنسبة لوقائع وأحداث على أعلى درجات الأهمية.

فما هو التفسير الحقيقي لهذا الاهتمام المذهل وغير المسبوق ؟

يعتقد كاتبُ هذه السطور (وعلى أساس تجربة عمرها أكثر من عشرين سنة من الحياة والتعامل مع العقل الغربي من خلال عمله في واحدة من أكبر المؤسسات متعددة الجنسية) أن الكلمة التي أدلى به أحد الساسة الأمريكيين المعروفين وهو في نفس الوقت منظر استراتيجي عالمي معروف - هذه الكلمة التي أدلى بها عقب جنازة الملك حسين تحمل في طياتها مفتاح هذا اللغز . فقد قال هذا السياسي والمنظر الاستراتيجي العالمي المعروف (أن الملك حسين ربما يكون السياسي العربي الوحيد الذي كان (أي المتحدث) يشعر أنه يفهم حديثه وكلامه وآراءه فهماً كاملاً وبوضوح) . ورغم أن العبارة المذكورة قدّر غير خفي من المبالغة ؛ فإن المعنى يبقى واضحاً .

لقد ذكرتني هذه العبارة ذات المعنى العميق للغاية بمئات الاجتماعات التي كنت أشارك فيها (ضمن آخرين من الإدارة العليا لإحدى المؤسسات الاقتصادية الغربية) مع مسؤولين كبار في أكثر من بلد عربي ، وكيف كان كل طرفٍ يعتقد أنه يفهم الطرف الثاني ، ولكن ما أن تنتهي الاجتماعات وتبدأ مرحلة المتابعة والتنفيذ حتى يتضح أن الفهم المزعوم لم يكن إلا سراباً محضاً ، وأن كل طرفٍ قد فهم شيئاً مختلفاً . ومع مرور الأعوام ، أصبحت أدرك النقاط التي يبدأ فيها فهم

كل طرف في الاشتقاق والابتعاد عن الفهم الذي يتكون في عقل ومخيلة الطرف الآخر . وأصبحت - بمرور الزمن - أقدر على إيقاف الحوار وطرح أسئلة على الطرفين تظهر بوضوح - من خلال الإجابات - أن الفهم متباين وأن ما يحسبه الطرفان "تفاهماً" هو أمر وهمي ليس له أي وجود حقيقي . وربما من خلال إتقان هذه الجزئية أصبح بوسع كاتب هذه السطور أن يقوم بمهمة كبيرة لقراءة عشر سنوات تقوم في الأساس على معرفة الاحتياجات الاستراتيجية والممكن وغير الممكن لطرفي المشروعات العلاقة التي كانت محور هذه العلاقات .

إستعادت الذاكرة عشرات الصور التي كان فيها "العقل الغربي" يفهم - من نفس الحوار والمناقشة - شيئاً مختلفاً تماماً عما يفهمه "العقل العربي" . وقد استغرقتني - بعد ذلك - محاولة فهم جذور هذا التباين لسنوات . وخلصت لحقيقة أن استعمال اللغة بين العقل الغربي والعقل العربي مختلف إلى أبعد الحدود . كذلك فإن اختلاف مكونات الثقافة (من تاريخ إلى دين إلى عشرات المناطق الأخرى) يساهم بقوة في خلق هذه الظاهرة : ظاهرة عدم الفهم المشترك لنفس الكلام والمواقف والآراء بين العقل الغربي والعقل العربي . وقد درجت على تسمية هذه الظاهرة بالجوة الثقافية بين العقلين : الغربي والعربي . فالظاهرة في أساسها ظاهرة ثقافية (بالمعنى الواسع للثقافة) .

ولا شك عندي أن الموضوع الساخن الذي أثير ثقافياً منذ

سنوات قليلة عن "صدام الحضارات" هو موضوع بالغ الاتصال بهذه الظاهرة - ظاهرة الفجوة الثقافية بين العقلين : الغربي والعربي . وكما قلت في محاضرة دعائي لها معهد العلاقات الخارجية الألماني (في مايو ١٩٩٨) فإن التساؤل عن مستقبل العلاقة بين "الحضارة الغربية" والحضارة العربية أو الإسلامية هو في أساسه سؤال عن هذه الفجوة الثقافية . فإذا عملت البشرية على تفهم مكونات الاختلاف ، كانت النتيجة تقلص (وليس اختفاء) الفجوة الثقافية . وبالعكس ، فإذا ظلت البشرية مهملة لهذه الظاهرة ، فإن الفجوة الثقافية سوف تزداد اتساعاً . وحسب السيناريو الأول ، فإن التعايش بين الحضارات سوف يسود ، بينما سيؤدي السيناريو الثاني لصدام مؤكد بين الحضارات . وهنا ، فإن من الواجب تذكر أنه حسب فهم الفيلسوف الفرنسي الشهير سارتر - لا يوجد شيء اسمه المستقبل ؛ المستقبل هو نتيجة ما نصنعه الآن .

تذكرت كل ذلك وأنا أتأمل ظاهرة جنازة الملك حسين ، لكونها التجسيد الحقيقي لحالة نادرة لم تكن هناك فيها فجوة بين العقل العربي (ممثلًا في الملك حسين) والعقل الغربي (ممثلًا فيمن تعاملوا معه عبر عقود الزمان) من الغربيين الذين وجدوا في تعاملهم معه دفناً ثقافياً منبعه عدم وجود تلك الفجوة الثقافية - والفضل الأول والأخير هنا للتكوين العقلي والثقافي للملك حسين .

ولا شك عندي أن الكثير من حالات ومواقف التآزم في العلاقات السياسية والاقتصادية بيننا وبين العديد من الجهات الأمريكية والأوروبية إنما يتصل اتصالاً وثيقاً بظاهرة الفجوة الثقافية التي أشورت إليها آنفاً. كما أن الكثير من التعاطف والتقارب السائد بين إسرائيل وتلك الجهات إنما يرجع لعدم وجود هذه الفجوة الثقافية . ولا شك أيضاً عندي أن شكل القيادات السياسية والاقتصادية والإدارية التي سنقود حياتنا العامة في المستقبل سوف يحدد نصيبها من النجاح قدر تمكنها من معرفة وفهم ثقافة (ومنهج تفكير) الحضارة المتربعة حالياً على عرش قيادة العالم . وسيكون من العبث المحض أن يفهم البعض أنني أدعو للإيمان ما يؤمن به الغربيون وإلى اعتناق وجهات نظرهم في العديد من الأمور ، فذلك لم ولا يمكن أن يكون جوهر ما أقصد إليه . فقصدي يتعلق بفهم مكونات العقل الغربي ، وهي مسألة قائمة بذاتها ومستقلة عن تبني وجهات نظر الغرب ، لا سيما وأن تعبير "وجهات نظر الغرب" هو تعبير غير علمي ، فلا توجد وجهة نظر واحدة للغرب في أية مسألة من المسائل ، ولكنني أتحدث عن معرفة عميقة بنشأة وتكوين العقل الغربي ومناهجه في الوصول إلى الآراء . وأكرر أن المفيد هنا (وهو المتوفر لمعظم الشخصيات الإسرائيلية) هو المعرفة العميقة بنشأة وتكوين وآلية عمل العقل الغربي ومناهجه في التفكير والتحليل والتبرير - وليس المهم هو الاتصياح لنتائج كل ذلك وللآراء ووجهات النظر المنبثقة عن كل ذلك .



- ١٦ -

هل فهم هذا مستحيل .. ??



كان اختياري أن يخلو هذا الكتاب من مقالاتي التي دعيت  
لحتمية الوصول لتسويات سريعة للصراع العربي الإسرائيلي حتى  
نتفرغ لبناء الداخل المهترى<sup>٤</sup> . وذلك لأنني لا أستطيع أن أنشر كتاباتي  
في هذا الموضوع دون أن أنشر الكتابات التي رد البعض بها . وإذا  
فعلت ذلك فساكون (بنشري للمقالات التي ظن أصحابها أنهم يردون  
على كتاباتي) أساهم في تدهور أسرع للتحضير والعقلانية في حواراتنا  
وأقدم ملقاً إضافياً للمكتبة الغوغائية والذهمانية فسي حياتنا الثقافية  
المعاصرة . لذلك فإنني أكتفي بنشر مجموعة من النقاط الرئيسية بنفس  
نصها الذي نشرت به في جريدة الأهرام كخاتمة لحوار كنت أقول فيه  
أشياء ويرد الآخرون على أشياء لم أقلها .

وفيما يلي هذه النقاط :

أولاً: أن الحق العربي في الصراع العربي الإسرائيلي هو  
الحق القوي الثابت والذي كان من الممكن لعقلاء أن  
يدافعوا عنه بأساليب حضارية وبلغية يفهمها العالم  
المتقدم ، إلا أن القضية العادلة والحق الساطع لم يجدا  
(لسنوات طويلة) إلا أشد المحامين خيبة لتمثيل هذا  
الحق أمام العالم ، حتى جاء أنور السادات وأخذ العرب  
من "درب الصراخ" إلى "درب العقلانية" . وقد واصلت  
مصرُ السير على هذا الدرب .

ثانياً : أن إيماني بأن التاريخ لا تحكمه مؤامرة شاملة وكاملة تحرك كل الأحداث ، لا يعني أنني أرفض وجود مؤامرات في التاريخ . ولكنني أؤمن أيضاً بأن ما يجب أن يُسمى (صراعاً) يسميه الكثيرون (مؤامرات) . وخلاصة وجهة نظري هنا أن مسار التاريخ لا تحركه مؤامرة متكاملة الأطراف وإن وجدت مؤامرات عديدة في الحياة إلا أن الصراع (وليس المؤامرة) هو من طبائع الأشياء ولن تخلو منه الحياة في أي يوم من الأيام .

ثالثاً : أن الإيمان المطلق بوجود مؤامرة متكاملة تحرك التاريخ ينتهي بالمؤمنين بذلك لدرجة عالية من السلبية . أما المؤمنون بالصراع ، فإن بوسعهم أن يتعلموا مفردات وقواعد الصراع بل ولغة الصراع . وأكبر دليل على ذلك اليابان التي لعبت لعبة الصراع بمفرداتها فأجادت وتفوقت . ويُقال نفس الشيء على دول جنوب شرق آسيا ، فقد قادها الصراع منذ سنتين إلى نكسة كبيرة إلا أنها اليوم وبعد عامين فقط قد تجاوزت النكسة لأنها أدركت أنه صراعٌ فلعبت بمفردات الصراع وتجاوزت النكسة بفضل تملكها في المقام الأول لأدوات خوض الصراع (وهي أدوات تتدرج تحت الأفعال

المنبثقة عن فكرٍ ورؤيةٍ وليس الأقوال المنبثقة عن  
غضبٍ وانفعالٍ .

رابعاً : أن الصراع العربي الإسرائيلي من أكبر وأهم أشكال  
الصراع الحضارية في الزمن الراهن ، وأنه صراعٌ  
يربح فيه من يملك مكنٌ وأدوات ومفردات الصراعات  
الحديثة لا من يملك الحناجر المدوية . وهنا فإن إحراز  
أي إنجاز في هذا الصراع مرهونٌ بوجود مجتمعٍ قوي  
في الداخل قبل أي شيءٍ آخر .

خامساً : أن "قوة الداخل" لا يمكن تصورها إلا في ظلِّ توفر  
ثلاثة أمورٍ أساسية هي : "تنمية اقتصادية" حقيقية  
وواسعة تكونُ هي أساس تنمية اجتماعية وسلام  
اجتماعي ووجود طبقة وسطى عصرية وقوية  
وواسعة . وثانياً حياة ديمقراطية متأصلة تؤدي إلى  
دارونية اجتماعية أي تفاعل اجتماعي يدفع بأفضل  
أبناء وبنات المجتمع إلى المواقع الرئيسية التي  
تساهم في صنع الواقع والمستقبل . وثالثاً جو ثقافي  
عام ونظام تعليمي تكون "الحدثة" هي محوره  
الأساسي ، بما يضمن الإتصال الوثيق اللازم  
بالحركة العلمية وبمسيرة التمدن الإنسانية .

سادساً : عند توفر الشروط الثلاثة (التنمية الاقتصادية والحياة الديمقراطية والجو الثقافي والتعليمي المرتبط بالحدثة) فإن ذلك يؤدي لوجود طبقة وسطى عصرية وواسعة وقوية هي التي تفرز العناصر البشرية التي تتعامل مع الصراعات الخارجية تعاملات يمكن أن تكون ناجحة .

سابعاً : أن أي تركيز على النجاح في صراعات مع "الخارج" سوف يقود إلى "فشل كامل" (كما حدث أكثر من مرة في الماضي) طالما أن "الداخل" لم يصل (عن طريق التنمية والديمقراطية والحدثة) للقوة التي تسمح بالنجاح في صراعات مع الخارج .

ثامناً : أن الذين لن يكون بوسعهم ممارسة عملية نقد ذاتي للكيفية التي تعامل بها "العرب" مع الصراع العربي الإسرائيلي لن يكون بوسعهم إلا تكرار تكبات ونكسات الماضي . فإذا لم نقم بهذه العملية (النقد الذاتي) فسنكرر المنهج بما يكفل تكرار النتائج (تكبات ونكسات) .

تاسعاً : أن مهمة المثقفين في مجتمع كمجتمعنا أن يعمقوا الرغبة في الاتجاه بخصومات الماضي صوب نفس

الاتجاه الذي سار الألمان والفرنسيون تجاهه بعد سنة ١٩٤٥ ، دون أن يعني ذلك "الانبطاح" أو "محو التاريخ" ، وإنما يعني وجود إرادة حقيقية وقوية لأن تكون مشاغل المستقبل متعلقة بالبناء لا بالحرب والدم .

عاشراً : أن من أهم مهام المثقفين أن يواجهوا النزعات الداخلية التي ترمي للنظر للعالم الخارجي وكأنه صفوف متراسة من الذئاب التي توشك أن تنقض علينا ، فهذا من جهة "غير صحيح" ومن جهة ثانية فإنه أمر من شأنه أن يأخذنا لعزلة حضارية قد تناسب بعض الأصوليين ولكنها لا يمكن أن تناسب معظم الفرق الأخرى من المثقفين المصريين (وفي مقدمتهم اليساريون) .



- ١٧ -

هويتنا .. بين البقاء والزوال .



عندما نخر سوسُ الفشلِ في بنيانِ الهيكلِ الإشتراكي الذي كان يعرف بالكتلة الشرقية بزعامة ما كان يسمى بالإتحاد السوفيتي وهوى الهيكلُ مرةً واحدةً مخلقاً الدنيا من بعد ذلك غير الدنيا قبل " السقوط الكبير " ؛ وجد الناسُ أنفسهم في عالمٍ جديدٍ . وفي هذا العالم الجديد لم تعد هناك قوتان عظيمتان ولم يعد هناك منهجان في كل شيء كما كان الأمرُ من قبل . ومن رحم هذا الواقع الجديد (واقِعُ إنتهاء الحرب الباردة بسبب موت أحد اللاعبين بالسكتة المخية المفاجئة) بدأنا نسمع عباراتٍ مثل (النظام العالمي الجديد) و (العولمة) إلى جانب مصطلحات أخرى مثل الجات (وإن كان المصطلح في حد ذاته قديماً إلا أن الواقعَ الجديد بعثه بعثاً جديداً) .

وخلاصةُ القول ، أن قادة العالم الجديد الذين وجدوا أنفسهم بلا منافسٍ بدأوا محاولة تنظيم العالم وفق قواعدٍ يرونها سليمةً . ومن هذه القواعد ، فتح الأسواق إلى أبعد الحدود أمام السلع والمنتجات والخدمات من أي مكانٍ لأي مكانٍ دون " الحماية القديمة " التي عاشت في ظلها الدنيا سنواتٍ طويلة . ومع الرغبة في الوصول بالمنافسة الإقتصادية إلى أبعد الحدود وإزالة الحواجز بدأ الحديثُ عن (العولمة الثقافية) . فكما أن " التفاعلات " ستكون بلا حواجزٍ من الناحية الإقتصادية ، فإن الثقافات ستتعامل مع بعضها البعض أيضاً بشكلٍ مفتوحٍ لم يسبق له مثيل (أو هكذا يظن البعض) .

وعلى الفور وجد من يرى في ذلك كل الخطر على وجود مجتمعاته الإقتصادية ، وهو خطر حقيقي لا يمكن إنكاره ولكن (للأسف) لا يمكن أيضاً إغلاؤه وإنما يمكن التعامل معه إما بكفاءة وهو ما يؤدي للنجاح أو التعامل معه بكسل (مع الإكتفاء بالشكوى والعويل) وهو ما يؤدي لعواقب وخيمة للغاية . وليس الجانب الإقتصادي من هذا الوضع العالمي الجديد هو ما يهمنا في هذا المقال ، فما أكثر ما كتبنا عنه في غير هذا الموضع . وإنما يهمنا البعد أو الجانب الثقافي لهذا الوضع الذي بدأ يسود أو ينتشر في العالم بأسره منذ بداية عقد التسعينات وهو ما واكب سقوط ونهاية الكتلة الشرقية (الإشتراكية) . ففي واقعنا المصري كثيرون يسيطرون عليهم خوف مهول من أثر التعاملات الواسعة مع العالم الخارجي على خصوصياتنا الثقافية والتي في مجملها تتكون " هويتنا " . وهذا ما أريد أن أسلط الضوء على جوانبه في هذا المقال :

#### \* معالم ومصادر خصوصياتنا الثقافية :

من الأمور التي كان ينبغي أن تكون واضحة وضوح الشمس في كبد السماء في يوم صافى أننا عرب (إلى درجة بعيدة ولكن ليس بشكلٍ مطلق) وأننا من أبناء شرق البحر المتوسط (لدرجة بعيدة ولكن ليس بشكلٍ مطلق) وأننا جزء من الحضارة الإسلامية (لدرجة بعيدة ولكن ليس بشكلٍ مطلق) وأننا إلى جانب ذلك قد دخل في تكويننا بشكل لا ينكر (بعد مصري قديم) و (بعد قبطني) ... وأن نتاج كل ذلك أن "

البعد العربي " بعدَ أصيل من أبعاد هويتنا ، فأدبنا كله عربي .  
 ولكن الأمر لا يصل إلي أن نكون (عرب فقط) ... ولا أدل على ذلك من  
 البون الشاسع بين (المصري) و (القطري) على سبيل المثال .  
 وبالمثل ، فإننا تأثرنا بشدة بموقعنا الجغرافي في شرق البحر  
 المتوسط ، دون أن يؤدي ذلك لأن نكون صورة كربونية من الآخرين  
 الذين يعيشون أيضاً في شرق البحر المتوسط . أما تأثرنا بالحضارة  
 الإسلامية فمن العبث إنكاره ؛ ولكن من العبث أيضاً القول بأننا - من  
 حيث الهوية - مجرد "مسلمين" ولا شيء آخر . فإن المكون الإسلامي -  
 على أهميته ووضوحه - مجرد بعد أساسي من أبعاد أخرى .  
 فالمصري ليس صورة من الإبراتي والباكستاني لمجرد  
 الإشتراك في البعد الإسلامي . ولا شك أن المكونات الأساسية  
 للشخصية المصرية قد تأثرت بمصر القديمة (إذ أنه من غير العلمي  
 والمنطقي إنكار أثر ثلاثين قرناً من التاريخ المصري القديم) كما أن  
 هذه المكونات قد تأثرت بالحقبة المسيحية ، إذ أنه من المستحيل إنكار  
 أثر ستة أو سبعة قرون من " مصر المسيحية " وهكذا ، فإن هويتنا  
 هي " هوية مصرية " تدخل الأبعاد العربية والبحر متوسطة والإسلامية  
 والمصرية القديمة والمسيحية في صناعة وصياغة مادتها الأساسية بما  
 يعني الاتفاق (إلى حد ما) مع المشتركين في تلك الأبعاد دون أن نصل  
 لحد (الذويان) في تبار واحد من هذه التيارات . وليس في ذلك أي  
 عيب أو خطأ لأن ذلك هو محصول وثمرة التاريخ والجغرافيا وهو

محصول حتمي وثمرة من غير المنطق إنكارها .

\* الخصوصيات الثقافية أقوى من أن تذوها رباح التعامل مع الآخرين:

وإذا كان ذلك كذلك ، فإن " هويتنا " ليست نتاج عوامل مؤقتة أو عابرة أو سطحية ، وإنما هي نتاج جذور طويلة وبعيدة وضاربة في الزمان والمكان . وبالتالي ، فإن من يتصور أن تلك الهوية أو بتعبير آخر " الخصوصية " أو " الخصوصيات الثقافية " يمكن أن تزال أو تمحى أو تطمس بفعل مستجدات هي من طبائع الزمن والتجديد يكون واهما للغاية . فإن الفهم الصائب لبنية وتكوين " الهوية المصرية " يجعل المرء يدرك قدر " التركيب " وكثافة الطبقات المكونة لهذه الهوية ومدى إتصال كل ذلك بالزمان (المسيرة التاريخية) والمكان (حقائق الجغرافيا) . وهو ما يجعل القول بإمكانية أن تقوم المعاملات الحديثة المفتوحة مع العالم الخارجي كنس معالم خصوصياتنا الثقافية المكونة لهويتنا يبدو كمزاح سخيف لا أساس له من العلم والمنطق . وبإختصار ، فإن كل مصري يحمل من " الطبقات " المكونة لهويته آلاف الرقائق التي تنتسب لكل الأبعاد المذكورة : العربية والبحر أوسطية والإسلامية والمصرية القديمة والمسيحية ، وأن إختلاف درجات وجود كل نوع من هذه الرقائق لا ينفي قدر " التركيبية " في الهوية المصرية .

\* الخصوصيات الثقافية ذات طبيعة ديناميكية أي غير إستاتيكية :

ورغم ما ذكرت ، فإن الاعتقاد بثبات أو إستاتيكية الخصوصيات الثقافية هو أمرٌ على أعلى درجات الخطأ والإختلاف مع طبيعة مكونات ورقائق الخصوصية الثقافية . فرغم قلبي بأن هذه المكونات والرفائق ذات جذور بعيدة في الزمان (التاريخ) والمكان (الجغرافيا) فإن خصوصيتنا الثقافية كانت ولا تزال في عملية تغييرٍ بطيئةٍ مستمرةٍ يحدثها واقعُ أن الزمان (ومحتواه) يتغيران ، ولكنها عمليةٌ بطيئةٌ وتستغرق أزماناً طويلةً . ومعنى هذا الكلام أننا وإن كنا لثنا (خصوصيات ثقافية) هي أساس هويتنا إلا أن الواقع يؤكد أن شكل وطبيعة وملاح هذه الخصوصيات اليوم في مستهل القرن الحادي والعشرين تختلف عنها في مستهل القرن التاسع عشر ، وهي وتلك يختلفان عن شكل وطبيعة وملاح خصوصياتنا الثقافية في مستهل القرن السادس عشر ... وهكذا دواليك .

ورغم معرفتي أن الجو الثقافي العام في مصر قد أصبح أسيرَ (البعد الواحد) في أمورٍ عدة ، إلا أنني أجاسر وأقول أن خصوصياتنا الثقافية تعرف في آن واحد طبيعتين ... طبيعة الثبات أو ما يشبه الثبات ... وطبيعة التغير الكمي البطيء الذي يؤدي إلى طريق التراكم لتغيرٍ كفيّ بطيءٍ أيضاً . فهناك ثبات (أو شبه ثبات) مع تغيير (أو شبه تغيير) في آن واحد .

### \* الخصوصيات الثقافية بعضها إيجابي وبعضها سلبي :

كذلك من غير العلمي أو المنطقي أن نعتقد أن خصوصياتنا الثقافية كلها إيجابية . فهناك العديد من مفردات خصوصياتنا الثقافية " إيجابي " وهناك العديد من مفردات خصوصياتنا الثقافية " سلبي " . وإذا كانت الأمثال الشعبية مرآة (من مرايا عديدة) للخصوصيات الثقافية والهوية ، فإن مراجعة مئات الأمثال الشعبية يؤكد وجود معالم إيجابية وإلى جوارها معالم سلبية وهذا أمر منطقي في ظل التجربة المصرية التاريخية وما إعتراها من مراحل كان من الحتمي أن تنتج السلبي إلى جوار الإيجابي .

### \* درس التجارب الآسيوية والخصوصيات الثقافية :

تمتلئ عقول وصدور الكثيرين من أبناء هذا الوطن برعب من آثار التعامل الواسع مع العالم الخارجي والذي يرون أنه أصبح كالطوفان الذي يصعب إيقافه ، فهو من طبائع ومعالم وثمار المرحلة التاريخية الحالية . وجوهر هذا الرعب هو الخوف من ضياع الخصوصيات الثقافية لنا وبالتالي ضياع الهوية أمام خصوصيات ثقافية أخرى وافدة من العالم الأكثر تقدما وقوة وثراء . ورغم يقيني بأن خصوصياتنا الثقافية هي أمور أعمق من أن تكنسها التعاملات مع الخارج وأن جذورها عميقة وضاربة في تربة الزمان والمكان وأن " نعتقد التركيبة " التي من مجملها تتكون خصوصياتنا الثقافية يجعل

القول بإمكانية ضياع خصوصياتنا الثقافية " مزحة سخيفة " كما قلت  
آنفا ، فإني أود أن أدعو هؤلاء "المرعوبين" لدراسة أحوال اليابان  
وعدد من دول شرق آسيا التي تعاملت على أوسع نطاق مع الحضارة  
الغربية بشقيها الأوروبي والأمريكي وأخذت العديد من أنماط العمل  
الصناعي والخدمي والتجاري من هذه الحضارة الغربية ودخلت في  
تبادلات هائلة معها ، ومع ذلك فإن الخصوصيات الثقافية الآسيوية بقيت  
محتظة بذاتها بل وتم توظيف عدد كبير من هذه الخصوصيات  
الإيجابية لتصبح أداة تميز وتفوق في تلك المعاملات والمبادلات  
الواسعة بين الآسيويين والأوروبيين والأمريكيين . بل إن تجربتي  
الواسعة في التعامل مع جنوب شرق آسيا تجعلني أجزم بأن أثر هذا  
التعامل الواسع مع الآخرين لا يعدو أن يكون مجرد واحد على ألف من  
الخصوصيات الثقافية لتلك البلدان (رقيقة واحدة وأفدة إلى جوار ألف  
رقيقة من الرقائق الأصلية) . وأذكر أنني في رحلة بالقطار ذات يوم  
من طوكيو إلى إحدى المدن اليابانية القديمة بدأت أشعر بعد دقائق أنني  
أدخل بلدا مختلفا ، فالآثار المعدودة والمحدودة للتعاملات اليابانية  
الواسعة مع العالم الغربي أخذت تتلاشى وفي المقابل أخذت تبرز  
بوضوح معالم المكان الأصلية والتي تنطق كلها بثبات الخصوصيات  
الثقافية اليابانية أمام المؤثرات الخارجية ، وإن كان ذلك لا ينفي أن  
هناك في المؤثرات الخارجية ما هو إيجابي وأفضل ومن الحكمة تبنيه .

\* هل يوسع الموجة الأمريكية محو خصوصياتنا الثقافية ؟ :

وإذا كان " رعب " الخائفين على خصوصياتنا الثقافية من الزوال والإتكسار أمام الخصوصيات الثقافية الوافدة يتمحور خوفه أساساً من " أمركة " هويتنا ، فإن الواجب يحتم أن نقف أمام هذه الجزئية ملياً ونتساءل : هل حقاً أن يوسع " الثقافة الأمريكية " أن تستأصل خصوصياتنا الثقافية وتحل محلها ؟ سؤال قد يخيف البعض ، أما أولئك الذين يعرفون أمريكا وتاريخها وخصوصياتها الثقافية فلا يملكون إلا السخرية من هذا الإحتمال الوهمي . فإذا كانت ثقافة بريطانيا العتيقة لم تمنح خصوصيات الهند الثقافية رغم وجود بريطانيا قابعة على صدر الهند أربعة قرون ، مع ما لبريطانيا من ثراء في الخصوصيات الثقافية ، فهل تستطيع أمريكا التي لا تملك جزءاً على ألف جزء من المحصول الثقافي البريطاني أن تمحو خصوصيات الغير الثقافية وتحل محلها الخصوصيات الثقافية الأمريكية ؟! وهل يمكن أن يكون التخوف من ثقافة الهامبرجر والكوكاكولا والبيتزا خوفاً جاداً يستند إلى أسباب قوية ؟ أم انه أيضاً مزاح سخيف ؟! إن أمريكا (وإسرائيل أيضاً في هذا الشأن) دول تحتاج إلى قرون قبل أن تكون لها هي نفسها خصوصيات ثقافية قوية يمكن لها أن تؤثر في الخصوصيات الثقافية للآخرين .

\* هل يوسع الثقافة العبرانية ابتلاع خصوصياتنا الثقافية ؟ :

وإذا كان من المستحيل في نظرنا ان تبتلع أمريكا الآخرين

ثقافياً (لأنها لا تملك مؤهلات هذا الإبتلاع ولأن الأمر أكثر تركيبياً وتعقيداً من هذا التصور الساذج والبسيط والذي يتجاهل حقائق " تركيبية " الخصوصية الثقافية المصرية) فإن نفس الأمر يُقال عن المرعويين من إبتلاع الثقافة العبرية (أو العبرانية) لخصوصياتنا الثقافية . فالخصوصيات الثقافية المصرية نتيجة تواصل تاريخي وجغرافي لخمسین قرناً من الزمان . أما الخصوصية الثقافية العبرية فهي من جهة محدودة الحجم للغاية (بحكم ضآلة أعداد اليهود في العالم) كما أنها تعرضت لإنقطاعات وتوقفات زمنية لا يمكن إنكار أثرها ، ويكفي ما حدث للغة العبرية من ذبول وضمور ثم بعث جديد لا يمكن أن يكون بوسعه إخفاء أثر مراحل الذبول الطويلة . وإن المرء العارف بحقائق الأمور ليتساءل عن حجم (الأدب) و (الشعر) و (الفن) اليهودي والذي يظن البعض أنه قادر على إبتلاع خصوصياتنا الثقافية . إننا هنا بصدد " تل صغير " أمام " جبل هائل عملاق " . وأغلب الظن أن أكثر ما يخشاه العبريون على أنفسهم هو أن يؤدي حدوث سلام في المنطقة لإكتساح الثقافات الأخرى المحيطة بهم لخصوصياتهم الثقافية التي لا يقل نصفها عن خصوصيات متعلقة بثقافة الجيتو ... فإذا زال الجيتو زالت معه نصف الخصوصية الثقافية العبرانية .

## \* العواقب الوخيمة للتقوقع على الذات على الخصوصيات الثقافية :

من سخریات الأمور أن یعتقد الذین یظنون أنهم حراسُ هویتنا وخصوصیاتنا الثقافية أن الحدّ من الإبتفتاح علی العالم الخارجی والحدّ من دخول لعبة الأمم الجدیة المسماة بالعولمة هی أمور من شأنها المحافظة علی خصوصیاتنا الثقافية (أی هویتنا) وحمايتها من الإندثار وإعادة التّشکل وفق معطیات الخصوصیات الثقافية للآخرین بوجه عام ولأمیریکا بوجه خاص . ولا أعتقد أن هناك خطأ فکری أفدح من ذلك . فالذین سیحاولون أن یفعلوا ذلك هم أول المرشّحین لفقدان خصوصیاتهم الثقافية ، إذ أن العزلة الكلية أو الجزئية التي یتوهمون أنها ممکنة سنقود لوهن إقتصادي کامل الأبعاد وهو ما سیقود لمشکلات ومعضلات إجتماعية ستكون هی السبب الأساسی لتعاظم الخصوصیات الثقافية السلبية وإندثار الخصوصیات الثقافية الإيجابية . وبنفس القدر فإنني أؤمن إیماتاً قویاً أن التعامل الحر والمفتوح مع الآخرین وعلی أوسع مدى هو القمین بتزويد الخصوصیات الثقافية لنا بعناصر جدیة لتعظیم الإيجابي منها و تنقیح السلبی .

کل هذا ولم نقل شیئاً بعد عن الإستحالة المادية المطلقة لتحقيق العزلة الكلية أو النسبية التي یتصور البعض أنها ممکنة . فعالمية العلم وثورة الإتصالات والتقدم المذهل فی وسائل الإعلام المخترقة لکل الحدود وجیوش القواعد الجدیة التي ستمنع " الحمائية

الإقتصادية " كل ذلك من شأنه أن يجعل (الحلم بالعزلة الكلية أو النسبية) حلماً مستحيل التحقيق .

\* مصادر هذا " الفرع " من ضياع الخصوصية الثقافية :

" الإنسان عدو ما يجهل " مقولة صحيحة وصائبة إلى أبعد الحدود ، وتنطبق هنا على الذين تمتلئ عقولهم وقلوبهم بالفرع الأسطوري من إندثار هويتنا وضياع خصوصياتنا الثقافية إذا ما إنخرطنا في تعاملات واسعة مع العالم الخارجي (تعاملات إقتصادية وتجارية وثقافية) . فلو كان " المذعورون " من عواقب التعامل الواسع مع العالم الخارجي والذين يعيشون أسرى فكرة ان (الغزو الثقافي) يترصد بنا الدوائر وأن ثقافة الذنب تقف على أبوابنا لتنهش لحم هويتنا وثقافتنا وخصوصياتنا الثقافية ، لو كان هؤلاء الذين يغلب عليهم الذعر والفرع من مغبة ذلك الإنفتاح الثقافي على العالم على دراية واسعة بمفردات كل خلفية من خلفياتنا الثقافية وعلى علم واسع بثقافات الآخرين لما تكون لديهم شعور بالدونية يجعلهم يتوهمون أنهم عرضة لضياع الهوية ونسف الآخرين لمفردات خصوصياتهم الثقافية . إن الجهل يولد الشعور بالدونية (وقد يكون مظهر ذلك شعور زائف بالتمييز يُعبر عنه ليل نهار بمدح الذات) والشعور بالدونية يخلق تلك المخاوف الوهمية والهلاوس بأن الذنب (الآخر) يقف على حدودنا بنية مبيتة لطمس هويتنا ونسف خصوصياتنا الثقافية وإحلال خصوصيات

ثقافية أخرى محلها عن طريق إطعامنا الهامبرجر وجعلنا نشرب الكوكاكولا ... ولا أظن بأن هناك شعوراً بالدونية ممزوجاً بالسطحية وتبسيط الأمور مثل ذلك المجد في هذه الحالة من الهلع والجزع والفرع بلا أساس وبشكل يهين ذاتنا الحضارية والثقافية إذ تكون نتيجة تصوراتهم الوهمية أن هذه الذات الحضارية والثقافية ضحلة ومهترئة وضعيفة لدرجة أنها قابلة للسحق والضياع عند أول تعاملات واسعة مع الآخرين ، وأنه لا سبيل للمحافظة عليها وصيانتها إلا بإقامة السدود والحدود بيننا وبين الثقافات الأخرى لأننا معرضون للضياع عند فتح أول نافذة !! ولا شك أنها حالة تختلط فيها الهلوسة بالجهل بالشعور بالدونية بشكل ينبغي أن نلفظه بقوة .

## مؤلفات طارق حجّي .

- ١- أفكار ماركسية في الميزان . (١٩٧٨)
- ٢- الشيوعية والأديان . (١٩٨٠)
- ٣- تجربتي مع الماركسية . (١٩٨٣)
- ٤- ما العمل ؟ (١٩٨٦)
- ٥- الأصنام الأربعة . (١٩٨٨)
- ٦- ثالوث الدمار . (١٩٩٠)
- ٧- مصر بين زلزالين . (١٩٩١)
- ٨- التحول المصري . (١٩٩٣)
- ٩- نظرات في الواقع المصري . (١٩٩٥)
- ١٠- نقد العقل العربي . (١٩٩٨)
- ١١- الثقافة أولاً وأخيراً . (٢٠٠٠)
- 12- L'inéluctable Transformation. (1991)
- 13- On Management and Petroleum Industry. (1991)
- 14- Egypt's Contemporary Problems. (1992)
- 15- Critique of Marxism. (1992)

يوجد ٥٢ فصل من فصول كتب المؤلف على موقع بشبكة الإنترنت  
منها ٢٦ فصلاً باللغة الإنجليزية و ٢٦ فصلاً  
(<http://www.heggy.org>)  
للغة العربية .



# الفهرس

الصفحة	الموضوع
٩	مقدمة
١٣	١ - مشروع ثقافى لمصر المستقبل
٣٧	٢ - نحن وقيم التقدم
٥٥	٣ - الثقافة أولاً وأخيراً
٦٥	٤ - حوارتنا بين الحضارة والفاشية
٧١	٥ - أين تلامذة «أحمد لطفى السيد»؟
٧٧	٦ - هل للإبداع والفكر «جنسية»؟
٨٥	٧ - ضرورة الفهم الثقافى للسياسات العالمية
٩٥	٨ - هوامش ثقافية على موضوع العولة
١٠٣	٩ - التعليم وصناعة المستقبل ...
١١٧	١٠ - حوار حول إصلاح التعليم
١٢٥	١١ - الثقافة الإدارية المنشودة
١٣٥	١٢ - التطرف بين الفكر والظروف
١٤٣	١٣ - درس فى العظمة
١٤٩	١٤ - التقدم التكنولوجى بين الإمكانيات والإدارة
١٥٥	١٥ - تأملات ثقافية فى جنازة الملك حسين
١٦٣	١٦ - هل فهم هذا مستحيل؟
١٧١	١٧ - هويتنا بين البقاء والزوال
١٨٥	مؤلفات طارق حجى

٢٠٠٠/١١٥٠٧	رقم الإيداع
ISBN 977-01-6858-0	الترقيم الدولي

٢/٢٠٠٠/١٥٨





هذا هو العام السابع من عمر «مكتبة الأسرة» ..  
ومنذ سنوات طوال لم يلتفت الناس حول مشروع ثقافى  
كبير كما التقوا حول هذا المشروع الثقافى الضخم حتى  
أصبح مشروعهم الخاص، وطالبوا باستمراره طوال العام.  
واستجبنا لهذا المطلب الجماهيرى العزيز إيماناً منا  
بأهمية الكتاب؛ وبالكلمة الجادة العميقة التى يحتويها؛ فى  
إعادة صياغة وتشكيل وجدان الأمة واستعادة دورها  
الحضارى العظيم عبر السنين.

لقد استطاعت «مكتبة الأسرة» .. أن تعيد الروح إلى  
الكتاب مصدراً هاماً وخالداً للثقافة فى زمن الإبهارات  
التكنولوجية المعاصرة.. وها نحن نحتفل ببدء العام  
السابع من عُمر هذه المكتبة التى أصدرت (١٧٠٠)  
عنواناً فى أكثر من ٣٠ مليون نسخة تحتضنها الأسرة  
المصرية فى عيونها وعقولها زاداً وتراثاً لا يلى من أجل  
حياة أفضل لهذه الأمة.. ومازلت أحلم بكتاب لكل مواطن  
ومكتبة فى كل بيت.

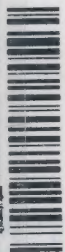
**سوزان مبارك**

096

54

00

Bibliotheca Alexandrina



0703213

**مكتبة الأسرة**

**مهرجان القراءة للجميع**



١٥٠  
قرشا